نموذج ترخيص

أنا الطالب : عبد الهادي منور عبد الهادي الشعراء أمنح الجامعة الأردنية و/ أو من تفوضه ترخيصاً غير حصري دون مقابل بنشر و / أو استعمال و / أو استغلال و / أو ترجمة و / أو تصوير و / أو إعادة إنتاج بأي طريقة كانت سواء ورقية و / أو إلكترونية أو غير ذلك رسالة الماجستير / الدكتوراه المقدمة من قبلي وعنوانها.

الصراع السياسي في سوريا ودوره في انتشار الجماعات المتطرفة وتأثيرها على الأمن الوطني الأردني في الفترة ٢٠١١ - ٢٠١٥م

وذلك لغايات البحث العلمي و / أو التبادل مع المؤسسات التعليميـــة والجامعـــات و / أو لأي غاية أخرى تراها الجامعة الأردنية مناسبة، وأمنح الجامعة الحق بالترخيص للغير بجميـــع أو بعض ما رخصته لها.

اسم الطالب: عبد الهادي منور الشعراء

التوقيـــــع:

التاريـــــخ: ٦-٤-٢٠١٦م

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة (الصراع السياسي في سوريا ودوره في انتشار الجماعات المتطرفة وتأثيرها على الأمن الوطني الأردني في الفترة ٢٠١١-٢٠١٥) وأجيزت بتاريخ ٢٠١٦/٣/١٤

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيـــــــــع
الأستاذ الدكتور أمين عواد المشاقبة، مشرفاً أستاذ – سياسة مقارنة	....
الأستاذ الدكتور فيصل عودة الرفوع، عضواً أستاذ – علاقات دولية	....
الدكتور هاني عبدالكريم أخو ارشيدة، عضواً أستاذ مشارك – علوم سياسية	....
الدكتور خالد عيسى العدوان، عضواً أستاذ مشارك – نظم سياسية (جامعة اليرموك)	....

الصراع السياسي في سوريا ودوره في انتشار الجماعات المتطرفة وتأثيرها على الامن الوطني الاردني في الفترة 2011-2015

اعداد

عبد المهدي منور الشعراء

المشرف

الأستاذ الدكتور أمين المشاقبة

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

العلوم السياسية

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

آذار، 2015

الإهداء

إليك يا من علمني أن الحياة جهد وعمل وارادة إليك يا قدوتي ويا عزوتي

(أبي العزيز)

إلى من كانت الجنة تحت أقدامها وكان نجاحي مرهوناً برضاها

(أمي الغالية)

إلى أخواتي وإخواني وجميع الأهل والأصدقاء

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين على كثير نعمه وحُسن فضله، الذي منّ علي بإتمام رسالتي هذه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آل بيته الطاهرين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر إلى الجامعة الأردنية، وإلى أعضاء هيئة التدريس على ما قدموه لي من عون وتوجيه طيلة فترة الدراسة.

وأتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور أمين المشاقبة لما قدمه لي من رعاية ونصح وإرشاد وتشجيع منذ توليه الإشراف على هذه الرسالة فاستفدت من فكره العلمي وخبرته الواسعة فله مني كل الشكر والتقدير.

وأثمن بالشكر أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا مشكورين بقبول مناقشة دراستي وخصصوا الوقت لإعطاء النصح والإرشاد فجزاهم الله تعالى خير الجزاء ولهم مني كل الشكر والثناء.

فهرس المحتويات

الصراع السياسي في سوريا ودوره في انتشار الجماعات المتطرفة وتأثيرها على الامن الوطني الاردني في الفترة 2011-2015

إعداد

عبد المهدي منور الشعراء

المشرف

الأستاذ الدكتور أمين مشاقبة

الملخص

هدفت الدراسة إلى توضيح لابعاد الصراع في سوريا في ضوء التطورات التي شهدتها المنطقة بعد عام 2011. وبيان طبيعة وابعاد دور الصراع السوري في نشر الارهاب والتطرف في المنطقة العربية. وتوضيح مستوى تهديد الجماعات المتطرفة للامن الوطني الاردني. وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يركز على أهمية الفهم الصحيح للتطورات في الصراع السياسي في سوريا وعالجت الفرضية التالية:هناك علاقة ارتباطية بين الصراع السياسي في سوريا وانتشار الجماعات المتطرفة وتأثيرها على الامن الوطني الاردني في الفترة 2011-2015 ، وخلصت الدراسة الى النتائج التالية: القى الصراع في سوريا بضلالها على الأردن وخاصة أزمة اللاجئين وبأعداد هائله تفوق كل امكانياته، وتعتبر التحدي الأكبر للأمن الوطني الأردني في كافة المجالات الإقتصادية والإجتماعية والأمنية. وإن دخول تنظيمات ذات أيدولوجيات مختلفة للقتال مع طرفي الصراع يجعل من الأزمة صراع مذهبي وطائفي، واتساع دائرة الصراع بين أكثر من جهة ومنظمة، الأمر الذي يؤدي الى زيادة الأعباء والتحديات للأمن الوطني الأردني. وتعتبر الأزمة السورية في الحاضر وعلى المدى المتوسط والبعيد من أكثر التحديات التي تواجه الأمن الوطني الأردني نظراً لتعقيداتها الداخلية والتجاذبات الدولية حولها مما يصعب التكهن بما ستؤول اليه نتائجها، وحتى لو تم الحسم لأحد الأطراف ستبقى المنطقة بحالة عدم استقرار لفترة طويلة مما يزيد من انعكاساتها مستقبلا على الأمن الوطني الأردني . وتوصي الدراسة: بتوسيع مفهوم الأمن وتطويره وإدماج المستوى الثقافي والسياسي والاقتصادي فيه، وهو ما يقتضي تجاوز الأطر الشكلية الراهنة المتمثلة بتشكيل لجان لا تقدم شيئاً جديداً ونوعياً، إلى التفكير في خطوات واضحة ملموسة، تخلق (نقطة تحول(في الإدراك الوطني السياسي والمجتمعي. ومن الضروري التفكير في الرسالة السياسية والإعلامية للدولة، وفي صورتها، وفي التفكير في محاضن الفكر الإسلامي المعتدل والمستنير وتجذيره في مناهج التربية والتعليم، وفي التعليم الجامعي، بصورة مدروسة من خلال مساهمة خبراء ومتخصصين.وإن أحد أهم العوامل في مكافحة التطرف، يتمثّل في الترابط بين نمو هذا التيار والشروط الاقتصادية والاجتماعية، ما يدفع إلى أهمية

حماية الطبقة الوسطى في المجتمع، عبر التشريعات والسياسات المختلفة، سواء كان الموضوع مرتبطاً بقانون الضريبة أو السياسات الأخرى.

المقدمة:

اكتسبت الحدود الشمالية للمملكة الأردنية الهاشمية مع الجمهورية العربية السورية والتي تمتد على طول 375 كم أهمية جيوإستراتيجية للبلدين، حيث تعتبر الأردن البوابة الجنوبية لسوريا باتجاه دول الخليج العربي، كما تعتبر سوريا البوابة الأردنية باتجاه كل من تركيا ولبنان، واتسمت هذه الحدود أحياناً بالاستقرار وأحياناً أخرى بالتأزم، وكان الأردن حريصاً على ضبط حدوده، وبقيت كذلك إلى أن بدأت الأزمة في سوريا والتي انطلقت من مدينة درعا المحاذية للحدود الأردنية، حيث سحبت القوات السورية جزء كبيراً من قواتها إلى الداخل السوري سواءً كان هذا الانسحاب طوعاً لمساندة القوات السورية في الداخل أو كرهاً بسبب شدة الاشتباكات مع الجيش السوري الحر، ممّا أدى إلى نشر القوات المسلحة الأردنية لضبط وحماية الحدود، وزاد من حجم التهديدات المؤثرة على الامن الوطني الاردني .

وقد شكلت سوريا بعد الثورة السورية في عام 2011، فرصة ملائمة لتنامي التيارات المتطرفة والتي شكلت سبب رئيسي لتعقيد الازمة السورية، مما سينعكس على دول الاقليم والعالم، وفي ضوء ما شهده الصراع السياسي في سوريا من تطورات أثرت على تنامي ظهور الجماعات المتطرفة التي أثرت على الأمن الوطني الأردني خلال الفترة 2011 -2015.

مشكلة الدراسة :

ألقت الأزمة السورية بظلالها على الاردن بكافة الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية ، ولا تستطيع أي دولة أن تتحمل ما يتحمله الأردن في هذا المجال، خصوصاً وأن الأزمة السورية جاءت في ظروف صعبة جداً يمر بها الأردن على الصعيدين الداخلي والخارجي، وبالرغم من كل ذلك، فما زالت الحدود الأردنية مفتوحة للسوريين الذين يجدون في الأردن الأمن والاستقرار لهم، الا ان المشكلة الحقيقية تكمن في تنامي دور الجماعات المتطرفة في سوريا مما سيشكل تهديد للامن والاستقرار في الاردن.

من هنا تحاول الدراسة الإجابة عن التساؤل التالي: ما مدى تأثير الصراع السياسي في سوريا على انتشار الجماعات المتطرفة وتأثيرها على الأمن الوطني الأردني في الفترة 2011-2015؟

ويتفع من هذا التساؤل التساؤليين الفرعيين التاليين:

- ما مدى تأثير الصراع السياسي في سوريا على الاستقرار الداخلي في الأردن ؟
- ما هو دور الصراع في سوريا على الأمن الوطني الأردني؟

فرضية الدراسة:

هناك علاقة إرتباطية بين الصراع السياسي في سوريا وانتشار الجماعات المتطرفة وتأثيرها على الأمن الوطني الأردني في الفترة 2011-2015.

أهمية الدراسة :

الأهمية العلمية:

تبرز أهمية الدراسة كونها تسلط الضوء على محدد رئيسي للأمن الوطني الأردني في ضوء الصراع في سوريا، وبشكل تفصيلي تنطلق أهمية مما يلي :

- وجود تنظيمات إرهابية متشددة متسللة تدخل إلى الأردن بصفة لاجئين وتنشر أفكارها، ووجود مؤيدين لها وكذلك إمكانية زرع خلايا نائمة في الداخل الأردني باستخدام اللاجئين والتنظيمات مما يؤثر سلباً على منظومة الأمن الأردني.

الأهمية العملية:

- إن الجماعات السلفية والجهادية في الأردن التي تغادر إلى سوريا بهدف الجهاد سيعودون إلى الأردن بعد أن انغمسوا في أيديولوجيات الجماعات المتشددة كجبهة النصرة وغيرها وعادوا بفكر متشدد وبخبرات قتالية عالية.

- التحديات الأمنية التي يفرضها وجود حزب الله والتنظيمات الإيرانية في داخل سورية، وانتشار العديد من الجماعات الإسلامية والجهادية خاصة في جنوب سوريا.

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى :

- توضيح لأبعاد الصراع في سوريا في ضوء التطورات التي شهدتها المنطقة بعد عام 2011.
- بيان طبيعة وأبعاد دور الصراع السوري في نشر الإرهاب والتطرف في المنطقة العربية .
- توضيح مستوى تهديد الجماعات المتطرفة للأمن الوطني الأردني .
- توضيح أثر الأزمة السورية في أبعادها المختلفة على الأمن الوطني الأردني.

منهج الدراسة :

هناك العديد من المناهج والأساليب والإقترابات في حقل علم السياسة الممكن استخدامها في معالجة موضوع الدراسة وفرضيتها، وستستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يركز على أهمية الفهم الصحيح للتطورات في الصراع السياسي في سوريا، ستقوم الدراسة باستخدام هذا المنهج في تحليل أثر الصراع في سوريا على انتشار وتنامي التطرف الديني وانعكاس ذلك على الأمن الوطني الأردني .

مصطلحات الدراسة:

الجماعات المتطرفة:

التطرف: هو مصطلح يُستخدم للدلالة على كل ما يناقض الإعتدال، زيادة أو نقصاناً.

ونظراً لنسبية حد الإعتدال، وتباينه من مجتمع لآخر وفقاً لقيم وثقافة وعادات كل منها، فقد تعددت مفاهيم التطرف إلى حد جعل من الصعوبة بمكان تحديد أطرها. ومع ذلك حاول بعض الباحثين التوصل إلى تعريفات لمفهوم التطرف نتناول فيما يلي أهمها، وخاصة تلك التي تخدم مدلول التطرف في "المرصد العربي للتطرف والإرهاب": فالتطرف هو الخروج عن القيم والمعايير والعادات الشائعة في المجتمع، وتبني قيم ومعايير مخالفة لها.

من تعريف التطرف تستخلص أن الجماعات المتطرفة هي مجموعة اشخاص لديهم اعتقاد بأن أفكارهم يجب أن تقود العامة والخاصة بما يمتلكون من قوة مشروعة أو غير مشروعة إل معتقداتهم الشخصية التي تكون أغلبها غير معتدلة.

الصراع السياسي:

الصراع بشكل عام هو اختلاف بين مجموعتان أو مجموعات تكون مصالحها متناقضة أو التعبير عن مواقفها أصبح يتم بعدائية وتحقيق أهدافها بأعمال تؤدي إلى الإضرار بالمجموعات الأخرى. وقد تكون هذه المجموعات أفرادا أو مجموعات صغيرة أو كبيرة. ومنه يمكن تعريف الصراع السياسي بأنه انهيار أو تعطل في النظام الاجتماعي والسياسي القائم دون أن يصحبه بالضرورة بروز نظام بديل كما كان في الصومال وقبله لبنان.

الأمن الوطني:

أشار باري بوزان (Barry Buzan) إلى أن مفهوم الأمن الوطني يعد مفهوم معقّد، ولتعريفه يجب الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل، بدءاً بالسياق السياسي للمفهوم، ومروراً بالأبعاد المختلفة له، وانتهاءً بالغموض والاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية[1]. ويرتبط مفهوم (الأمن) في دراسات السياسة الدولية بمفهوم (الدولة) والتي تمثل الوحدة الرئيسية في سياق النظام الدولي، حيث يعتبر الأمن أحد أسباب نشأة الدولة، فقد ميّز "توماس هوبز" بين حالة (المجتمع) وحالة (الطبيعة)، واعتبر أن الأفراد في النظام الداخلي يعيشون حالة المجتمع، بينما تعيش الدولة حالة الطبيعة في العلاقات الدولية، والبحث عن الأمن دفع البشر إلى الانخراط في مجتمعات من خلال عقد اجتماعي، تتخلى بموجبه عن حريتها لصالح سلطة مركزية مشتركة، ويعتقد هوبز أن هذه السلطة المركزية (الدولة) قد أُنشئت من أجل حماية الشعب ضد العدوان الخارجي، وبذلك فإن الأفراد أوكلوا للدولة مسألة حماية أمنهم[2].

الأمن الوطني الأردني:

يعني سلامة الدولة الاردنية وصيانة شخصيتها الدولية وحماية مقوماتها الوطنية من كافة اشكال التهديد الداخلي والخارجي ويهدف الى الحرص على شرعية النظام واستمراره من خلال زيادة المشاركة السياسية في اتخاذ القرارات والتحول الديمقراطي ومحاولة المحافظة على الوحدة الوطنية، ومقاومة التهديدات الخارجية الخاصة بالمياه والحدود وضمان علاقات دولية تضمن تدفق المساعدات الخارجية والدعم لدور الاردن الخارجي.

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولا: الإطار النظري: نظرية الأمن

يتصف مفهوم الأمن بسمة التغير، فهو يعد متغيراً تبعاً لظروف الزمان والمكان، وفقاً لاعتبارات داخلية وخارجية، فهو مفهوم ديناميكي يتطور بتطور الظروف، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأوضاع والمعطيات والعوامل المحلية والإقليمية والدولية، فالأمن حالة حركية (ديناميكية) مركّبة لا تتصف بالجمود (الاستاتيكية)، ويرتكز مفهوم الأمن على ثلاثة محاور رئيسية وهي تأمين كيان الدولة داخلياً وخارجياً،

---

(1)Barryh Buzan,(1991) "**Is International Security Possible?," Paper presented at: New Thinking about Strategy and International Security (Conference)**, edited by Ken Book (London: Harper Collins Academic, p. 31.

(2) مارسيل ميرل، (1986م) **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، ترجمة حسن نافعة، القاهرة، دار المستقبل العربي، ص52–54 .

بالإضافة إلى تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وعلى تحقيق الرضا التام لأفراد المجتمع، ويعرف الأمن الوطني على أنه: [1]

- يكمن أمن الدولة في عناصرها الأساسية: الشعب والأرض والقيادة ونظام الحكم، وذلك من حيث حفظ حقوق مواطنيها، الخاصة والعامة ومن حيث منع الاعتداءات على سيادة الدولة وكيانها من الفتن الداخلية والاعتداءات الخارجية. [2]

- مجموعة مصالح الدولة الحيوية، ومن ثم فإن تحقيق هذا الأمن يتم بحماية وصيانة هذه المصالح.

- تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تهدده داخلياً وخارجياً، وتأمين مصالحه وتهيئة الظروف المناسبة اقتصادياً واجتماعياً لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع.

- الجهد اليومي الذي يصدر عن الدولة لتنمية ودعم أنشطتها الرئيسية السياسية والعسكرية والفكرية والاقتصادية والاجتماعية ودفع أي تهديد أو اضرار بتلك الأنشطة.

- يتحقق الأمن عندما تكون الدولة آمنة في موقع أو موقف لا تضطر معه للتضحية بمصالحها المشروعة لتفادي الحرب أو العدوان عليها، وعندما تكون أيضاً قويةً وقادرةً على صيانة مصالحها عن طريق الحرب.[3]

يرتبط النظام الأمني الإقليمي بمفهوم (الأمن)، حيث يتغير ويتطور بتغير وتطور ذلك الأمن ويتوقف استقرار وفعالية أي نظام أمني إقليمي على درجة عمق الالتزامات المتوازنة والمتبادلة التي يقوم عليها هذا النظام من جانب ومدى استعداد الدول المؤثرة داخل النظام لتقديم صلاحيات (قانونية- إجرائية) وموارد مناسبة لتشغيل مؤسساته بفاعلية من جانب آخر، فمسألة الصلاحيات ضرورية لفعالية تلك الأنظمة الأمنية حينما يتطلب منها معالجة قضية معينة، ودون توفير تلك الصلاحيات والموارد المناسبة لذلك سوف يفشل هذا النظام في تحقيق الهدف الذي أنشئ من أجله.

(1) التدمري، أحمد دلال، (1998م) "متطلبات بناء السلم في العلاقات العربية – العربية"، ورقة قدّمت إلى: ندوة مستقبل العلاقات العربية – العربية بعد تحرير الكويت (26–28 مايو، 1997م)، الكويت، جامعة الكويت، **مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية**، ص288.

(2) الشهراني، سعد (1992)، مؤسسات الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية، **ورقة مقدمة لمؤتمر المئوية**، ص30 .

(3) رسلان، احمد فؤاد(1989)، **الأمن القومي المصري**، ط1، القاهرة، الهيئة العامة المصرية للكتاب،ص15.

تتحدد صياغة نظرية الأمن القومي لكل دولة بعدة عوامل أساسية منها سياسية وإقليمية ودولية واقتصادية وجغرافية وعسكرية وبشرية، ولابد من أن تتأثر نظرية الأمن القومي للمملكة الأردنية الهاشمية بهذه العوامل، وللمملكة قلق من تباين المواقف السياسية للدول الإقليمية المجاورة مما يجعل صانع القرار الأردني يركز على أمن الأردن ضمن منظومة الأمن العربي الأوسع، وإن نظرية الأمن ترتكز على التهديدات الداخلية والخارجية التي تواجه الأمن الدولة القومي، على كافة الأصعدة السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، لتحقيق أهداف الدولة القومية العليا والتخصصية التي تضعها القيادات السياسية في كل مرحلة زمنية وفقاً للمتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية الجارية والمستقبلية، والتي تقوم بإعدادها وصياغتها القيادات السياسية والعسكرية المسئولة بالدولة.

كما لمفهوم الأمن علاقة تأثير متبادل بمفهوم التهديد، حيث عندما يتم تفسير مفهوم الأمن يجب أن يحدد بدايةً مصادر التهديد، فقد ركّزت الدراسات الأمنية السابقة على خطر الغزو العسكري، باعتباره أهم مصادر تهديد الأمن، إن لم يكن مصدرها الوحيد، بيد أن الدراسات الحديثة ذهبت إلى وجود مصادر أخرى لا تقل أهمية عن البُعد العسكري للتهديد، حيث يوجد ترابط وثيق بين هذين المستويين (الداخلي والخارجي)، فعملية تقسيم مصادر التهديد لا تصلح كأداة للتحليل العلمي، حيث يستحيل عزل تلك المصادر، فالعلاقة بين هذين البُعدين علاقة تفاعل يؤثر كل منهما في الآخر بشكل مباشر أو غير مباشر، وذلك لارتباط المصادر الداخلية والخارجية حيث قد تكون المصادر الداخلية فيها خالقة لبيئة ينشط فيها التهديد الخارجي، وقد تجد هذه التهديدات الخارجية ذرائع لها في المصادر الداخلية، بيد أن العديد من الدراسات التي تتناول مصادر التهديد الأمني، تلجأ إلى تقسيم تلك التهديدات إلى مصادر داخلية وأخرى خارجية، ليس كأداة للتفسير، بل كوسيلة لتبسيط الطبيعة المعقّدة لهذا الموضوع. (1)

فالتهديد حالة يصبح فيها أمن الدولة بأبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية معرضاً للخطر، وهو البلوغ في تعارض المصالح والغايات القومية مرحلةً يتعذّر معها إيجاد حلّ سلمي يوفّر للدول الحدّ الأدنى من أمنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري، مقابل قصور قدراتها لموازنة الضغوط الخارجية، الأمر الذي قد يضطر الأطراف المتصارعة إلى اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية، معرّضة الأمن القومي لأطراف أخرى للخطر، فعند دراسة التهديدات يجب التمييز بين عدد من العناصر بدءاً من مستوى وحدة التحليل الرئيسية للتهديد (الفردي، الجماعي، القومي، الإقليمي) مروراً بمصادر التهديد (الداخلي، الخارجي)، ووصولاً بالسياسات أوالإجراءات الأمنية التي يجب أن تكون متوافقة مع مصادر التهديدات وطبيعتها وأنواعها، وبين الإستراتيجيات والسياسات المقترحة لمواجهة هذه التهديدات وطبيعتها وأنواعها، وبين

(1) فرج الله، سمعان بطرس (1994)، الرؤية الكويتية لأمن الخليج، في: أمن الخليج العربي، دراسة في الإدراك والسياسات، **مركز البحوث والدراسات السياسية**، جامعة القاهرة، ص79.

الإستراتيجيات والسياسات المقترحة لمواجهة هذه التهديدات والتعامل معها، التي تختلف باختلاف طبيعة ومصادر تلك التهديدات، فقد يتطلب ذلك اللجوء إلى الإجراءات العسكرية والدخول في تحالفات دولية أو إقليمية، في اختيار عدد من الصيغ الأمنية التي تعتمد على توازن القوى أو الردع، مثل (الدفاع الجماعي، الأمن الجماعي، الأمن المشترك) أو المزج بين تلك الصيغ في ظل إستراتيجية مرنة ومتعدّدة الأبعاد لمواجهة تلك التهديدات المتغيّرة.

أدت التحولات الدولية والإقليمية وانعكاسها على صعيد الأمن إلى بروز إشكالية عدم اليقين، وهي انعدام القدرة على التحديد الدقيق لمصادر التهديد، مما أدّى إلى تعدد الرؤى حول أساليب ووسائل وإستراتيجيات تحقيق الأمن، فقد ركّز التفكير الأمني الحديث على محاولات توسيع التصور المعهود الضيق للأمن من بُعده العسكري، ليشمل مجموعة أوسع من التهديدات المحتملة، بما في ذلك التهديدات الاقتصادية والبيئية[1]، فمفهوم الأمن لا يقتصر على جانب واحد فعند الحديث عن الأمن الوطني الشامل فذلك يشير إلى الأمن السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والعسكري، والتقني، والمعلوماتي، وكل شيء يهم الأفراد والأسر والمجتمعات والدول والعالم أجمع على حد سواء، ويشمل الأمن أبعاداً ومفاهيم منها الأمن القاسي أو الصلب وهو الأمن المدجج بالسلاح، والأمن الناعم وهو الأمن الذي يهم ويتصل بتأمين متطلبات الشعوب وحاجاتها من مأكل ومشرب وملبس ومسكن ودواء وتعليم وغيرها والدارج الآن الأمن بمفهوم الشامل. [2]

ثانياً: الدراسات السابقة :

- **دراسة طلال، يوسف أيمن،(2001)**[3] **بعنوان: (تنميط الإسلام في التصورات الغربية بين الأصولية والفوبيا)،** تكمن مشكلة هذه الدراسة في العلاقة التي يؤول الباحث جاهداً أن يبينها في ثلاث مراحل في الفكر الغربي اتجاه الإسلام والمسلمين واستجابة لمشكلة البحث المركبة وهكذا كانت الصورة الغربية عن الإسلام والمسلمين نمطية سلبية سيطرت عليها الاستعلائية والفوقية والاستخفاف بالآخر وقد سادت هذه القوالب الذهنية المنتقصة للآخر في فترة القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، حيث كان العرب والمسلمون يعيشون فترة من الإنحطاط والتقليد الأعمى وظهور النزاعات القومية بين الأتراك والعرب، وكانت أوروبا تحقق إنجازات هائلة في ميادين العلم والتقنية والسياسة والإقتصاد والفكر بفعل الثورة الصناعية والتمدد الاستعماري والامبريالي وأن

---

(1) هاغلين، بيورن وسكونز، اليزابيث، (2004م) القطاع العسكري في محيط متغير، في: التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي 2003، فريق الترجمة: فادي حمود وآخرون، بإشراف سمير كرم، بيروت، **مركز دراسات الوحدة العربية**، ص446 .

(2) المصاورة، أحمد عيد، (2010) حفظ السلام والأمن الدوليين والنظريات الأمنية الجديدة، **مجلة الأقصى**، العدد 1002، كانون أول، ص 25.

(3) طلال، يوسف أيمن، (2008)، تنميط الإسلام في التصورات الغربية بين الأصولية والفوبيا، القاهرة، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 18، ص 54.

علاقة القوة التي سيطرت على التفاعلات الغربية مع المسلمين قد عكست سيطرة الغرب على العلم والمعرفة، بينما كان العرب يعيشون عصوراً من التخلف والرجعية والانسدادات المجتمعية العامة، وقد تعززت هذه الصورة بفعل الحملات التبشيرية والرحالة المستكشفين اللذين شمروا عن سواعدهم كل لسبابه لإستكشاف الشرق واستنطاقه بما يتلاءم مع مصالحهم وتصوراتهم، وبما أن الاستشراف الغربي قد تحول إلى مدارس فكرية وذهنية وإيديولوجية وأكاديمية، وتشكل ضمن إطارات بنيوية وهيكلية دمجت القوة مع المعرفة، فإن هذه الصورة النمطية السلبية لم تكن فقط محصورة لدى العرب والمسلمين فقط، وإنما عمّت على الشرق كله حتى وصلت إلى الهند والصين واليابان.

- **دراسة الشوبكي، عمرو(2005)[(1)] بعنوان: (مستقبل الحركات الإسلامية بعد 11 ايلول 2001م)** تحاول هذه الدراسة وهي تتناول القضايا الهامة الراهنة تأسيس قاعدة معرفية لحوار علمي وأوضح منهجياً، وتواصل ثقافي أكثر فائدة، يخرج الفكر من الصراع إلى التمازج، لينضج الاختلاف ليغدو خلاف يرفد الفكر بالتنوع والرؤى المتكاملة، كما تهدف إلى كسر الحواجز بين التيارات الفكرية المتعددة، وإلغاء احتكارات المعرفة، وتعويد العقل العربي على الحوار وقبول الآخر، والاستماع لوجهة نظره، ومناقشته فيها واستيلاء افكار جديدة تنشط الحركة الثقافية وتنمي الابداع، ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة، وأهمية موضوعها الذي يدور حول الحركات الإسلامية: واقعها، وتحولاتها، وقضاياها ومستقبلها، بعد أحداث الحادي عشر من ايلول (سبتمبر) 2001م، حيث تناولت هذه الدراسة قضية متشابكة حول قراءة الحركات الإسلامية في ضوء أحداث أيلول (سبتمبر)2001، حيث عرض فيها واقع الحركات الإسلامية الفاعلة، فأشارت اليها بطبيعتها وأهدافها، وأبرز ملامحها، وصور المناخ الذي برزت فيه خلال الظروف الجديدة للعالم.

- **دراسة قبلان، مروان (2013)**[(2)]**، والتي جاءت بعنوان: المعارضة المسلحة السورية: وضوح الهدف وغياب الرؤية، مجلة سياسات عربية،** ركزت الدراسة على التنظيمات العسكرية السورية المختلفة التي تواجه النظام السوري ، وتنقسم إلى تيارين رئيسين : تيار ذو توجهات علمانية، وآخر ذو توجهات إسلامية، وقد اشارت الدراسة الى ان هنالك تخبط في عمل هذه المنظمات .

- **دراسة ابو رمان، محمد، (2013)[(3)]، بعنوان الإسلاميون والدين والثورة في سوريا،** سعت الدراسة الى تقديم تحليل للاسلاميين في سوريا، ويتناول الخلفيات الأيديولوجية والتاريخية للحركات

(1) الشوبكي، عمرو، (2005) **مستقبل الحركات الإسلامية بعد 11 أيلول (سبتمبر) ، حوارات لقرن جديد،** دمشق، دار الفكر ، ص ص 260 ، 261

(2) قبلان، مروان، (2013)، المعارضة المسلحة السورية: وضوح الهدف وغياب الرؤية، **مجلة سياسات عربية،** ص45.

(3) ابو رمان، محمد (2013)، الإسلاميون والدين والثورة في سوريا، مؤسسة فريدريش إيبرت،

الإسلامية وكذلك خطابها بشكل يربط به بين أجنداتها السياسية والدينية، كما يوضح الصعوبات المؤثرة على عمل الجماعات الاسلامية .

- **دراسة الجماعات السلفية المقاتلة في سوريا بين الوطنية والعالمية، (2014)**[1]**، مركز عمران للدراسات الإستراتيجية**، تسعى هذه الدراسة إلى البحث في دور المجموعات السلفية المقاتلة في سوريا، عبر عرض مدخل بديل يعتمد على أصناف تحليلية تستند إلى السلوك السياسي للجماعات القتالية الإسلامية من خلال تقسيمها إلى مجموعتين أساسيتين: الإسلامية (الموجهة إلى الدولة الوطنية)، والإسلامية (الموجهة إلى الخلافة العالمية).

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة :

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بكونها من الدراسات الحديثة التي تبحث في موضوع الصراع السياسي في سوريا ودوره في انتشار الجماعات المتطرفة وتأثيرها على الأمن الوطني الأردني في الفترة 2011-2015، حيث لم تركز أي من الدراسات المتعلقة بالصراعات بانعكاس هذا الصراع على الأمن الوطني الأردني في ضوء تزايد انتشار الجماعات المتطرفة في سوريا.

---

(1) **مركز عمران للدراسات الإستراتيجية**، (2014) الجماعات السلفية المقاتلة في سوريا بين الوطنية والعالمية، ص54.

الفصل الأول

الصراع السياسي في سوريا

تمهيد

شهدت الجمهورية السورية بعدة مراحل تاريخية، تمثلت بدايتها في مرحلة العهد الوطني في الأربعينيات، إذ تم خلالها تأسيس نظام برلماني وإنشاء الدستور السوري والأحزاب، ومن ثم دخلت سوريا مرحلة الانقلابات العسكرية في نهاية الأربعينيات، إلى أن عادت في منتصف الخمسينيات إلى الحياة البرلمانية، ومن ثم جاء عهد الوحدة وتشكلت الجمهورية العربية المتحدة بشقيها السوري والمصري في نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات، وفي عام 1963م قام البعثيون بانقلاب، وقد تم تعيين مجلس وطني لقيادة الثورة بقيادة اللواء "لؤي الأتاسي"(1)، كما بدأت قوة البعث ونفوذه داخل مؤسسات الدولة ولا سيما الجيش، وكانت الخلافات التي نشبت داخل حزب البعث نفسه عائقاً أمام تنفيذ مشروعه التنموي في سوريا، وفي أواسط الستينات ازدادت الاضطرابات السياسية في سوريا، مما ساهمت في ظهور حركة 23 شباط 1966م والتي قادها الرئيس السوري السابق "حافظ الأسد"، وأدت هذه الحركة إلى تحويل سوريا من دولة القانون والمؤسسات إلى دولة طائفية سيطرت فيها قلة من الطائفيين على خيرات وممتلكات الدولة(2) .

أما عام 1968م فقد شهد تطور في الصراع الداخلي السوري بين أعضاء الحزب، إذ قام الرئيس السوري السابق "حافظ الأسد" بطرد اللواء "أحمد سويداني" وزير الدفاع السوري الأسبق، وتعيين "مصطفى طلاس" خليفة له، كما ولجأ الرئيس السوري السابق "حافظ الأسد" بالقيام بحركة تصحيحية في عام 1970 بهدف تبرير الهزيمة التي حلت بالجيش السوري ولتصفية حسابات طائفية بين الرجلين القويين في الطائفة(3)، حافظ أسد وصلاح جديد، إذ تم إلغاء ازدواجية الحكم وتسلم حافظ الأسد مهمات رئيس الدولة، وفي 3 كانون الأول عام 1991 تم انتخاب "حافظ الأسد" رئيساً للجمهورية، إلا أنه في عام 1994 أي بعد وفاة "باسل الأسد" عاد الرئيس "بشار الأسد" من لندن إلى سورية ليكون بديلاً عن أخيه، وبعد وفاة الرئيس السوري الأسبق "حافظ الأسد" في 10 حزيران عام 2000، تم تعديل نص المادة (83) من الدستور السوري والمتعلقة بسن الترشح للرئاسة وتعديلها من أربعين عاماً إلى أربعة وثلاثين، لتصبح تماماً في عمر بشار الأسد وهو ما تم في اليوم الأول لوفاة "حافظ الأسد" ليتسلم الرئاسة من بعده .

---

(1) حداد، غسان محمد، (2001) من تاريخ سوريا المعاصر، الطبعة الأولى، عمان، **مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية**، ص ص207-208.

(2) فان دام، نيقولاوس، (1995) **الصراع على السلطة في سوريا**، الطبعة الثانية، القاهرة، مكتبة مدبولي، ص ص 82-83.

(3) المرجع نفسه، ص ص105-113.

الثورة (Revolution):

تزامن مصطلح الثورة مع ظهور الدولة والحياة السياسية منذ القدم، حيث وبالرغم من أن مفهوم الثورة الذي ساد على غيره من المفاهيم هو ثورة الشعب ضد الاستعمار أو ضد الأنظمة الاستبدادية، إلا أنه كلمة الثورة لغة لا تقتصر على هذا الجانب فقط، بل تشمل كل فعل يؤدي إلى تغيير الأوضاع تغييراً جذرياً سواء كانت أوضاعاً طبيعية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، وعليه، تستعمل كلمة ثورة في سياقات مختلفة كالقول بالثورة الصناعية أو الثورة التكنولوجية لوصف التغييرات الجوهرية التي تطرأ على حياة الشعوب وعلى الحضارة الإنسانية[1]، فالثورة هي "تحرك الجماهير الحاشدة احتجاجاً على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعاني منها تلك الجماهير، ساعية لإحداث تحولات جذرية في حياة الشعوب وبعض هذه الثورات تحقق أهدافها وبعضها يفشل وأخرى يتم حرفها عن مسارها" [2]، فالثورات العربية التي بدأت بالثورة التونسية 2011 تعد موجات عارمة من الثورات والاحتجاجات التي بدأت أواخر عام 2010 ومطلع2011 ، حيث أنها اندلعت في مختلف أنحاء الوطن العربي وعرفت تلك الفترة بـ(ربيع الثورات العربية). [3]

لم يقتصر استخدام مفهوم الثورة فقد لوصف انقلاب عسكري أو انتفاضة شعبية مؤقتة، بل أنها تستخدم أيضاً لوصف التغييرات الجذرية في معطيات الواقع السياسي الاجتماعي والاقتصادي مما ينتج عنه تغيير في بنية التفكير الاجتماعي لذلك المجتمع، وعليه لا ينبغي إرجاع الخطاب إلى مرجعيته البعيدة، بل يجب معالجته في إطار اللحظة، فالتسارع المفاجئ في التاريخ ليس ناتجاً من قطيعة أو لظهور مفاجئ لمطالب الحرية، فإن ما يحدث في البلدان العربية لا يتعدى إرهاصات انتفاضة يمكن أن تتحول إلى ثورات مع الوقت، كما أن تجلياتها الأولية، يمكن أن تؤشر لتحولات أعمق في الأنظمة والواقع العربي .

الثورات العربية:

يرى "مارك لينش" بأن "التغيير الهيكلي في المنطقة العربية يعد من أهم التغييرات الهيكلية التي مهدت وواكبت ما عرف بالربيع العربي، حيث لعبت تكنولوجيا الاتصال دوراً بارزاً بإضعاف قدرة النظم على التحكم في حركة المعلومات" [4]، أما "روبرت كابلان" فقد أشار في مقال له بعنوان "النظام العربي

---

(1) أبراش، أبراهيم، (2011)، الثورتان التونسية والمصرية من منظور سسيولوجيا الثورة، نقلاً عن الموقع الإلكتروني **http://palnation.org**.

(2)نجيم، محمد (2011) الثورات العربية مالها وما عليها، صحيفة الاتحاد، نقلا عن الرابط: **http://www.alittihad.ae** ، ص2.

(3) المرزوق، خالد يوسف، (2011)، أوروبا مترددة بشأن موقفها من الاحتجاجات العربية كويتية، العدد، 12799، الكويت، مجلة الكويت، ص 65.

(4) Marc Lynch ,(2012) " **Political Science and the New Arab Public Sphere" Policy** (12 June) P,24,http://lynch.foreignpolicy.com/

الجديد" إلى "أن الشعوب العربية لم تنتفض بسبب المأزق الفلسطيني ولم تثر بسبب الغرب أو الولايات المتحدة بقدر ما ثارت ضد البطالة والطغيان وإهدار الكرامة في مجتمعاتها الداخلية، وهذا ما يشكل الموجة الكبرى من التغيير في تاريخ الشرق الأوسط، وعليه فالعدو المشترك في الثورات العربية لعام 2011 ليس الاستعمار أو الولايات المتحدة أو إسرائيل بل هو حكامهم، وقد اتضح من مطالب تلك الثورات أن القضايا الخارجية لم تكن مطلباً مطروحاً في الحراك الجماهيري، بل الهموم الوطنية هي التي كانت مسيطرة عليه، كما أنه يمكن حدوث التغيير من الداخل دون الحاجة إلى الدعم من القوى الخارجية، هذا فضلاً عن وسائل التواصل التي وفرت طرائق المشاركة للسياسية أكثر فاعلية من الأحزاب والاتحادات الطلابية ومنظمات المجتمع المدني التي تميزت بالضعف والهشاشة .[1]

اتسمت الثورات العربية بالسرعة والعفوية واكتسبت زخماً وقوة دفع بفعل عاملين :

أولهما: التغير الجيلي الذي لا يمكن اختزاله بفارق العمر الزمني، وإنما يتجاوزه إلى الأفكار والأدوات .

ثانيهما : تغير طبوغرافية المجال العام في الوطن العربي، نتيجة للانفتاح الإعلامي غير المسبوق في هذه البلدان، وتدفق المعلومات بما قوض من سيطرة الأنظمة العربية، وفتح الباب أمام مجال عام جديد.

بالرغم من وجود الاختلافات بين البلدان العربية من الناحية الاقتصادية والإستراتيجية، إلا أن هناك أسباب مشتركة أدت إلى إشعال تلك الثورات في المنطقة العربية وهي:

- الطفرة الشبابية التي تمثل أكثر من ثلث السكان.
- التهميش الاقتصادي والاجتماعي بسبب الخلل في توزيع الثروة .
- غياب الحريات السياسية مما أدى إلى قهر سياسي واجتماعي.
- دور القوى الخارجية الإقليمية والدولية التي قامت بتعميق حالة الضعف والانقسام داخل المجتمع الواحد .

(1)Robert D ,Kaplan, (2011) " The new Arab World World Order" Foreign Policy (28 January 2011) , **http: www. Foreig**n Policy.com/articles/2011/01/28/the_new_arab_world_order

تميزت الثورات العربية بالعديد من الخصائص ومنها ما يلي:

- أنها غير نمطية سمتها السلمية والمدنية.
- أنها حراكاً مجتمعياً غير منظم تغلب عليه العفوية التلقائية والحماسة .
- لا تحمل مشروعاً سياسياً أو أيدلوجياً بل مطالبها اجتماعية .
- غياب مرجعيات قيادية.
- المبالغة في دور وسائل التواصل الاجتماعي.
- إسقاط النظام بسهولة والتعثر في بناء نظام جديد.
- ازدواجية المعايير في موقف الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة .(1)

انطلقت الأزمة السورية على أثر اعتقال مجموعة من الأطفال من مدينة درعا بتاريخ 2011/2/26 لقيامهم بكتابة شعارات على جدار مدرستهم، بالإضافة لقيام مصدر مجهول بدعوة العديد من الشبان للتظاهر في 2011/3/15عبر موقع التواصل الاجتماعي الفيس بوك وقد لبى العديد من الشبان هذه الدعوة، إلا أن الانطلاقة الفعلية للأزمة السورية كانت يوم الجمعة بتاريخ 18 / 3 / 2011م على أثر خروج المتظاهرين في مدينة درعا تحت شعار «جمعة الكرامة» إلا أن قابلها الأمن بوحشية، فسقط أربعة قتلى على يد الأمن السوري، أما بتاريخ 2011/3/25 فقد انتشرت المظاهرات للمرَّة الأولى لتعمَّ العشرات من مدن سوريا تحت شعار «جمعة العزة» لتشمل جبلة وحماة واللاذقية ومناطق عدة في دمشق وريفها كالحميدية والمرجة والمزة والقابون والكسوة وداريا والتل ودوما والزبداني، واستمرَّت بعدها بالتوسع والتمدد (2)

وعلى أثر خروج هذه المظاهرات بقيادة الشبان السوريين للمطالبة بإجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية واجتماعية، إلا أن قوات الأمن والمخابرات السورية ومليشيات موالية للنظام (عُرفت بالشبيحة)، قاموا بمواجهتهم بالرصاص فتحوّل الشعار إلى «إسقاط النظام»، وعلى أثر ذلك أعلنت الحكومة السورية أن ما حدث هو من تنفيذ إرهابيين هادف لزعزعة الأمن القومي وإقامة إمارة إسلامية في بعض أجزاء البلاد(3)، إذ أشار الرئيس السوري "بشار الأسد" في خطاب له بتاريخ 2011/3/31 إلى أنه سيعتزم القيام بإصلاحات إلى جانب تشكيل حكومة جديدة بعد استقالة حكومة عطري، حيث قام بتجنيس آلاف الأكراد الذين حرموا من الجنسية في محافظة الحسكة، ورفع حالة الطوارئ المعمول بها منذ 1963، إطلاق سراح المعتقلين على

---

(1) خلاصي، خليدة كعسيس، (2014) الربيع العربي بين الثورة والفوضى، مجلة المستقبل العربي، العدد 421، بيروت، **مركز دراسات اللغة العربية**، ص 56.

(2) قنديل، أحمد، (2012) " الزلزال السوري ..أزمة متفجرة في إقليم مضطرب"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 190، ص43.

(3) شهاب، غدير، (2013) محطات في الثورة العربية " المحطة الخامسة : سوريا "، نقلا عن الرابط الالكتروني: **http://almadenahnews.com/**

خليفة المظاهرات في 14 أبريل، وبالرغم من هذه الخطوات، إلا أنه لم تختلف طريقة التعامل مع المظاهرات ذاتها، ففي يوم الجمعة بتاريخ 22 أبريل 2011، سقط 100 قتيل؛ وكانت حمص قد شهدت في ساحة الساعة اعتصاماً ضخماً فرقته قوى الأمن في الليلة ذاتها لما عرف بمجزرة الساعة يوم 18 أبريل 2011[(1)].

وفي 9 مايو 2011 حاصر الجيش السوري مدينة حمص، على أثر انطلاق العديد من المتظاهرين قدرت أعدادهم بمئات الآلاف، نتج عنها حصار المناطق الريفية الحمصية كتلكلخ، والرستن وتلبيسة، بينما شهدت ساحة العاصي في 3 يونيو 2011 اعتصاماً ضخماً، نتج عنه ما سمي "بمجزرة حماة" وذلك لمواجهة الأمن السوري للمتظاهرين مما أدى إلى سقوط العديد من القتلى، ومن ثم حاصر الجيش السوري في 4 يونيو جسر شغور في مدينة إدلب وتمركز في سهل الغاب وجبل الزاوية؛ كما اقتحمت في 10 يونيو معرة النعمان، وعثر على 120 جثة لمجندين سوريين في جسر الشغور في مقبرة جماعية، أشارت الحكومة بأنهم سقطوا على يد العصابات المسلحة، في حين قالت الجهات المعارضة أنهم مجندون همّوا بالانشقاق[(2)].

أما في مطلع يوليو 2011 فقد تعرضت مدينة حماة للحصار من قبل الجيش السوري للمرة الثانية، على إثر المظاهرات التي شهدتها والتي أشتهر منها عدد من رموز المعارضة كان من أبرزها" إبراهيم القاشوش "الذي قتل خلال الاجتياح الثاني؛ وفي 10 يوليو، خرج مئات المتظاهرين في ما عرف «بمظاهرة المثقفين والفنانين» للمطالبة بإيقاف «الحل الأمني»؛ ومع اشتداد المظاهرات من جهة، واشتداد الحل الأمني من جهة ثانية، أرادت المعارضة السياسية السورية إيجاد جسم موحد يمثل الحراك الشعبي، حيث قامت بعقد مؤتمر الإنقاذ الوطني السوري، توصل إلى تأسيس المجلس الوطني السوري في 2 أكتوبر، وعقد أول مؤتمر للمعارضة في 1 يونيو بمدينة أنطاليا التركية، والذي ضم حوالي ثلاثمائة شخصية سوريّة معارضة، وقد طالب المؤتمر باستقالة الرئيس السوري "بشار الأسد" وتسلّم" فاروق الشرع " للسلطة مؤقتًا إلى أن ينتخب مجلس جديد للشعب، ورفع في ختام المؤتمر العلم السوري قبل 1980 على أنه علم (الاستقلال الثاني)، وفي 2 يونيو انعقد المؤتمر الثاني للمعارضة في مدينة بروكسل وذلك بدعوة من الإخوان المسلمين في سوريا للمطالبة «بإسقاط النظام» والتحول لدولة مدنية، أما في 28 يونيو وتحت شعار (سوريا للجميع في ظل دولة ديمقراطية مدنية) أنعقد المؤتمر الثالث للمعارضة في فندق سمير أميس في دمشق، والذي قد حضره 200 شخصية معارضة ومستقلة سوريّة، وهو أول مؤتمر ينعقد للمعارضة منذ عام 1963 داخل سوريا، وقد دعم المؤتمر في بيانه الختامي (الانتفاضة السلمية) وأكد على ضرورة الاستمرار في الإصلاحات وإنهاء الحل الأمني؛ وفي 4 يوليو وفي الفندق ذاته انعقد مؤتمر آخر تحت عنوان

---

(1) قنديل، أحمد، مرجع سابق.

(2) شهاب، غدير، مرجع سابق.

(مبادرة البرلمانيين المستقلين من أجل سوريا الحديثة) وشارك فيه 60 عضواً في مجلس الشعب،
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9 - cite_note-199 غير أن خطة العمل التي قدمها تضمنت ستة نقاط قال المؤتمرون أنه من الممكن تنفيذها خلال 12 شهراً ما يؤمن التحوّل نحو نظام تعددي ديمقراطي(1) .

سيتناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول : الأسباب المباشرة وغير المباشرة للصراع في سوريا

المبحث الثاني: القوى الفاعلة وردود الأفعال تجاه الصراع في سوريا بعد 2011

المبحث الأول : الأسباب المباشرة وغير المباشرة للصراع في سوريا

اشتدت العمليات العسكرية بين المعارضة والجيش السوري منذ انطلاق الثورة السورية من منطقة درعا في جنوب سوريا في آذار 2011 والتي انعكس تأثيراتها على المستويين الإقليمي والعالمي وخاصة دول الجوار كالمملكة الأردنية الهاشمية، حيث شكّل نزوح العديد من اللاجئين إلى الأردن تحدي كبير على الأمن الوطني الأردني بكافة أبعاده السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية، وفيما يلي توضيحاً لأهم الأسباب المباشرة وغير المباشرة التي أدت إلى حدوث الأزمة السورية:

أولاً: الأسباب غير المباشرة التي أدت إلى حدوث الثورة السورية:

1- الأسباب السياسية:

- **الصراعات المذهبية والطائفية والعرقية في المجتمع السوري:** أدى استيلاء البعثيين على السلطة في 8 آذار 1963 إلى تغيير مفاجئ في العلاقة بين السنيين وغير السنيين، أهل الريف والمدن، الطبقات الغنية والفقيرة، والمجموعات السياسية المحافظة والتقدمية، وتمثل هذا التغيير بما يلي(1):

أ. تولي أبناء المدن السنيون في الفترة 1943-1963م أعلى وأقوى المناصب، أما أعضاء الأقليات الدينية وأبناء المناطق الريفية، فقد كان تمثيلهم ضئيلاً جداً بالمؤسسات الهامة كما عانوا من التفرقة السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

---

(1) شهاب، غدير، مرجع سابق.

(1) فان دام، نيقولاوس، مرجع سابق، ص126–128.

ب. حدوث انقلاب في العلاقة بين هذه المجموعات بعد 8 آذار 1963، وأحرز أعضاء الطوائف الإسلامية غير السنية وخاصة العلويون تقدماً واسعاً وأصبحت الحياة السياسية السرية تحت سيطرتهم.

كما عانت سوريا بعد أن تسلم حزب البعث السلطة العديد من الصراعات مذهبية-إثنية التي تمثلت بإقصاء الأكراد، والانتفاضات الدرزية، وعليه شكلت المذهبية العامل الأساس في ظهور العنف في سوريا، والمتمثل بما يلي:

أ. رفع شأن الأقلّية التي ينتمي إليها نظام الأسد، والدخول في بيئة مذهبية واسعة النطاق تسودها حالة من عدم الثقة، ويعود ذلك إلى الذاكرة التاريخية للعلويين الذين عانوا من الفقر وهجرة العمّال والاعتماد على المؤسّسات الاستعمارية والعسكرية للاندماج الاجتماعي.

ب. يعد تشكل المذهبية الاثنية وسيلة من وسائل إثارة الصراع بين فئات المجتمع السوري وذلك للأسباب التالية[(1)]:

1. انفصال العلويون والدروز عن الإسلام الشيعي في القرون الوسطى بما لهم من ممارسات ومعتقدات خاصّة.
2. اعتماد الدروز عقيدتهم من كتابهم المقدّس المعروف بـ"الحكمة"، وتمركز الاسماعيليون السوريون في بلدة سلَمية.
3. وجود بعض المذاهب المسيحية مثل الروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك والبروتستانت والتي لا تزال تتحدّث اللغة الآرامية، وتتداخل الإثنية واللغة والمذهب لدى مجموعات مثل الأرمن الذين ينتمون إلى الطائفة الأرثوذكسية الأرمنية.
4. انتماء غالبية الأكراد إلى الطائفة السنّية وقسم منهم يتبع التقليد اليزيدي التوفيقي القديم.
5. وجود عدد كبير من الطوائف والمذاهب في سوريا يقتصر على مجموعة قليلة من الأتباع مثل الطائفتَين العلوية والدرزية، مما يجعل المعارف عن المعتقدات والممارسات في متناول قلّة مختارة .
6. انتقال الأقلّيات إلى أعلى المناصب في الدولة خلال حكم الأسد مما أدى إلى جعل العلويون ينظرون إلى أنفسهم على أنهم مسلمون ينتمون إلى التيّار الأساسي في الإسلام، وليسوا أقلّيات حتى إن العديد من الفتاوى الصادرة عن رجال الدين أقرّت بأنهم شيعة، ومع اندماجهم في المجتمع السوري الأوسع، تبنى العلويون مزيداً من الإجراءات التي تنسجم

---

(1)غيفورد، ليندسي، (2012) جذور الغضب المتشابكة في سوريا، "مؤسسة العلوم الوطنية" لوس أنجلوس، **lhttp://arabic.carnegieendowment.org**

مع المعتقدات الإسلامية التقليدية ومع تزايد الزيجات المختلطة بين العلويين والسنّة تشابكت العلاقات بين الطائفتَين بخيوط من الضغينة والتضامن على حد سواء[1].

عانى الشعب السوري من ضغوطاً واسعة في سبيل ما كان يعرف بالمقاومة والممانعة، وهي المفردات التي شكلت تعبيراً عن لعبة نظام البعث ومن خلفه نظام الملالي في طهران، فكانت السياسة الظاهرة للنظام مقاومة الغرب ودعم القضية الفلسطينية ودعم وحدة الشعب السوري، ومن أجل هذه القيم الرفيعة تحمل الشعب السوري الفقر والعناء وانعدام الحرية، وكانت السياسة الخفية للنظام السوري تمثلت بتمييع القضية الفلسطينية وحماية حدود إسرائيل وتفريق طائفي على أساس الطائفة في سوريا وكان الأسلوب المتبع في التعامل مع القضية الفلسطينية يقوم على دعم طرف فلسطيني ضد آخر. [2]

- **انتفاضة الثمانينات ومجزرة حماة:**

تعرضت مدينة حماة على يد الرئيس السوري الأسبق "حافظ الأسد" في عام 1982م لهجمات عسكرية ضخمة، أدت إلى حدوث مجزرة كبيرة نتج عنها تدمير المدينة، وبعد سحق الانتفاضة التي قادها الإخوان المسلمون في حماة، استمر النظام في بناء وتكوين نفسه وتخصيص قيادات الجيش للطائفة العلوية[3].

- **ضعف المشاركة السياسية للمجتمع السوري:**

يشير ذلك إلى أن الحياة السياسية كانت في البداية محصورة في قيادة حزب البعث ومن ثم انحصرت في أسرة الأسد التي أصبحت تشكل محور الحياة السياسية وجوهرها، مما أدى إلى منع أطياف الشعب السوري من المشاركة في عملية صنع القرار، وعدم وجود انتخابات حقيقية ومحاسبة للمسئولين، وعدم تداول السلطة، ففي فترة حكم الرئيس الأسبق "حافظ الأسد" تم تهميش المجتمع ومحاصرته وربطه بالأجهزة الأمنية المختلفة، وأوجب على مفكريه ومبدعيه أن يخضعوا لتلك الأجهزة، وعندما خلفه ابنه الرئيس السوري "بشار الأسد" تابع النهج نفسه، وعمل على تطوير دور الأجهزة الأمنية، وأصبحت هي التي تصوغ الحياة السياسية، فالانتخابات والنقابات واتحادات الطلبة ومجلس الشعب والوزراء كلها أدوات في أيدي الأجهزة الأمنية وشخصية الرئيس هي التي تسيطر، فأصبحت تماثيله في كل مدينة وقرية، وأصبحت صوره تملأ كل الأماكن، كما أصبحت كل السلطات بيديه فهو رئيس الجمهورية، والقائد الأعلى للجيش

---

(1) غيفورد، ليندسي، مرجع سابق.

(2) العربي، محمود أحمد، (2008) **السنة والشيعة**، الطبعة الأولى، مصر القديمة، إبداع للنشر والتوزيع، ص196.

(3)ibid ،James.l.gelvin P102.

والأمين العام للقيادة القومية، والأمين العام للقيادة القطرية، لذلك فإن الأوضاع السياسية جعلت الشعب السوري يعيش حالة اختناق سياسي(1).

أما حزب البعث فقد قام منذ أن تولى السلطة بمعاداة الدين ومحاربة المتدينين وحاول اقتلاع الدين من حياة المجتمع السوري، ووضع المناهج المختلفة لتحقيق ذلك في المدارس والإعلام والثقافة، وأدى ذلك إلى تفشي الظلم وإنعدام المساواة التي عانى منهم الشعب السوري، كما عانى من عدم الحصول على حقوقه في أي مجال اقتصادي أو تجاري أو سكني أو مالي أو تعليمي بشكل متساو مع المواطن الآخر من أبناء الطائفة العلوية، ولا يصل إلى بعض حقوقه إلا من خلال الأجهزة الأمنية، وعليه فإن إحساس السوريين بعدم المساواة كان أحد العوامل التي دفعتهم إلى الثورة على النظام.

2-الأسباب الاقتصادية:

تتمثل الأسباب الاقتصادية للثورة السورية في الاتي:

- مصادرة أراضي المواطنين السوريين من قبل نظام الحكم والإدعاء بأنها لأغراض ومنافع عامة، فقد هاجر السوريون الذين صودرت أراضيهم ومزارعهم إلى ضواحي المدن، وأصبح حوالي 7 مليون نسمة (34,3)٪ من إجمالي السكان تحت خط الفقر ومعدل البطالة وصل إلى 16,5٪ (3,7 مليون نسمة عام 2009م)(1).

- انخفاض القدرة الشرائية بحوالي 28٪ خلال الأعوام (2002-2012م) وتدني نسبة استهلاك القوى العاملة (16 مليون سوري) إلى 24٪ من الدخل الوطني.

- ظهور الفساد في الحياة الاقتصادية، حيث تم الاعتماد على الرشاوى كأسلوب لإنجاز أية معاملة، ولا بد من إذلال المواطن نفسه أمام أجهزة الأمن، لأن كل شيء مرتبط بأجهزة الأمن المختلفة.

---

(1)التوبة، غازي، (2012) الثورة السورية: الأسباب والتطورات، (دراسة قدمت إلى مؤتمر الأمة الإسلامية في إستامبول نقلا عن الرابط:
http://www.asharqalarabi.org.uk/

(1)التوبة، غازي، المرجع السابق.

ثانياً: الأسباب المباشرة للثورة السورية

ويمكن عرض الأسباب غير المباشرة للثورة السورية بما يلي:

أنعكس تأثير ثورات الربيع العربي في مصر، تونس، ليبيا واليمن على الشعب السوري، حيث شجعت تلك الثورات على كسر حاجز الخوف للوقوف في وجه النظام السوري من خلال[2]:

- غياب المشروع المشترَك الذي تجتمع عليه السلطة الحاكمة والشعب معاً.
- حصر حريات المواطن وحرمانه من حرية التعبير عن رأيه، وشعوره بالخوف الدائم .
- محاولة النظام الدكتاتوري تدمير هوية الشعب السوري العربية الإسلامية بالعلمانية المعادية للدين أولاً، ثم بفرض التشيع ترغيباً وترهيباً بعد تحالفه مع نظام الملالي في قم وطهران، وخاصة في عهد بشار .
- هيمنة الطائفيين وعملائهم من الفاسدين على مفاصل الدولة العسكرية، والأمنية، والاقتصادية، والسياسية، وشعور غالبية الشعب السوري بالإقصاء والاضطهاد.
- افتضاح أمر الدكتاتور وكذب شعاراته بالحرص على العروبة، وذلك بوقوفه ثماني سنوات مع إيران في حربها على العراق وكذبه في دعوى المقاومة، إذ اعتدت إسرائيل على سورية مرات عدة ولم يرد عليها بشيء، بل حرس حدودها طيلة أربعين عاماً، ثم أرسل قواته تقاتل إلى جانب الأمريكان في حرب احتلال العراق عام 1990م .
- انتشار الفقر بسبب احتكار ثروة البلاد بأيدي قلة من أهل السلطة والمال .
- انعدام العدالة الاجتماعية، بشكل غير مسبوق وغير محتمل، إذ نشأ تحالف طبقي حاكم دأب على استغلال الشعب وامتصاص دمائه وعرقه، فكان ينهب ويسرق ويراكم الثروات، في الوقت الذي كان فيه الناس تتضورون جوعاً وقهراً.
- انتشار التعليم في الطبقة الوسطى والدُّنيا، فأصبح لها رأي عام وتطلعات، فإحساسها بالظلم ازداد بسبب زيادة الوعي، وارتفع سقف مطالبها .
- تجاوُز الشعب حالة الخوف بعد انطلاق الثورة التونسية ثم الثورة المصرية، والاستعداد للتضحية .
- وجود وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة، كالفيسبوك وتويتر بوصفها فضاءً يحقق التواصل بين الثوار[1].

---

(2) العودة، سلمان، (٢٠١٢) **أسئلة الثورة**، الرياض، مركز نماء للبحوث والدراسات، ص 56.

(1)التوبة، غازي، المرجع السابق.

ازداد الصراع السياسي في سوريا على إثر تأييد الغالبية في الجيش السوري لنظام الرئيس "بشار الأسد" ما أدى إلى إطالة فترة هذا الصراع وازدياد أعداد الضحايا، حيث بلغ حتى 10 آذار 2013 ما يقارب (70,000) قتيل، وبلغ عدد اللاجئين الذين اضطروا لمغادرة سوريا نظراً لتردي الأوضاع ما يقارب (1,000,000) مليون لاجئ، منهم حوالي (500,000) لاجئ قد توجهوا إلى الأردن[1]، وبالرغم من وجود انشقاقات في صفوف الجيش السوري لتشكيل الجيش السوري الحر، إلا أنها فردية ومحدودة ولم تؤثر على قوة الجيش السوري وقدراته بشكل عام .

المبحث الثاني: القوى الفاعلة وردود الأفعال تجاه الصراع في سوريا بعد 2011

صرّح الرئيس السوري "بشار الأسد" في1 شباط 2011 أي قبل اندلاع الثورة السورية في 5 شباط 2011، بأنه "لا مجال لحدوث تظاهرات في سوريا، لأنه لا يسودها أي سخط على النظام الحاكم"، فبالرغم من ذلك، إلا أنه قام بعض الناشطون بتنظيم مظاهرات تضامنية مع الثورة المصرية بدأت في 29 كانون الثاني 2011، واستمرت حتى 2 شباط 2011 بشكل يومي في دمشق، اعترض الأمن السوري المتظاهرين، وأغلق سوق الحريقة بدمشق في 17 شباط 2011، وفي 22 فبراير اعتصم عشرات السوريين أمام السفارة الليبية تضامناً مع الثورة الليبية، ومثل هذه الأعمال الاحتجاجية البسيطة هي في حساب النظام الدكتاتوري محرمات قاطعة. [1]

تعد مدينة درعا في جنوب سورية من أكثر المدن التي شهدت اشتباكات مع الأمن، حيث بلغ عدد الشهداء الذين سقطوا بها خلال أسبوع 100-150 شهيداً، وكرست المطالب والشعارات الوطنية الجامعة مع الامتداد الأفقي للحراك الثوري، مبدأ التعاضد بين فئات وشرائح اجتماعية وسطى وفقيرة واسعة، أجمعت على وحدة السوريين بمختلف مدنهم وبلداتهم وقراهم، وبمختلف مكوناتهم وأطيافهم الدينية والمذهبية والأثينية، جسدتها شعارات عديدة أعلنت امتداد التعاضد والتكاتف إلى مختلف المناطق، حيث تناوبت أسماء المدن والبلدات فيه، من جنوب سوريا إلى شمالها، ومن غربها إلى شرقها، ومع تزايد سقوط الشهداء في الشوارع والساحات تغايرت لغة الشعارات ومضامينها، وأضحت تطالب بإسقاط النظام ورحيل رموزه، وإظهار التضامن والتكاتف مع مختلف المدن والبلدات التي تعرضت للقمع الشديد[2].

---

(1) مفوض شؤون اللاجئين في الأمم المتحدة، تقرير اللاجئين السوريين، **http://maktoob.news.yahoo.com/**

(1) نعيسة، غياث (2012)، سوريا: الحراك الثوري في شهره العاشر، سوريا، **مجلة الثورة الدائمة**، ص43.

(2) سيريانيوز، (2011)، الداخلية تدعو "من غرربهم" وشاركوا بأعمال غير قانونية لتسليم أنفسهم خلال أسبوعين مع ضمان إعفائهم، **http://syria-news.com/**

الخارطة السياسية للقوى المؤثرة في الثورة السورية :

يضم الائتلاف الوطني الذي تشكل في شهر تشرين ثاني 2012 في الدوحة 63 عضواً، تمثل كافة شرائح الشعب السوري، مثل المجلس الوطني السوري، الهيئة العامة للثورة السورية، الكتلة الوطنية الديمقراطية السورية، لجان التنسيق المحلية، المجلس الثوري لعشائر سوريا، رابطة العلماء السوريين، اتحادات الكتاب، المنتدى السوري للأعمال، تيار مواطنه، هيئة أمناء الثورة، المكون التركماني، المكون السرياني الأشوري، المجلس الوطني الكردي، المنبر الديمقراطي والمجالس المحلية لكافة المحافظات، واعترفت العديد من الدول بهذا الائتلاف ومنها دول الجامعة العربية باستثناء الجزائر، العراق ولبنان، واعترفت أيضاً به بعض القوى الدولية مثل الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا وفرنسا ودول أخرى مثل تركيا، إلا أنه لم تعترف به كل من روسيا والصين نتيجة لمواقفها المؤيدة لنظام الرئيس "بشار الأسد". [1].

أولا: أهم شبكات ولجان تنسيق في سوريا بعد عام 2011

- تنسيقيات الثورة السورية :

بدأت القوى الثورية في سوريا نتيجة لضعف الأحزاب السياسية قبل الأزمة، ولانتفاء فعاليتها، ولعدم وجود خبرة تراكمية لحركات الاحتجاج لدى قوى الأزمة، خاصة الشباب منهم، فقد شُكلت التنسيقيات من شباب لا ينتمون لتنظيمات سياسية، وليس لديهم انتماءات أيديولوجية، ثم اتسعت لتشمل نشطاء سياسيين وحقوقيين، ومع اتساع القمع من جانب السلطة تجاه الثوار، وسقوط المزيد من الشهداء والجرحى والمعتقلين، ازدادت عضوية اللجان التنسيقية المحلية، ومع ظهور الحاجة إلى قيادة مركزية تعمل على تنظيم صفوف الثوار في كافة مناطق الاحتجاجات، والتي شملت كل محافظات سوريا بلا استثناء من البوكمال شرقاً إلى اللاذقية غرباً، ومن القامشلي شمالاً إلى درعا جنوباً، فقد بدأت القوى الشعبية الثورية بتأسيس مجلس عام يجمع اللجان التنسيقية على مستوى مركزي بهدف توحيد المطالب وآليات العمل، والتحرك الجماهيري، وتنظيم صفوف الثوار، واختيار أسماء الجُمع، وأدى انتشار التنسيقيات وتوسع مهامها إلى ظهور حراك ثوري مدني، والمتمثل بشباب الحراك الثوري والإغاثي من المدنيين الذين يمارسون نشاطهم من خلال التنسيقيات، وأبرز تشكيلاتهم لجان التنسيق المحلية واتحاد التنسيقيات، والهيئة العامة للثورة السورية، وانبثق عن الأخيرة هيئة حماية المدنيين ويشمل نشاطها المجال الإغاثي الإنساني والدعم اللوجستي. [1]

- أحزاب وهيئات معارضة

(1) الإئتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السوري، (2013) الموقع الإلكتروني **WWW wikipedea.org** .

(1) البحيري، أحمد كامل، (2015) "الثورة الممتدة": الخريطة السياسية للقوى الفاعلة على الساحة السورية: نقلا عن الموقع: **http://www.siyassa.org.eg/**

تم بتاريخ 8 آذار1963تصفية المعارضة من قِبل حزب البعث، إلا أنه كان هناك بعض أشكال الرفض للنظام الحاكم من قبل أطراف المعارضة، التي تجسدت فيما يسمى إعلان دمشق الذي وقع في 16 تشرين الأول 2005، ويعد أول تحرك سياسي في مواجهة النظام البعثي الحاكم، وضم كافة الأطياف السياسية والأيديولوجية من حزب المستقبل السوري، والإخوان المسلمين، والأحزاب الكردية إلى حزب الاتحاد الاشتراكي الناصري وحزب العمل الشيوعي، ومجموعة من المثقفين، ونشطاء المجتمع المدني، ورجال الأعمال مثل (رياض سيف) الذي وّقع إعلان دمشق من داخل السجن.

- هيئة التنسيق الوطني لقوى التغيير الديمقراطي

نشأ في 30 حزيران 2011 تجمع الأحزاب غير الرسمية (غير القانونية) التي تضم حزب الاتحاد الاشتراكي الناصري، والتجمع الوطني الديمقراطي، وتجمع اليسار الماركسي – تيم، وحزب الاتحاد الديمقراطي، وحزب يكيتي، والحزب اليساري الكردي، وحزب يسار البارتي، ومثقفين مستقلين، وليبراليين وممثلي مدرسة الشيخ جودت سعيد الإسلامية التي تتبنى اللاعنف، وجماعات دينية أخرى، وقد أصبحت الهيئة تعاني من أزمة التراجع في تمثيل الحراك الثوري، وذلك لثلاثة أسباب، الأول: حضور بعض أعضاء هيئة التنسيق في الاجتماعات التي دعت إليها السلطة خلال تموز وآب 2014، والثاني: غلبة الطابع القومي واليساري على التجمع، وضعف التمثيل الإسلامي والليبرالي داخله، أما الثالث: فيتمثل بضم بعض الشخصيات التي عليها علامات استفهام تحت مسمى أنها كانت قريبة من النظام، وبدأت بعض القوى السياسية والحزبية من الأحزاب الصغيرة بإنشاء حركات وتشكيلات مدنية وسياسية معارضة، مثل:(تيار بناء الدولة السورية)، (حركة معاً)، (تجمع نبض للشباب المدني)، (ائتلاف اليسار السوري)، (رابطة العلمانيين السوريين)، واتسمت هذه التجمعات والحركات والهيئات والتي تضم في المجمل نخبة من المثقفين والسياسيين، بعدم الفاعلية ومحدودية التأثير في المشهد السياسي العام[1].

- المجلس الوطني السوري:

سعت المعارضة على توحيد جهودها منذ أن انطلقت الأزمة السورية وذلك لتشكيل واجهة سياسية تجمع الآراء المعارضة الفردية وتدمجها ضمن إطار جامع، من أجل دعم حقوق الشعب السوري وثورته والوصول إلى غايتها، وتبلورت الرؤية بخصوص إيجاد المظلة السياسية التي تجمع الشخصيات الوطنية والقوى المساهمة في الأزمة، وتطور الدور المطلوب منها مع تطور مسار الأحداث، وصولاً إلى إسقاط النظام، وإقامة نظام ديمقراطي تعددي، فجاءت فكرة المجلس الوطني السوري كإكمال لتجربة الحراك السوري في تجميع قوى المعارضة، إذ تأكدت الحاجة إلى تشكيل مجلس يضم الكفاءات الوطنية والشخصيات

(1) علي، حيدر ابراهيم، (2002)، **أزمة الأقليات في الوطن العربي**، دمشق، دار الفكر المعاصر، ص73.

الفاعلة، ويعمل بمثابة مظلة سياسية للثورة السورية في المحافل الدولية دعم لقضية الشعب السوري العادلة في التحرر من الاستبداد وبناء دولته المدنية الديمقراطية[1]

وفي عام 2014 وبعد أن انضمت سوريا إلى اتفاقية تؤكد على تدمير الأسلحة الكيميائية المعلنة، تم إزالة تلك الأسلحة، إلا أن هناك أدلة تشير إلى أن الحكومة السورية شنت هجوم بقنابل تحتوي على غاز الكلور على ثلاث مناطق في شمال سوريا، يعد هذا الهجوم هجوم محظور بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، إلا أن سوريا لم تأخذ بذلك، وأدى استخدام الذخائر العنقودية إلى وقوع العديد من الإصابات وحدوث دمار في المحافظات، حيث أشارت منظمة (هيومن رايتس ووتش) خلال الفترة يوليو/تموز 2012 -يوليو/تموز 2014 إلى وقوع 249 هجوماً على الأقل في عشرٍ من محافظات سوريا الأربعة عشر، وذلك باستخدام أسلحة مختلفة ومنها قنابل وموزعات جوية، وصواريخ أرضية، والعديد من المتفجرات الصغيرة، كما وتم استخدام نوع قوي من الذخائر العنقودية في الهجوم على بلدة (كفرزيتا) شمال سوريا، وفي بلدة منبج في حلب، والذي نجم عن هذا الهجوم مقتل ستة مدنيين وجرح 40 آخرين.

وبالرغم من قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2139 الذي تم إصداره في 22 شباط 2014، إلا أن الحكومة السورية استمرت بإسقاط أعداد كبيرة من القنابل على مدينة حلب، إذ يتم إنتاج تلك القنابل بشكل محلي، حيث يتم صناعتها من براميل النفط واسطوانات الغاز الكبيرة وخزانات المياه، ويتم تعبئتها بمتفجرات ومعادن، وتُلقى من المروحيات على المواطنين في مدينة حلب، مما نتج عنها قتل 3557 مدنياً عام 2014[2]

ومن أجل إجبار الشعب السوري على التفاوض بالسماح للحكومة باستعادة الأراضي، استخدمت الحكومة السورية استراتيجيات الحصار، كما وتواصلت باحتجاز المواطنين بشكل تعسفي، حيث تراوحت أعمار الشباب المحتجزون بين العشرينيات والثلاثينيات، وامتد الحجز ليشمل الأطفال والنساء وكبار السن، وعلى الرغم من إعلان الحكومة السورية بالإفراج عن المعتقلين، إلا أن عدد من الناشطين المعتقلين بقوا قيد المحاكمة أمام المحاكم العسكرية ومحكمة ومكافحة الإرهاب وذلك بسبب ممارستهم حقوقهم، ومنهم (باسل خرطبيل) المدافع عن حرية التعبير، و(مازن درويش) المدافع عن حقوق الإنسان وزميليه (هاني الزيتاني) و(حسين غرير) من المركز السوري للإعلام وحرية التعبير، ونتيجة للتعذيب الذي تعرض له المعتقلين، فقد توفي على الأقل 2197 معتقلاً في عام 2014 وذلك وفقاً لإفادة بعض المعتقلين، وقدرت الأمم المتحدة

(2) أبو رمان، محمد (2012)، المجلس الوطني السوري ينتخب كرديا زعيما له أزمة القرار الأردني بوجه تطورات "المُعضلة السوريّة" المتفاقمة، واشنطن– **swissinfo.ch**

(1) مطاوع، محمد(2014)، **الغرب وقضايا الشرق الاوسط من حرب العراق اللى ثورات الربيع العربي الوقائع والتفسيرات**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

الأمريكية بأن 7.6 مليون سوري نزحوا داخلياً، و12.2 مليون بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، كما أقر مجلس الأمن بتوصيل المساعدات الإنسانية عبر الحدود حتى وان كان دون تصريح من الحكومة، وذلك بسبب الرفض المتكرر من الحكومة بعدم السماح بإيصال تلك المساعدات[1]

ثانياً : ردود الفعل الدولية تجاه الصراع في سوريا:

تفاوتت ردود الفعل الدولية تجاه الصراع السياسي في سوريا، حيث قام الرئيس الأمريكي (باراك أوباما) بمطالبة الرئيس السوري"بشار الأسد" (بأن يقود التحول في بلده أو يتنحى جانباً)، وأما الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي فقد فرضت عقوبات على مسئولين سوريين شملت الرئيس السوري (بشار الأسد)، ومنها عقوبات اقتصادية شملت في البداية تجميد الأرصدة، وامتدت العقوبات لتطال الرئيس الأسد وبعض شخصيات في الحكومة السورية بهدف الضغط على سوريا، لإرغامها على وقف استخدام العنف المفرط ضد المحتجين في العديد من المدن والمحافظات السورية، فيما رفضت كل من الصين وروسيا التدخل في شؤون سوريا الداخلية وأعربا عن قلقهما من المساعي لإدانة سوريا في مجلس الأمن، وقد تلقى بشار الأسد دعماً من بعض الدول مثل إيران وفنزويلا وتنظيم حزب الله لما اعتبروه مؤامرة غربية لزعزعة حكومة تؤيد المقاومة، وقد نفى كل من إيران وحزب الله اتهامات غربية عن المشاركة في قمع الاحتجاجات[2]

ويتضح موقف كل من روسيا والصين في أربعة جوانب رئيسية وهي:

أ. قيام الصين وروسيا بتحميل مسؤولية العنف في سوريا للنظام والمعارضة على حد سواء، وليس فقط على نظام الرئيس بشار الأسد، على خلاف ما فعلت الولايات المتحدة ومعظم الدول الأوروبية والعربية، وأشارت الدولتان إلى وجود عنف متبادل بين النظام والمعارضة، يغذيه تدخل أطراف خارجية يدعمها المسلح للثوار، إلى جانب دخول آلاف العناصر المسلحة من القاعدة وغيرها إلى سوريا الأمر الذي يزيد الموقف تعقيداً وعنفاً، ومن ثم، أكدتا على أن الحوار السوري الوطني والتوافق الداخلي هو السبيل الوحيد لحل الأزمة.

ب. رفضهما لقرار الجمعية العامة الصادر في 3 آب 2012 بشأن سوريا، واعتبراه غير متوازن وأنه يمثل التفافاً على قرار مجلس الأمن الذي صدر بتاريخ14 إبريل 2012والذي يأذن فيه بنشر مراقبين في سوريا للإشراف على وقف إطلاق النار، وبموجب القرار 2042 أصبح بإمكان الأمم المتحدة إرسال فريق طليعي من نحو 30 مراقباً عسكرياً على الأكثر غير مسلحين على أن يتم لاحقاً إرسال كامل بعثة المراقبين التي يمكن أن يصل عدد عناصرها إلى 250 حسب تقديرات الأمم المتحدة، ولا بد من قرار جديد لمجلس الأمن لإرسالهم.

---

(1) مطاوع، مرجع سابق.

(2) صحيفة الشعب اليومية (2011)، سفير أمريكي سابق فى حوار مع (سانا) يؤكد ان العقوبات على سوريا غير مجدية، بكين.

ج. تأكيدهما على تمسكهما بخطة عمل (كوفي انان) مبعوث الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية الخاص إلى سوريا، واتهمت عناصر القاعدة في سوريا بمحاولة إفشالها من خلال هجمات وتفجيرات في عام 2012 استهدفت السلطة والمدنيين بل والمراقبين الدوليين على السواء (كتفجير مبنى الأمن القومي السوري).

د. رفضهما لقرار إنهاء بعثة المراقبين الدوليين في سوريا، والتأكيد على أهمية عودتهم عقب قرار مجلس الأمن الدولي في 16 آب 2012 القاضي بعدم تمديد بعثة المراقبين ومغادرتهم الأراضي السورية اعتباراً من 20 آب 2012 [1]

وبالرغم من موقف الولايات المتحدة الأمريكية في بداية اندلاع الأزمة السورية إلا أنه قد تراجع بتحفظ الولايات المتحدة الأمريكية عن دعم الثورة السورية، وذلك نتيجة لعدة عوامل تشكّل في مجملها مؤشّرات على السياسة التي سوف تعتمدها إدارة الرئيس الأمريكي "باراك أوباما":

- عدم رغبة الرئيس الأمريكي (باراك أوباما) بدعم بعض المجموعات المسلحة المعارضة للنظام السوري، مما قد يؤدي إلى حسم المعركة لصالحها، وذلك على أثر تجربة المسئولين الأمريكيين في أفغانستان عندما سلّحوا جماعات المجاهدين لطرد القوات السوفيتية، ثم اتخذوا بعد ذلك أميركا نفسها هدفًا لهجماتهم. وقد تعمّقت هذه المخاوف بعد مقتل السفير الأميركي في بنغازي، وسيطرة حركات جهادية على شمال مالي. ولذلك قامت الولايات المتحدة بإدراج جبهة النصرة في قائمة المنظمات الإرهابية في 5 كانون الأول 2012.

- أمن المنطقة: تنظر الولايات المتحدة بريبة إلى واقع الثورة السوريّة ومسارها المسلّح، وما قد يخلفه الحسم العسكريّ لقوات المعارضة من نتائج محتملة، أبرزها فوضى السلاح، وانتشار الجماعات المتشددة، وغياب سلطة مركزيّة قويّة، وتنذر مثل هذه النتائج بتداعيات سلبية على أمن المنطقة وبخاصة على إسرائيل.

- تشابه موقف واشنطن من الموقف الروسي الهادف إلى إيجاد حل سياسي يضمن الحفاظ على النظام وفق بنيته ومؤسساته، ولا سيما الأمن والجيش، فقد عبّر وزير الخارجية الأميركي (جون كيري) عن ذلك في شهادة أدلى بها في 24 كانون الثاني 2013 أمام الكونغرس، بقوله إنّ (التنسيق مع روسيا في الأزمة السوريّة هو أقل الشرور)[2]، وكانت وزيرة الخارجية السابقة (هيلاري كلينتون) أكثر وضوحاً عندما صرحت عقب لقائها وزيرة خارجية جنوب أفريقيا في بريتوريا في 7 آب2012 (أنّ على من يحاولون استغلال معاناة الشعب السوري سواء بإرسال أتباعهم أو بإرسال مقاتلين إرهابيين، أن يعلموا أنّ أيّ طرف، خاصة الشعب السوري، لن يسمح لهم بذلك، وعليه، يجب

---

(1) **التقرير الاستراتيجي 2011-2012** (2013)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الطبعة الأولى،القاهرة.

(1) جونكيري (2013)، نحتاج إلى التعاون مع روسيا في الشأن السوري"، ديبرس، نقلا عن الموقع:**http://www.dp-news.com**

علينا أن نضمن بقاء مؤسسات الدولة سليمة)، من هنا يتضح سبب مسارعة الولايات المتحدة إلى الترحيب بمبادرة معاذ الخطيب رئيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السوريّة في 5 شباط 2013 للحوار مع أطراف من النظام، فكما تدعم واشنطن مهمات المبعوثين الدوليين إلى سورية، فإنّها تحاول أن تتبنى كل ما يُظهر أنّ ثمة عملاً وخطوات، ولو كان ذلك مجرداً من أي فاعلية أو نتائج[1]

أما موقف الجامعة العربية تجاه الأزمة السورية فإنه يقوم على مسألةٍ مبدئيّة، بالنسبة إلى بعض الدول العربية وأمانة الجامعة على الأقل، وهي: عدم إعطاء القوى الأجنبية فرصة للتدخّل في سورية، لأنّ تدخلاتها عادة ما لا تكون منزّهة عن المطامع، ويتأسّس هذا الموقف على خلفيةٍ تضع في اعتبارها أنّ سورية جزء لا يتجزّأ من الوطن العربي يعاني من احتلال جزءٍ من أراضيه بالقوّة من طرف إسرائيل[2]، إلا أن الموقف العربيّ تجاه الثورة السوريّة قد تأثر بمجموعة من المحدّدات الخاصّة بتوجّهات كلّ دولة، لذلك لم يلاحَظ وجود تنسيقٌ عربيّ مشترك، بما في ذلك الزيارة التي قام بها الأمين العام للجامعة (نبيل العربي) في 15 تموز 2011، حيث طالب الرئيس السوري (بشّار الأسد) بإيقاف الحلّ الأمنيّ لمواجهة الاحتجاجات والبدء في إصلاحات سياسية شاملة، ونتيجة للتّعاطي السلبيّ مع جهود الأمانة العامّة، بدأت مجموعة من المواقف العربيّة المتقدّمة تظهر والتي كان لها أثر في تبنّي الجامعة لقرار تعليق العضويّة في تاريخ 12 تشرين الثاني 2011، وأبرزها[3]

1- دعوات الأمانة العامّة في 7 آب 2011 من أجل بدء مرحلة الإصلاحات السياسيّة وإيقاف القتل تجنّبا لأيّ تدخّلاتٍ أجنبيّة في سورية.
2- مطالبة السعودية وقطر النّظام السوري بوقف القتل، وسحب عدد من الدول الخليجيّة سفراءَها من دمشق إضافة إلى تونس.
3- رسالة مجلس التعاون الخليجيّ في 11 أيلول التي تطالب النّظام بالوقف الفوريّ للنهج القمعيّ الذي سلكه.
4- اجتماع وزراء الخارجية العرب بتاريخ 13 أيلول 2011، والإعلان عن المبادرة العربية الأولى التي تضمّنت سحب الجيش من المدن ووقف العنف وإجراء حوار مع المعارضة السورية.
5- الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية العرب بتاريخ 16 تشرين الأول 2011 وإعطاء دمشق مهلة 15 يوماً لتنفيذ بنود المبادرة العربية. ومن ثمّ تشكيل لجنة وزارية عربيّة برئاسة قطر زارت دمشق، وقبول دمشق المبادرة العربية بعد الاجتماع الذي عقد للّجنة الوزارية مع وزير الخارجية السوريّ في

(1) قناة بي بي سي، 2013.

(2) وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، (2011)، **www.dohainstitute.org**

(3) وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، مرجع سابق.

الدوحة في 31 تشرين الأوّل 2011.

6- قرار مجلس جامعة الدول العربية خلال الاجتماع الاستثنائيّ لمجلس وزراء الخارجية العرب بتاريخ 12 تشرين الثاني 2011 بتجميد مشاركة جميع الوفود السوريّة في المجالس والهيئات التابعة للجامعة اعتباراً من 16 تشرين الثاني 2011، ودعا الدول العربية إلى سحب سفرائها من دمشق، وفرض عقوبات سياسيّة واقتصادية على الحكومة السورية، وقد اتُّخذ القرار بموافقة 18 دولة في حين اعترضت لبنان واليمن وامتنع العراق عن التّصويت.

7- إصدار قرار في اجتماع وزراء خارجيّة الدول العربية في الرباط يوم 16 تشرين الثاني 2011، بإرسال بعثة مراقبة إلى سورية، ومنحت حكومتها مهلة ثلاثة أيام لتوقيع بروتوكول خاصّ بحماية المدنيّين ووقف العنف، والموافقة على إرسال بعثة المراقبين العرب المكوّنة من 30 إلى 50 مراقباً عسكريًّا وفنّيا، قبل البدء في بحث فرض عقوباتٍ اقتصاديّة.

ساعد فشل مجلس الأمن الدولي في إيجاد حلول لإنهاء الأزمة في سوريا على تعبئة المجتمع الدولي لوضع آليات بديلة لمعالجة الأزمة السورية، فقد تم تشكيل مجموعة (أصدقاء سوريا) لتنسيق الجهود التي تبذلها الأطراف الإقليمية والدولية حول سوريا خارج مجلس الأمن، واقترحت الولايات المتحدة وفرنسا، مبادرة أصدقاء سوريا، التي دعمها العالم العربي، ثم عقدت مجموعة (أصدقاء سوريا) أول لقاء لها في تونس في 24 فبراير 2012، وشارك في الاجتماع ممثلو ما يقرب من 70 دولة، من بينهم الولايات المتحدة، وتركيا والدول الأوروبية، والدول العربية، بينما لم يشارك ممثلا روسيا والصين، احتجاجاً على عدم دعوة الحكومة السورية إلى الاجتماع، ولم تُثار إمكانية التدخل العسكري في سوريا خلال الاجتماع، إلا أن المجموعة دعت حكومة الأسد إلى الوقف الفوري لجميع أعمال العنف والسماح للهيئات الإنسانية بتقديم المساعدات الإنسانية، وتم الاعتراف بالمجلس الوطني السوري على اعتباره الممثل الشرعي للشعب السوري، ودعت المجموعة لفرض عقوبات جديدة على نظام الأسد، ولم تقتصر الجهود الدولية لحل الأزمة السورية على مبادرة أصدقاء سورية فقط، فتعيين الأمين السابق للأمم المتحدة (كوفي أنان) مبعوثاً خاصاً إلى سوريا من قبل الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية تعد مبادرة أخرى في هذا الصدد، وقد دعت خطة السلام التي أعدها عنان، والتي عرفت بخطة النقاط الست، إلى وقف إطلاق النار وانسحاب القوات السورية من المراكز والمدن والسماح بدخول المساعدات الإنسانية ووسائل الإعلام إلى البلاد، وإطلاق سراح السجناء، واحترام المظاهرات السلمية، وخلافاً لخطة الجامعة العربية للسلام، لم يكن ضمن خطة عنان المطالبة بتنحي الرئيس السوري "بشار الأسد"، وقد أعلن مجلس الأمن الدولي عن تأييده للخطة في 21 آذار 2012 في بيان رئاسي، وأعلن بيان الجامعة العربية في اجتماع بغداد في 28 مارس عن دعم خطة أنان.

ساعدت الضغوطات الدولية التي فرضت على الدول العربية، وعدم قدرة الجامعة على إيجاد وسيلة للخروج من الصراع إلى دعم الخطة، إلى حدوث انقسامات بين الدول العربية، حيث دعمت قطر والمملكة

العربية السعودية تسليح المعارضة والتدخل العسكري للإطاحة بنظام الرئيس "الأسد"، إلا أن العراق فضل الحل السياسي للأزمة وعارض أي تدخل عسكري خارجي، ففي الاجتماع الأول لأصدقاء سوريا في اسطنبول في 1 إبريل، اقترحت المملكة العربية السعودية وقطر تسليح المعارضة، ولكن هذا المطلب لم يتحقق، وبدلاً منه وافق أعضاء المؤتمر على تقديم المزيد من المساعدات المالية للمعارضة السورية، وقد جاءت غالبية الأموال من قطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة لدفع رواتب الجيش السوري الحر، كذلك وعد المؤتمر بتقديم معدات غير قتالية للمعارضة السورية، وفي الاجتماع الثاني لأصدقاء سوريا الذي عقد في باريس يوم 6 يوليو، تبين أن دول الخليج تدفع نحو انتهاج سياسة أكثر حزماً تجاه سوريا، فعبرت المملكة العربية السعودية وقطر عن استعدادهما لتقديم الدعم المالي للجيش السوري الحر، وعلى الرغم من تأجيل أعضاء المؤتمر مسألة تسليح المعارضة في هذا الاجتماع، إلا أنهم أعربوا عن تأييدهم الكامل لزيادة كميات المساعدات للمعارضة السورية ووافقوا على توفير المزيد من معدات الاتصالات. من ناحية أخرى، زادت دول الخليج من حجم التبرعات التي قيل أنها تتضمن إرسال أسلحة إلى المقاتلين.

وعلى إثر فشل خطة مبعوث الأمم المتحدة والجامعة العربية وتصاعد الصراع في البلاد، استقال عنان نتيجة لغياب الدعم الدولي، وبعد استقالته، حل محله المخضرم الدبلوماسي الجزائري (الأخضر الإبراهيمي)، كمبعوث للأمم المتحدة والجامعة العربية إلى سوريا، وقد سرع تعيين الإبراهيمي مبعوثاً جديداً إلى سوريا من جهود خطة السلام الجديدة، فقام بزيارات إلى الجهات الفاعلة الإقليمية بما في ذلك سوريا والأردن ولبنان ومصر والمملكة العربية السعودية وإيران وتركيا للتفاوض على خطة السلام الجديدة. كما التقى بالمسئولين الروس والصينيين والأوروبيين والأمريكيين، في محاولة لدفع المحادثات بشأن سوريا، وقبل ذلك، جرت محاولات لتشكيل مجلس معارضة جديد، يستطيع جذب دعم أكبر، وقد لعبت دول الخليج الدور الرئيسي في إعادة هيكلة المعارضة السورية بالتنسيق مع القوى الغربية، وخاصة الولايات المتحدة، فتم عقد اجتماع للمعارضة السورية في قطر بمشاركة العديد من شخصيات المعارضة السورية(1).

اتضح موقف حزب الله من الأزمة السورية بعد أن تنامت شكوك اتهامات المعارضة السورية لحزب الله بالمشاركة في القتال إلى جانب قوات الأسد في العملية العسكرية التي تعرضت لها منطقة (بابا عمرو) في عام 2012، وقد تأكدت تلك الشكوك مع المسار الذي أخذته المعارك في منطقة (القصير) بمدينة حمص، فبعد أن كان الحزب ينكر خلال عامي 2011 و2012 مشاركة قواته في المعارك الدائرة بسوريا أن تدخل حزب الله في النزاع السوري أخذ أبعاداً أكثر خطورة مع اعتراف الأمين العام للحزب(حسن نصر الله)، صراحة بالمشاركة في القتال السوري، واعداً بالنصر في المعركة التي يخوضها داخل سوريا إلى جانب

---

(1) مصادر معارضة تشير إلى "سيطرة" مقاتلين معارضين على أغلب آبار النفط والغاز في سوريا، (2012): **http://www.syria-news.com/**

قوات بشار الأسد. [(1)]

ترى الدراسة أن الصراع في سوريا في أحداثها اليومية ومسارها السياسي والأمني وتفاعلاتها الإقليمية والدولية وما أنتجتها خلال عام من انطلاقتها أدت إلى حالة من الفرز والاصطفاف على الساحتين الإقليمية والدولية، ولعل مرد ذلك هو أن سورية بموقعها الجيو/سياسي وما تمثلها من علاقات وسياسات لها علاقة بالملفات والقضايا الساخنة في الشرق الأوسط والخليج العربي، تشكل مركزا للتوازن في العلاقات الإقليمية والدولية بما تعنى هذه العلاقات من شبكة المصالح والصراع الجاري على المنطقة والعالم.

أدى التباين في مواقف الدول الكبرى ودول الإقليم إلى تعقيد الوضع في سوريا، وفيما يلي مواقف دول الإقليم:

جامعة الدول العربية: تم بتاريخ 5 تشرين الثاني 2011 في القاهرة إصدار مبادرة من قِبل وزراء الخارجية العرب عرفت بالمبادرة العربية لحل الصراع، إلا أن سوريا لم تنفذ بنود الاتفاقية وخصوصاً ما يتعلق منها بانسحاب القوات السورية من المدن والقرى وفي خطوة تصعيدية اتخذ وزراء الخارجية العرب في 12 تشرين الثاني 2011 قراراً بإسقاط عضوية سوريا من جامعة الدول العربية ومنعها من المشاركة في جميع لجان وأنشطة الجامعة، وفرض عقوبات اقتصادية على سوريا وضعت موضع التنفيذ اعتباراً من 3 كانون الأول 2011 وتم تعديل المبادرة العربية وقبلت سوريا بموجبها إرسال مجموعة من المراقبين العرب لمراقبة تنفيذ بنود الاتفاقية، ومع تزايد أعداد القتلى والجرحى ونتيجة لحجم الدمار المرعب الذي أصاب البنية التحتية في سوريا تم رفع المبادرة العربية إلى مجلس الأمن لتحظى بدعم الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن[(1)].

دول مجلس التعاون الخليجي: اتضح موقف دول مجلس التعاون الخليجي بوقوفه إلى جانب الثورة السورية ومعارضته لاستخدام القوة العسكرية ضد الشعب السوري، حيث قامت السعودية وقطر بدعم المعارضة السورية بالمال والسلاح علاوة على التأييد السياسي للمعارضة، وقامت دول المجلس بسحب سفرائها من دمشق وطرد سفراء سوريا لديها، وبالتالي قطعت العلاقات الدبلوماسية مع النظام السوري، واستضافت الدوحة مؤتمراً لأصدقاء سوريا والتي أعلنت فيه دعمها المطلق للمعارضة السورية وطالبت دول المجلس بالعمل على تسليح المعارضة بالأسلحة الحديثة وطالبت قطر بالتدخل العسكري العربي في سوريا .

الدور التركي في المسألة السورية: أيدت تركيا المعارضة السورية، بسماحها للمعارضة بتشكيل قاعدتهم في تركيا والانطلاق منها لتحرير سوريا، كما وطالبت المجتمع الدولي بتسليح المعارضة السورية، واعتبرت أن

(1) مطر، حسام (2015)، الدور الاقليمي لحزب الله– المحددات والقيود الحرب السورية نموذجاً، **جريدة الأخبار**، العدد 1594، ص 76.

(1) صالح محسن، (2012)، اثر الثورات العربية على المشروع الصهيوني، **الجزيرة**، ص55.

ما يقوم به النظام من أعمال عسكرية وعنف ضد المدنيين وضد المنشآت المختلفة من جرائم الحرب التي على النظام الدولي عدم السكوت عليها، بل عليه محاكمة الرئيس السوري على ذلك، وطالبت تركيا وبشكل علني وواضح بتنحية الرئيس بشار الأسد عن الحكم(2).

الموقف الإيراني من الأزمة السورية: وقفت إيران إلى جانب النظام السوري ودعمته إعلامياً واقتصادياً وعسكرياً، واعتبرت طهران أن ما يجري في سوريا هو مؤامرة أمريكية صهيونية لتفتيت سوريا وتقسيمها.

إسرائيل: سعت إسرائيل إلى إطالة الأزمة في سوريا وعدم حسمها لمصلحة أي من الطرفين لأنه بانتصار نظام الأسد يستمر دعم المحور السوري – الإيراني للمقاومة وبسقوط النظام قد يوصل إلى السلطة جماعات إسلامية متشددة، الوضع السوري الأفضل بالنسبة لإسرائيل هو صمود النظام وصمود المعارضة أيضاً وتزايد قوتهم لأن ذلك سيؤدي إلى الحرب الأهلية التي تستنزف قوة الفريقين .

تدويل الصراع السورية:

قامت العديد من الدول الغربية بفرض عقوبات على النظام السوري منذ بداية الأزمة، والتي لم تؤدِّ إلى إيقاف أعمال العنف في الأراضي السورية، فيما لم تأتِ جهود تسوية الأزمة الغربية إلا بعد استعانة مجلس الجامعة العربية بمجلس الأمن في إطار مبادرته الثانية، والتي لم يتم تنفيذها بسبب الفيتو الذي أصدرته كلٌّ من روسيا والصين، وتتمثل أهم المبادرات الغربية فيما يلي :

- إعلان وزير الخارجية الروسي "سيرجي لافروف" في 7 -فبراير 2012 في ختام لقائه مع الرئيس بشار الأسد عن خارطة طريق تم إعدادها بناءً على توافق روسي سوري، وتستند إلى المبادرة العربية الأولى، مع زيادة عدد المراقبين العرب، وتأمينهم بشكل كامل.(1)
- وفي 24 -فبراير 2012: كلفت الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية "كوفي أنان" بالبحث عن تسوية تنطلق من المبادرة العربية الثانية، وقد قدم خطة مكونة من ست نقاط: التعاون مع المبعوث في عملية سياسية تتضمن المعارضة، والالتزام بوقف القتال تحت إشراف الأمم المتحدة، وإيجاد آليات فعالة لضمان وصول المساعدات الإنسانية، والإفراج عن المعتقلين السياسيين تدريجيًّا، وضمان حرية حركة الصحفيين، وحرية التجمع والتظاهر. كما وعقدت "مجموعة أصدقاء سوريا" في تونس في نفس اليوم اجتماعها الأول بحضور 70 دولة من أجل إيجاد حل للأزمة السورية بعيدًا عن مجلس الأمن المقيد بحق الفيتو، وقد تمت دعوة الدول إلى فرض عقوبات تزيد من عزلة بشار

---

(2) العاني محمد قاسم، (2012)، القدرات العسكرية الإيرانية، **شؤون إستراتيجية**، العدد37، ص75 .

(1)مجلس الأمن يعلن دعمه الكامل للبعثة المشتركة بالأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، 21 مارس 2012: http://www.un.org/press/en/2

الأسد، وخفض مستوى العلاقات الدبلوماسية، وإنهاء توريد أي أسلحة للنظام السوري، والاعتراف بالمجلس الوطني السوري ممثلا شرعيًّا للشعب السوري.

- قدمت الصين مبادرتها لتسوية الأزمة بتاريخ 6 -مارس 2012 على النحو التالي: الوقف الفوري لكافة أعمال العنف من كافة الجوانب، وإطلاق حوار سياسي تحت رعاية المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، وتنسيق جهود الإغاثة الإنسانية تحت إشراف الأمم المتحدة.
- انعقاد مؤتمر "أصدقاء سوريا الثاني" في أبريل 2012 في مدينة إسطنبول بتركيا بمشاركة 70 دولة، بالإضافة إلى بعض أطراف المعارضة السورية الخارجية، وقد أسفر المؤتمر عن الدعوة إلى دعم خطة "كوفي عنان"، ورفض تسليح الجيش السوري الحر، والدعوة إلى مواصلة سحب السفراء، وتشكيل مجموعتي عمل واحدة ترأسها فرنسا لتفعيل العقوبات المفروضة على النظام السوري، والثانية ترأسها الإمارات وألمانيا لدعم الاقتصاد السوري(1).
- أما في 8 -مايو 2012، فقد قدمت قطر مبادرتها إلى النظام السوري والتي ركزت على: مصالحة بين دولتي قطر وسوريا، وتعيين رئيس حكومة سني من الإخوان المسلمين، والدعوة لمؤتمر للمصالحة بين النظام والمعارضة في الدوحة، بيد أن المبادرة رُفضت كلياً من النظام السوري.
- عقد مؤتمر "جنيف الأول" في 30 -يونيو 2012 بمشاركة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وعدد من الدول العربية، والمفوضة السامية للشئون الخارجية في الاتحاد الأوروبي "كاترين آشتون"، والأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون"، وانتهى المؤتمر بإصدار بيان جنيف الذي طالب بتأسيس هيئة حكم انتقالي بصلاحيات تنفيذية كاملة، ومشاركة جميع عناصر النظام السوري في حوار وطني، ومراجعة دستور سوريا بموافقة الشعب، والإعداد لانتخابات رئاسية وبرلمانية حرة ونزيهة(2).
- وفي 6 -يوليو 2012، عقد مؤتمر "أصدقاء سوريا الثالث" في باريس بمشاركة 100 دولة، بالإضافة إلى حوالي 100 عضو من المعارضة والمجتمع المدني السوري، ودعا المؤتمر إلى رحيل الرئيس السوري بشار الأسد، والدعوة إلى قرار ملزم لسوريا تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وتشديد العقوبات على نظام بشار الأسد، وتقديم الدعم للمعارضة السورية.
- قدمت الصين مقترحًا جديدًا خلال محادثاتها مع المبعوث الجديد المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية "الأخضر الإبراهيمي" في 1 -نوفمبر 2012، وتمثلت المبادرة في ضرورة وقف

---

(1) توصيات المؤتمر الرابع الختامي لأصدقاء سوريا، ديسمبر 2012: http://www.mofa.go.jp/mofaj/area/syria

(2)ابراش، ابراهيم، مرجع سابق

كل أعمال العنف، وإقامة جهاز حكم انتقالي، ووضع خارطة طريق، والتعاون من أجل تنفيذ بيان جنيف، وإعادة توطين اللاجئين في سوريا في أماكن أكثر ملائمة[1].

- عُقد في 12 ديسمبر 2012 الاجتماع الدولي "أصدقاء سوريا الرابع" في مدينة مراكش بالمغرب بمشاركة حوالي 120 دولة، وقرر الاعتراف بالائتلاف الوطني السوري كممثل وحيد للشعب السوري.
- تم عقد اجتماع "أصدقاء سوريا الخامس" في مدينة روما في فبراير 2013، وقد أسفر عن التزام الدول المشاركة بالمؤتمر بتقديم دعم سياسي وعسكري للمعارضة السورية، بالإضافة إلى دعم القيادة العسكرية العليا للجيش السوري الحر[2].
- عُقد اجتماع "أصدقاء سوريا السادس" في عمان بالأردن بتاريخ 22 مايو 2013 واتفقت الدول المشاركة وعددها 11 دولة على ضرورة الدفع نحو تشكيل حكومة انتقالية من المعارضة السورية، على أن يتم هذا الضغط في مؤتمر جنيف الثاني، بالإضافة إلى ضرورة انسحاب الميلشيات المسلحة لحزب الله[3].
- وفي 22 يناير 2014 تم إطلاق مؤتمر "جنيف الثاني" في مدينة مونترو بسويسرا بمبادرةٍ من كلٍّ من سويسرا والولايات المتحدة، وقد ارتأى أطراف المؤتمر أن تسوية الأزمة تكمن في الجمع بين المعارضة السورية والنظام السوري على طاولة مفاوضات واحدة، إلا أن المفاوضات لم تسفر عن أي نتيجة في جولتيها الأولى والثانية، ومن ثم أعلن نبيل العربي (الأمين العام لجامعة الدول العربية) عن فشل مؤتمر جنيف الثاني[4].
- أما في 15 -مايو 2014، فقد أعلن مؤتمر "أصدقاء سوريا" المنعقد في لندن بمشاركة 11 دولة عن استمرار سعيهم لإيجاد تسوية سلمية للأزمة، وأعلنوا رفضهم للانتخابات الرئاسية السورية التي كان يسعى الأسد لعقدها في يونيو 2014، وأعلنوا استمرار دعمهم للمعارضة المعتدلة، وتكثيف الجهود من أجل إحالة الأسد إلى المحكمة الجنائية الدولية.
- وفي 29 يناير 2015، تم الاتفاق بين المعارضة والنظام السوري من خلال مؤتمر "مبادئ موسكو" الذي انعقد في روسيا، ونصت تلك المبادئ على الحفاظ على سيادة الجمهورية العربية السورية

(1)عفيفي، محمد، مرجع سابق.

(2)قاعود، حلمي، مرجع سابق

(3) اللجنة المشتركة من البرلمان الأوروبي واللجنة الاجتماعية والاقتصادية ولجنة الأقاليم للوصول إلى تسوية للأزمة السورية، يونيو 2013: **http://eeas.europa.eu**

(4) بيان مؤتمر جنيف الثاني، يناير 2014: **http://static.nzz.ch/files/5/1/7**

واستقلالها، والتعاون على مكافحة الإرهابيين والمتطرفين، وتسوية الأزمة في البلاد انطلاقًا من مبادئ جنيف، والحفاظ على الجيش والقوات المسلحة كرمز للوحدة الوطنية[1].

المبادرات التي طرحت لحل الازمة السورية في عام 2015

أعلنت إيران أن عقد الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة "5+1" يُتيح حلاً سياسيًّا لكافة أزمات المنطقة، ومنها الأزمة السورية، وبالفعل تصاعد المبادرات المقدمة لتسوية الأزمة السورية، ومنها ما يلي:

- تقدم "دي ميستورا" المبعوث الأممي بمبادرة إلى مجلس الأمن في 29 -يوليو 2015، تُطالب بتشكيل 4 مجموعات عمل مع ممثلي الحكومة والمعارضة لتنفيذ بيان جنيف، للمساعدة في إنهاء الحصار، ووصول المساعدات الطبية، وإنشاء هيئة للحكم الانتقالي والانتخابات، والمسائل العسكرية والأمنية كمكافحة الإرهاب ووقف إطلاق النار، وقد أعلن مجلس الأمن الدولي عن موافقته على المبادرة في 18 أغسطس 2015[2].
- تقدمت إيران بمبادرة جديدة في 4 أغسطس 2015، نصت على تشكيل حكومة وحدة وطنية، وإجراء انتخابات تحت إشراف مراقبين دوليين، وإدخال تعديلات على الدستور لضمان حقوق الأقليات الدينية والعرقية.
- صرحت مصادر سعودية بوجود مبادرة بشأن الأزمة السورية في 8أغسطس 2015، ومن أهم نصوصها المعلنة إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية تحت إشراف الأمم المتحدة[3].
- وفي 19 -أغسطس 2015، أعلنت وزارةُ الخارجية الروسية أن موسكو تستعد لإعداد مؤتمر "جنيف 3" بعد أن نجحت في تجميع قوى المعارضة من خلال حوار، كما قامت بإجراء كل من مفاوضات موسكو وبروكسل.
- أما في 30 سبتمبر 2015، فقد دعت الصين إلى حل سياسي للأزمة السورية على أن يتم استبعاد الأداة العسكرية، مع العمل على مكافحة الإرهاب من جانب آخر[4].
- وفي 30 أكتوبر - 14 نوفمبر 2015، تم عقد اجتماعات فيينا، وقد شارك فيها 17 دولة، وثلاث منظمات دولية، ومنها إيران، وقد خرج البيان النهائي للاجتماعات ليؤكد على جدول زمني يتضمن

---

(1)خطاب ستيفان دى ميستورا حول تسوية الوضع في سوريا، 29 يوليو 2015: **http://www.un.org/undpa/node/183484**

(2) البيان الختامي لاجتماعات فيينا، 14 نوفمبر 2015: **http://www.un.org/undpa**

(3) خطاب بان كي مون في إطار اجتماعات فيينا، 14 نوفمبر 2015: **http://www.un.org/apps/news**

(4) وثيقة موقعة من أكثر من 144 منظمة غير حكومية عربية ودولية لمطالبة أصدقاء سوريا بإدراج نصوص معينة في بنود التسوية **:http://www.globalr2p.org/media/files**

تشكيل هيئة انتقالية لمدة ستة أشهر، وإجراء انتخابات خلال 18 شهرًا، مع ضرورة وقف إطلاق النار، إلا أن هذا الوقف لن يتضمن الأعمال الهجومية والدفاعية ضد داعش، وتحديد الأول من يناير كموعد نهائي يجب أن تعقد قبله مفاوضات بين النظام السوري والمعارضة برعاية الأمم المتحدة.

- أكد مساعد وزير الخارجية الإيراني للشئون العربية والإفريقية (حسين أمير عبد اللهيان) في 19 نوفمبر 2015، أن إيران لن تسمح في الاجتماعات المقبلة بالحديث عن مصير بشار الأسد الذي يُعد الرئيس الشرعي للبلاد، وأن القرار بيد الشعب[1].
- صرح وزير الخارجية السعودي (عادل الجبير) بتاريخ 26 نوفمبر 2015، بوجود عدد من الاتصالات بين المملكة العربية السعودية وجماعات المعارضة لعقد اجتماع محتمل لتوحيد قوى المعارضة قبل الاجتماعات المقبلة في فيينا.

ترى الدراسة أن الوضع الإقليمي تجاه الثورة السورية متباين، حيث تقف دول الإقليم بين مؤيد للنظام ومؤيد للثورة والمعارضة وأن هذا التباين انعكس على إطالة الصراع بين الجانبين، وان موقف إيران وحزب الله والعراق جاء داعماً للنظام السوري، في حين أن هناك دولاً مثل تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي داعمة للثورة السورية، وهذا التباين قد لا يؤدي إلى نتيجة حاسمة بسبب تضارب المصالح والمواقف، ومن هذا المنطلق جاء تدويل الأزمة السورية ليتولاها مجلس الأمن الدولي والذي هو الآخر يشهد تبايناً في مواقف الدول الكبرى دائمة العضوية في مجلس الأمن .

---

(1) كلمة بان كي مون في مؤتمر جنيف الثاني، فيديو : **https://www.youtube.com/watch?v=dp99-DU1GkM**

الفصل الثاني

الأمن الوطني الأردني

يعد مفهوم الأمن الوحدة الرئيسية في النظام الدولي، وهو أحد أسباب نشأة الدولة، إذ أشار (توماس هوبز) إلى أن الأفراد في النظام الداخلي يعيشون (حالة المجتمع)، بينما تعيش الدولة (حالة الطبيعة) في العلاقات الدولية، والبحث عن الأمن دفع البشر إلى الانخراط في مجتمعات من خلال عقد اجتماعي، تتخلى بموجبه عن حريتها لصالح سلطة مركزية مشتركة، ويعتقد هوبز بأن هذه السلطة المركزية (الدولة) قد أُنشئت من أجل حماية الشعب ضد العدوان الخارجي، وبذلك فإن الأفراد أوكلوا للدولة مسألة حماية أمنهم[(1)]، ولا يزال هذا التصور قائماً في عرف معظم الدول، لكونه مصدراً من مصادر شرعية السلطة، وسبباً للولاء العام لها، ومن أهم السمات التي يتصف بها مفهوم (الأمن) هي سمة التغيّر، فهو حقيقة متغيرة تبعاً لظروف الزمان والمكان، وفقاً لاعتبارات داخلية وخارجية، فمفهوم الأمن مفهوم ديناميكي يتطور بتطور الظروف، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأوضاع والمعطيات والعوامل المحلية والإقليمية والدولية، فالأمن حالة حركية (ديناميكية) مركّبة لا تتصف بالجمود (الاستاتيكية).

سيتناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول: مفهوم الأمن الوطني وخصائصه

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في الأمن الوطني

المبحث الثالث: الموقف الأردني تطورت الأحداث في سوريا بعد 2011 - 2015

---

(1) ميرل، مارسيل، (1986م) سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة حسن نافعة، القاهرة، **دار المستقبل العربي**، ص52–54 .

المبحث الأول: مفهوم الأمن الوطني وخصائصه

الأمن: تعريفه ومشروعيته وضوابطه.

أ- تعريف الأمن :

أولاً : لغة : أمن منه : سلم منه لغة ومعنى، والأصل أن يستعمل في سكون القلب،وأمن البلد : أطمأن به أهله[1] وهو ضد الخوف[2] .

ثانياً :اصطلاحاً: قال الجرجاني : هو عدم توقع مكروه في الزمن الآتي[3] .

وعرفت عرنوس الأمن على أنه: (حالة الطمأنينة وعدم الخوف، والتي لا غنى للوجود السياسي عنها، والتي لا يستطيع المجتمع السياسي المسلم أن يستمر في أداء وظيفته الحضارية دونها، سواء كانوا أفراداً أم جماعات حكاماً أم محكومين،مسلمين أو غير مسلمين، داخلياً أو خارجياً)[4][5].

ومفهوم الأمن يعد من المفاهيم التي يصعب تعريفها، وإنه من الصعب إعطاء تعريف محدد لما تعنيه كلمة (الأمن)[4]، حيث يرى باري بوزان (Barry Buzan) بأن مفهوم الأمن، هو مفهوم مُعقّد ولتعريفه يجب الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل، بدءاً بالسياق السياسي للمفهوم، ومروراً بالأبعاد المختلفة له، وانتهاءً بالغموض والاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية[6]، كما ويشمل مفهوم (الأمن الواسع) كل ما يحقق الاستقلال السياسي للدولة وسلامة أراضيها، وضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الداخلي، فهو يشمل تحقيق الأمن ببعديه الداخلي والخارجي، أي أنه (تأمين كيان الدولة

---

(1)االفيومي، أحمد محمد المقري، (د.ن) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، ع1، باب النون فصل الألف، مادة أمن، بيروت، المكتبة العلمية، ص24

(2)آبادي، االفيروز، مجد الدين محمد بن يعقوب، (1996) **القاموس المحيط**، ط5، باب النون فصل الألف، بيروت، مؤسسة الرسالة، ص1518.

(3)الجرجاني، علي بن محمد بن علي، (1971) **التعريفات الدار التونسية**، ص20 وهو المعنى الذي ذكره الراغب الأصفهاني فقال : أصل الأمن طمأنينة النفس وزوال الخوف. الراغب :الحسين بن محمد، المفردات في غريب القرآن، دار المعرفة، بيروت، حرف الألف، ص25ع2.

(4)اعرنوس:ناهد محمود، (1990م) لأبعاد السياسية في الإسلام، **مجلة المسلم المعاصر**، عدد 61 سنة 16، 1412هـ - 1991م،ص157. والمقال تعريف برسالة دكتوراه بالعنوان نفسه، قدمها مصطفى محمود لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة.

(5)قارن في تعريفات الأمن : العتيبي: عبد العزيز عبد الله راجح،(1999م)**الأمن في ضوء الكتاب والسنة**، رسالة ماجستير في التفسير وعلوم القرآن، كلية الدراسات العليا، جامعة الكويت .- هويدي: العسكرة والأمن، ص54،50.

(4) لوتاه، مريم سلطان، (1991م) **معوقات الاستقرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ص 12 .

(6)Barryh Buzan,(1991) "**Is International Security Possible?," Paper presented at: New Thinking about Strategy and International Security** (Conference), edited by Ken Book (London: Harper Collins Academic), p. 31.

والمجتمع من الأخطار التي تتهدّدها داخلياً وخارجياً، وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة اقتصادياً واجتماعياً لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبّر عن الرضا العام في المجتمع[1]، وعليه، فإن هذا المفهوم يرتكز على ثلاثة محاور رئيسية: تأمين كيان الدولة داخلياً وخارجياً، وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وتحقيق الرضا التام لأفراد المجتمع.

بينما ينطلق مفهوم الأمن الوطني الأردني من ثلاثة أبعاد تتدرج بشكل تكاملي من الأمن المحلي الساعي لخلق وترسيخ بيئة آمنة ومستقرة محلياً، ثم الأمن الإقليمي على مستوى المنطقة التي تعيش فيها، ثم الأمن الجماعي (العالمي بمفهومه الشامل)، وإن هذا الفهم يتداخل مؤكداً على أن الاستقرار في العالم أو في الإقليم حتماً سينعكس على الأمن والاستقرار في الأردن[2]، فإن مفهوم الأمن الوطني الأردني يشير إلى سلامة المملكة الأردنية الهاشمية وصيانة شخصيتها الدولية وحماية مقوماتها الوطنية من كافة أشكال التهديد الداخلي والخارجي، فالأمن الوطني الأردني يهدف إلى: الحرص على شرعية النظام واستمراره من خلال زيادة المشاركة السياسية في اتخاذ القرارات والتحول الديمقراطي، ومحاولة المحافظة على الوحدة الوطنية، مع الاحتفاظ بحق المطالبة بحقوق اللاجئين الفلسطينيين في الأردن، ومقاومة التهديدات الخارجية الخاصة بالمياه والحدود، وضمان شبكة علاقات دولية تضمن المساعدات الخارجية والدعم لدور الأردن الخارجي[3].

فالأمن الوطني الأردني هو تعبير سياسي واجتماعي عن الحالة الحقيقية التي يعيشها المجتمع الأردني، وأنه يتفاعل ضمن البيئة الدولية والإقليمية والمحلية، ويتضمن سيادة الدولة الأردنية وسلامة أراضيها وممتلكاتها وحدودها السياسية وحرية القرار السياسي والاستقرار الأمني والاجتماعي من خلال إيجاد بيئة أمنية وطنية متينة ومتطورة لمواجهة كافة التحديات التي تحيط بالأردن، فالأردن يحتل الموقع الجغرافي والسياسي الأكثر تهديداً في المنطقة، وذلك لحدوده الطويلة في مواجهة الأخطار الصهيونية المتوقعة بين الحين والآخر، مما يفرض عليه التزاماً وطنياً وقومياً بحشد الطاقات والإمكانات للمحافظة على الأمن الوطني والأمن القومي العربي، وذلك إن صمود الأردن هو صمود للأمة العربية، ويفسر ذلك أن العديد من الدول العربية تدعم صمود الأردن في الإطار القومي وتلتزم في أهمية المحافظة على تماسك الجبهة الداخلية وتحقيق شروط الاستقرار العام داخل الأردن وعلى حدوده مع الدول الأخرى.

---

(1) التدمري، أحمد دلال، (1998م) "متطلبات بناء السلم في العلاقات العربية – العربية"، **ورقة قدّمت إلى: ندوة مستقبل العلاقات العربية – العربية بعد تحرير الكويت (26–28 مايو، 1997م)**، الكويت، جامعة الكويت، **مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية**، ص288.

(2) المصاورة، أحمد عيد، (2013) حفظ السلام والأمن الدوليين والنظريات الأمنية الجديدة، **مجلة الأقصى**، العدد 1002، كانون أول، ص 25.

(3)المشاقبة، أمين (2002). **السياسة الخارجية الأردنية ودول مجلس التعاون الخليجي**، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ص 288–289 .

البعد السياسي للأمن الوطني الأردني

يواجه الأمن الوطني الأردني جملة من التحديات ومن أبرزها ما يلي:

- عدم وجود إستراتيجية واضحة لتحقيق أهداف توسيع المشاركة السياسية وتعميق الديمقراطية وتفعيل الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني للوصول إلى دولة ديمقراطية حديثة.

- ضعف وعدم إدراك المجتمع الأردني للمخاطر التي تحيط به، والمتمثلة بالعنف والإرهاب والتطرف.

- عدم استكمال المراجعة المستمرة للتشريعات الناظمة للحقوق السياسية والمدنية والحريات العامة وضعف المشاركة والقدرة على زيادة التفاعل السياسي على الساحة الأردنية لعزوف أفراد المجتمع عن المشاركة السياسية.

البعد العسكري للأمن الوطني الأردني

تسعى القوات المسلحة الأردنية إلى تحقيق الأمن الوطني من خلال القيام بواجباتها الرئيسة والمتمثلة بالدفاع عن الدولة وحماية استقلالها وسيادة قرارها وحريته وحماية المصالح الوطنية وهذا ما يعكس الأمن الوطني بمفهومة الشامل، لذا فالبدائل الإستراتيجية تركز على(1):

- صياغة إستراتيجية عسكرية مرنة لمواجهة كافة الاحتمالات والمتغيرات في البيئة المحلية والإقليمية والدولية تساندها : إستراتيجية إعلامية وطنية، ونظام تعبئة فعال.
- تطوير القوات المسلحة الأردنية وزيادة قدراتها للقيام بوظائفها الإستراتيجية المباشرة وغير المباشرة لمواجهة التحديات والتهديدات المختلفة لضمان سيادة واستقلال المملكة الأردنية الهاشمية.
- اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية من أجل تحقيق أهدافها الوطنية، ويتطلب هذا المحافظة على مستوى الردع المطلوب دون اللجوء للاستخدام الفعلي للقوة.
- وضع خطوط إستراتيجية مرنة قادرة على تلبية متطلبات القوات المسلحة في مواجهة التحديات والتهديدات الداخلية والخارجية والتكيف مع المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية.
- توطين تكنولوجيا الصناعات الدفاعية والاستمرار بتطوير مشاريع التصنيع العسكري بدعم مركز الملك عبد الله الثاني للتصميم والتطوير لتلبية جزء من الاحتياجات الدفاعية للقوات المسلحة.

---

(1)المصاورة، أحمد عيد، مرجع سابق، ص 30.

- الاستمرار بالنهج السياسي المعتدل مع الدول الشقيقة والصديقة بما يخدم القوات المسلحة الأردنية من اكتساب للخبرات والمهارات وتنويع مصادر التسليح وبناء علاقات متوازنة لتحقيق المصالح الأردني، والاعتماد على الموارد الوطنية في بناء القوات المسلحة والمساهمة في خطط التنمية الشاملة .
- وجود مفهوم مشترك بين المؤسسات المدنية والعسكرية لفهم السياسة الدفاعية ودور كل منهم وبالتالي تستطيع كافة أجهزة الدولة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص القيام بأدوارها الدفاعية غير المباشرة ضمن الإطار العام للسياسات الدفاعية.
- معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية أوجدت حالة استقرار سياسي وعسكري حيث يستبعد تطوير تهديد إستراتيجي مباشر حتى عام 2015 ولكنها ليست ضماناً أكيداً بعدم نشوب الصراعات الإقليمية في المحيط الجغرافي للأردن.

خصائص الأمن الوطني

يسعى الأمن الوطني للدولة على توفير الحماية العضوية والمادية لكل مواطن ينتمي للجماعة أولاً، وتوفير الحماية للجماعة ثانياً كحقيقة بشرية، بحيث لا يتعرض كيانها لأية مخاطر، ويمكن حصر خصائص الأمن الوطني للدولة بما يلي(1) :

أولا: النسبية:

إن سعي الدولة لتحقيق امن وطني لا يتعارض أو يهدد أمن الدول الآخرى، مما يفرض على صانع القرار عند وضع أهداف الأمن الوطني للدولة، وأساليب وآلية تحقيق هذه الأهداف، أمن الدول المجاورة والإقليم الذي تنتمي إليه الدولة، وذلك حتى لا تدخل هذه الدول في سباق لزيادة هامشها الأمني من أجل الوصول إلى حالة من التوازن يؤدي في النهاية إلى الإخلال بأمن المنطقة، وقد يؤدي إلى الصدام بين هذه الدول أو إلى تنازل أحدها عن جزء من هامشه الأمني (2).

---

(1) الشمري، خالد بن صالح، (1998). **دولة تحت مظلة الأمن**، المؤلف، ص31-ص34.

(2) الشمري، خالد بن صالح، مرجع سابق، ص33.

ثانياً: المرونة والتغيير

يتميز مفهوم الأمن القومي بالتغير والتطور، فهو موكول إلى تغير الظروف والمراحل التاريخية والمعطيات الاقتصادية والاجتماعية، ونوعية التهديدات التي تواجه الدولة، بل يتغير مفهوم ما الأمن والإستراتيجية من عصر إلى عصر ومن مرحلة إلى مرحلة أخرى في الدولة الواحدة[1].

ثالثاً: وضوح مفهوم الأمن لدى الجماهير:

يخضع وضوح مفهوم الأمن الوطني لدى الجماهير وإدراكها لمصادر تهديده، لعدة مقاييس تختلف من دولة لأخرى، ومن أهم هذه المقاييس درجة انتشار الوعي الأمني بين الجماهير فهي مهمة تقع مسؤوليتها الأدبية على النخبة فيما تقع مسئوليتها الوظيفية على صانعي القرار في الدولة، كما أن مقياس المستوى الثقافي العام بالدولة يأتي في مرتبة متقدمة من الأهمية، حيث يوضح ارتفاعه زيادة حاسة الإدراك الجماهيري للمؤثرات المختلفة على أمن الوطن[2].

رابعاً: بيان التهديد الواضح لاستراتيجيات الأمن:

يساعد تحديد التهديدات والتحديات التي تواجهها الدولة وإيضاحها للشعب في تحقيق الأمن الوطني لدى الدولة، حيث يجب وضع الخطط والدراسات اللازمة لمواجهة كل مرحلة من المراحل، بالإضافة إلى حمايتها من العدوان الخارجي بجميع أشكاله، وحمايتها من المهددات الداخلية بأشكالها المتشابكة، مع تقسيم هذه التهديدات إلى عناصرها المختلفة من جوهرية وثانوية أياً كان موقعها في محيط الدولة من جوانبه الثلاثة: المحلي والإقليمي والدولي[3]، فعلى الدولة أن تحرص على كشف البعد الذي تتجمع حوله المهددات، والمكون الذي تصطدم به، والهدف الذي تحاول الوصول إليه، ومن أهم خطوات كشف تهديدات الأمن الوطني : أولاً أن تدرك الدولة وجود هذا التهديد، وكلما كان الإدراك شاملاً كانت الإجراءات لإزالة التهديد أكثر فعالية، فالمصدر الذي لا يتم اكتشافه وإدراكه لن يحسب له حساب ولا توجه ضده أي إجراءات للتصدي له والتغلب عليه، أما الخطوة الثانية لاكتشاف مهددات الأمن الوطني فهي تحديد مصادر هذا التهديد بعد

---

(1) توفيق، سعد حقي، (1999). **النظام الدولي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة**، عمان، الأهلية للنشر و التوزيع، 1999، ص34.

(2) المرجع السابق، ص25.

(3) الشمري، خالد صالح، مرجع سابق، ص32.

إدراكها سواء كانت رئيسية أو ثانوية، وإذا ما كانت متعلقة بالمجال الداخلي أو أن علاقتها بالمجال الخارجي[1].

خامساً: الثوابت والمتغيرات

لابد من التمييز بين الثوابت والمتغيرات في مجال الأمن لتحقيق الأمن الوطني، كما يجب التمييز بين الحد الأدنى والحد الأعلى المطلوب للأمن في الدولة في كل مرحلة من المراحل وفق جهود مدروسة للوصول إلى المستويات المطلوبة في كل مرحلة، ولتوفير قياسات لحدود الأمن الوطني في المراحل المختلفة، مع الوضع في الاعتبار المراحل الحاسمة والخطرة في حياة الدولة وأمنها وسلامتها[2].

سادساً: أن يبنى مفهوم الأمن على أساس الإستراتيجية الشاملة للدولة

وذلك بالتركيز على إيجاد عناصر القوة في الدولة، بحيث تكون هذه العناصر الإستراتيجية مرتكزاً لبناء أمن الدولة ووحدة الدولة واستقلالها، فقد انتهى مفهوم الأمن الذي يقوم على أساس القوة العسكرية وحدها، فالأمن الحقيقي والعلمي هو الذي يقوم على أساس عناصر القوة الشاملة للدولة[3].

سابعاً: أن الأمن الوطني ذو صبغة دفاعية وبنَّاءة

يهدف الأمن الوطني إلى الدفاع عن كيان الدولة والحفاظ على سلامتها، ويكشف ذلك عن طبيعة نشاطه وأساليب عمله وخططه كجهاز دفاعي بنّاء، ولذلك لابد من التمييز بينه وبين المفهوم الهجومي للأمن، أو المفاهيم التي ترمي إلى العدوان التوسعي كأثر من آثار نشاط القوة وتراثها [4].

ثامناً: الأمن الوطني مفهوم علمي إيجابي واضح

أشارت الدراسات التي تناولت موضوع مفهوم الأمن الوطني والتي حاولت تحديد الملامح الرئيسية للأمن الوطني، إلى وجود أمراً علمياً واضحاً يهدف إلى غاية عظيمة هي صيانة أمن الأفراد والجماعات والدولة، والحفاظ على كيانها ووجودها من خلال جهد علمي مدروس لتحقيق هذا الهدف، وفي إطار الاستراتيجيات والخطط والوسائل المحققة لهذا الغرض[5].

---

(1) توفيق، سعد حقي، مرجع سابق، ص35.

(2) الشمري، خالد صالح، مرجع سابق، ص32.

(3) توفيق، سعد حقي، مرجع سابق.

(4) ربيع، مرجع سابق، ص38.

(5) الشمري، خالد صالح، مرجع سابق، ص32.

مجالات الأمن الوطني

للأمن الوطني مجالات رئيسية منها ما يتأثر بمتغيرات علاقاتها وأوضاعها الداخلية، ومنها ما يتأثر بشكل أكبر بمتغيرات علاقاتها الخارجية والأوضاع الدولية، فتنقسم هذه المجالات إلى مجالات داخلية ومجالات خارجية[1].

أولاً: المجالات الداخلية:

المجالات الرئيسية للأمن الوطني هي: الأمن النفسي والأمن الاجتماعي والأمن السياسية والأمن المعيشي والأمن المدني والأمن الحضاري، ولا يكتمل إحساس الدولية بالأمن الحقيقي إلا بالاهتمام التام والعناية الإيجابية بتلك المجالات، وهي:

1) الأمن النفسي:

يقصد به تحرر عضو المجتمع السوي جسدياً وعقلياً من الشعور بالخوف والقلق والتوتر لثبات واستقرار ظروفه الحياتية في الدولة على أوضاع إنسانية تفي باحتياجاته الروحية والفسيولوجية الأساسية، التي يكتمل بتحقيقها شعوره بالرضا والغبطة، ويعني سكون النفس واطمئنانها حتى يتمكن الإنسان من تمييز وإدراك ما يحقق له السعادة ويبلغ به غاية الكمال الإنساني، فإذا تحقق ذلك توفرت للدولة أهم أسباب أمنها الشامل[2]، وتعد التربية العامة والخاصة والعناية بموضوع التنشئة الاجتماعية للفرد منذ نشأته من دعائم الأمن النفسي أيضاً، من هنا تظهر ضرورة تعزيز الأمن الوطني ووجود القدوة الحسنة من قبل القيادات السياسية والاجتماعية، خاصة فيما يتعلق بقضايا الانتماء العقدي والوطني، وفي التزام السلوك الحضاري المنسجم مع خصوصية الدولة وخصائصها، والثقة بالذات وفي تمييز المصالح الحقيقية والحرص عليها، وفي نكران الذات والتجريد، وفي احترام الحقوق والعناية بها وتحمل مسؤولية حمايتها ضد الاعتداءات بكل صدق وإخلاص وشجاعة، ولهذا يعد الأمن النفسي من أهم مجالات الأمن الوطني، لأن غايته وقاية المجتمع من أسباب متنوعة تتصل بمجالات حيوية مختلفة قد ينشأ عنها شعور الأفراد بالخوف ثم القلق والتوتر الذي يفقده القدرة على التفكير والسيطرة على الذات[3].

(1) Maoz, Zeev, (2003), Domestic Politics of Regional Security: Theoretical Perspectives and Middle East Patterns, **Journal of Strategic Studies**, Vol. 26 Issue 3, p19-48.

(2) الشقحاء، فهد بن محمد، (2004). **الأمن الوطني: تصور شامل (المفهوم، الأهمية، المجالات، المقومات)**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ص13.

(3) القحطاني، فيصل، (2006). **استراتيجيات الإصلاح والتطوير الإداري ودورها في تعزيز الأمن الوطني**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض:السعودية، ص100-ص101.

فالأمن النفسي يزيد من معنويات الإنسان، فسكينة النفس واطمئنانها تجعل الإنسان قادراً على رؤية أهدافه الكبرى في الوجود بوضوح يعني تهيؤه للتفاعل مع دوره الكبير الفطري في عمارة الحياة بالنافع المفيد، أي أن سكون النفس واطمئنانها يمكنان الإنسان من تمييز وإدراك ما يحقق له السعادة ويبلغ به غاية الكمال الإنساني الذي تسعى إليه كل أمة حسب تعريفها له. وإذا تحقق ذلك توفرت للدولة أهم أسباب أمنها الشامل[1].

2) الأمن الاجتماعي:

يقصد بالمجتمع على أنه جماعة الأفراد الذين يتفاعلون فيما بينهم في إطار جغرافي محدود ووفق مفاهيم مشتركة، فالمجتمع يقوم على أربعة أركان: الأفراد، والتفاعل بينهم، والإقليم المشترك، والثقافة المشتركة، وبالتالي إذا فقد أحد هذه الأركان لا يكون مجتمعاً كامل التكوين، ومؤدى هذه الحقيقة حقيقة ثالثة، وهي أن الدولة والمجتمع لا يمثلان مترادفين لمفهوم واحد، فليس ضرورياً أن يكون شعب الدولة مجتمعاً واحداً متجانساً. ولا بد أن تكون العلاقة بين قوة المجتمع وأمنه الوطني علاقة صحيحة، والقوة تعني القدرة على تحقيق الهدف رغم المعوقات[2].

وتعتمد قوة مجتمع الدولة على مجموعة من العناصر، أهمها[3]:

- الموقع الجغرافي للدولة.
- قدرتها الإنتاجية ومصادر الطاقة لديها وحجم وكفاءة وتنوع منشآتها الصناعية وطبيعة وخصائص نظامها الاقتصادية.
- عدد سكانها وخصائصهم الديموغرافية وطبيعة نظامهم الاجتماعي وتكوينهم الثقافي ومستواهم الأخلاقي والمعنوي والإنتاجي والمعيشي.
- مدى وفعالية وأصالة إعلامها.
- برامجها ونظمها ومناهجها التعليمية والتسهيلات والتجهيزات المتاحة فيها للبحث العلمي وحجم ونوعية علمائها وخبرائها الفنيين.

---

(1) الشقحاء، مرجع سابق، ص57.

(2) القحطاني، مرجع سابق، ص101.

(3) الشقحاء، مرجع سابق، ص61.

- حجم وإعداد وروح قواتها المسلحة.
- طبيعة نظامها السياسي وخصائص دبلوماسيتها ونوعية دبلوماسييها.
- مدى رشد وكفاءة تنظيماتها العامة والخاصة.

يعتمد الأمن الاجتماعي على ركيزتين، الأولى: التجانس الاجتماعي وهو عامل مهم لاستتباب الأمن الوطني، لكنه لا يمكن أن يكون مفيداً في تعزيز الأمن الوطني، وفي التصدي للتحديات التي تواجهه دون ركيزة مهمة أخرى، وهي توجه السلوك في الدولة وارتباطه عملياً بثقافة المجتمع الأصيلة التي منحت المجتمع صفة التجانس، وهذا الذي يفسر وجود دول تتوافر فيها عوامل التجانس الاجتماعي والقدرة على الاتفاق على أصول ومبادئ مشتركة، ولكنها لا تزال بعيدة عن تحقيق الأمن الوطني وفق مفهومه الصحيح. فالدولة لن تمثل مجتمعاً قوياً، وبالتالي آمناً مطمئناً بثقافة يمكن أن يجتمع على أصولها وقيمها ومثلها الناس فقط، بل يجب أن ترتبط الدولة عملياً بتلك الثقافة. فتتم تفاعلات أفرادها وجماعتها ومؤسساتها المتبادلة فيما بينهم ومع الغير في شؤونها وليس على أساس قيم ومبادئ غريبة عنها(1).

3) الأمن السياسي

هو عبارة عن محاولات تهدف للتأثير على سير الأحداث، في بعض الظروف، وتشجع على التغيير السلمي أكثر من أن تشجع التغيير العنف، والنظام السياسي الحديث يتطلب درجة عالية من المشاركة السياسية ومستوى عال من المؤسسة السياسية وتنظيم السياسة، والأمن السياسي هو حالة خاصة بالطمأنينة الاجتماعية تتحقق كلما عظم احترام الدولة للطبيعة السياسية للإنسان وسعت بإخلاص نحو تهيئة الظروف المؤدية إلى الاستجابة لمتطلبات تلك الطبيعة، وأهم ما يلزم لتأمين تلك الحالة تشجيع وتنمية مشاركة المواطنين السياسية وفق وسائل مناسبة تنبع من قيمهم وثقافتهم الأصيلة وتحظى بقبولهم ورضاهم، فإرادة المواطنين تمثل أساس سلطة الحكومة، وللأمن السياسي في الدولة أثرين مباشرين هما(2):

- زوال ما يهدد كيان السلطة الحاكمة.
- زوال ما يعيق قدرة الحكومة على الحكم بفعالية.

فالأمن السياسي خطوة ضرورية لتحقيق الأمن الوطني في الدولة، فربما يتصور بعض المهتمين بقضية الأمن الوطني أنه يتحقق بمقدار سيطرة السلطة الحاكمة على الحركة المعارضة لها، وهذا تصور

---

(1) المرجع السابق، ص65–ص66.

(2) القحطاني، مرجع سابق، ص102–ص103.

قاصر غير صحيح، فالعكس (أي انعدام الأمن أو التسبب في ذلك) أقرب للوقوع نتيجة للسيطرة التامة على الحركة المعارضة وذلك من عدة أوجه:

أ) ينبني هذا التصور على اعتقاد أن الحركة المعارضة في الدولة، والتي قد يظن أن السيطرة عليها تماماً أحد أسباب تحقق الأمن الوطني، حركة وقتية تزول بمجرد قمعها بوسائل القمع المتاحة. والواقع أن وراء فكرة المعارضة حقيقة أزلية لا يمكن إزالتها، وهي وجود رأي آخر في مقابل الرأي المطروح، فالمعارضة تعني وجود رأي آخر، والرأي الآخر لا يمكن قمعه أو القضاء عليه. بل إن أي محاولة لقمعه بوسائل غير منطقية كاستخدام القوة تؤكد وجاهته وتكثر مؤيديه. ثم أن وجود رأي معارض قد يكون في وقت ما الحل الذي يخرج الحكومة من مأزقها عندما تجد الحكومة نفسها في مأزق خاصة في إطار علاقاتها الخارجية.

ب) يجب إدراك أن إيجابيات المشاركة السياسية للمواطن تفوق السلبيات، خاصة إذا توفرت البرامج الصحيحة التي تنمي المهارة السياسية عند الفرد في ظل متطلبات العصر، فالمشاركة السياسية وسيلة لامتصاص الحماس المضاد للسلطة وتفريغ النفوس المشحونة من مشاعر العداء لسياستها. من ناحية أخرى تؤدي المشاركة السياسية إلى تنويع الحلول المطروحة للمشكلات التي تواجه الحكام والقادة السياسيين وإثراء الفكر السياسي، وهذا من صالح الدولة وسبب لاستقرارها سياسياً.

ج) يجب ومن منطلق أخلاقي وحضاري أن لا يستثنى أحد من المشاركة السياسية أصلاً إلا لأسباب مشروعة لا تقبل الجدل. لأن مخالفة ذلك يؤدي إلى الإخلال بمفهوم ومقتضيات الحق الطبيعي في المشاركة السياسة حتى عند غير المستثنين، وفي هذا من الخطورة على الأمن ما يوجب الحذر(1).

4) الأمن المعيشي

يعد الأمن المعيشي من أهم مطالب الإنسان فهو يشعره بكرامته كإنسان، حيث تسعى الدول لتحقيق الأمن المعيشي حفاظاً على كرامة أفرادها باعتبارهم غايات نهائية لا وسائل لبلوغ غايات عرضية غير جوهرية، ومن هنا يمكن تعريف الأمن المعيشي بأنه: (اطمئنان المجتمع إلى توفر أسباب العيش الإنساني الكريم في الدولة)، وهذه الأسباب يمكن حصرها فيما يلي:

- مجال العمل طلباً للرزق والكسب: يتعلق بهذا المجال توفر فرص عمل مناسبة ومستقرة للمواطنين، توفر ظروف عمل إنسانية لهم، تخصيص ساعات عمل معقولة في طولها وتوقيتها بحيث يجد العاملون وقتاً كافياً ومناسباً للراحة والترويح عن النفس، وتقاضي أجور عادلة.

---

(1) الشقحاء، مرجع سابق، ص73–ص74.

- مجال تأمين ضروريات الحياة الأساسية ومجال الرعايا والخدمات الاجتماعية فمن الصور الدالة على افتقار الدولة للأمن المعيشي الخلل في الأمن المدني كانتشار السرقات والتعامل في الممنوعات وظهور الغش والتلاعب في المعاملات التي تجري بين الناس[1].

ومن هنا فإن وصول الدولة إلى وضع متقدم من الأمن المعيشي يقتضي تركيز اهتمامها بشكل رئيسي على تأمين لوازمه بصفة مستقرة، فمسألة العدالة الاجتماعية والأخلاقيات تأتي كقضية أساسية، إذ أن الأثر المطلوب لتوفر لوازم الأمن المعيشي في الدولة أن يشعر به ويجني ثماره كل مواطن، فالتغذية والتعليم والصحة والسكن والوظيفة والضمان الاجتماعي والخدمات الأخرى التي تتصل بالأمن المعيشي يجب أن تتخلص من قيود التمييز العرقي والديني والعنصرية وعدم المساواة لتنعم الدولة بأمن معيشي يطول جميع مواطنيها[2].

5) الأمن المدني

يقصد بالأمن المدني بأنه تحرر الدولة من التصرفات التي تخالف ضوابطها الدستورية والقانونية الرسمية المتعلقة بحقوق وواجبات أفراد المجتمع وفئاته وتوفر الوسائل الرسمية لحماية ذواتهم وممتلكاتهم[3]، فإن احترام الضوابط الدستورية والقانونية المتعلقة بالأمن المدني في الدولة والوقوف عندها، وأيضاً توفر الوسائل اللازمة لحماية الأفراد والممتلكات، مسألتان أساسيتان للحكم على مدى ما تتمتع به الدولة من أمن وطني، فأكثر المخالفات التي تقلق أفراد وعناصر المجتمع وتثير عدم الشعور بالاطمئنان في الدولة ترتبط بالانتهاكات المدنية، وهي تلك التي يتعرض لها الموطنون داخلياً مثل تعرض الممتلكات للنهب والسرقة، والأعراض للاعتداء، والحقوق للتجاوز، والصحة للضرر، والأجساد للأذى والتعذيب، نتيجة أفعال إجرامية متعمدة أو نتيجة للإهمال واللامبالاة، أو نتيجة لتجاوز السلطة من قبل ذوي النفوذ سواء كانوا أفراداً أم مؤسسات[4].

6) الأمن الحضاري

يعد الأمن الحضاري أحد مجالات الأمن الوطني الداخلي ويُعرف على أنه: (شعور مواطن الدولة بالاطمئنان والرضا والسعادة لما يجده في دولته من هوية ذاتية وشموخ ثقافي في مجالات الحياة المختلفة

---

(1) الشمري، خالد بن صالح، مرجع سابق، ص35.

(2) ربيع، مرجع سابق، ص39.

(3) القحطاني، مرجع سابق، ص104.

(4) الشقحاء، مرجع سابق، ص80.

تحرره من التبعية واستصغار الذات والاعتماد على الآخرين، فالدولة الآمنة حضارياً تأبى أن تكون ظلالاً لأحد حتى في أبسط الأمور والمصالح، بل هي تستوحي من مبادئها ما يمكنها من العيش في ظلال حياة كريمة آمنة تساعدها على تحقيق ذاتها، والتأثير على الآخرين[1]، ويتحقق الأمن الحضاري من خلال تطوير وتنمية الذات مع الحفاظ على الهوية الأصلية لأفراد الدولة، وبين تطوير الذات واستقرار الهوية تأتي قضية التنمية الحضارية كأخطر القضايا المتعلقة بالأمن الوطني. ومكمن الخطر في هذه القضية هو الانفتاح اللامحدود بين دول العالم، وهذا أمر، إذا لم يُرشد في ضوء قيم المجتمع الذاتية، قد يؤدي إلى الإنبهار بما وصلت إليه مدنية الآخرين، وفي هذا خطر على أمن كيان الدولة لأنه قد يتسبب في انقسامها، فمهما استشرى وسط أفراد المجتمع الانبهار بمدنية الآخرين سيوحد بينهم من يقاوم كل محاولة لتصديرها، أو أي مظهر من مظاهرها إلى المجتمع إذا كانت تتصادم مع قيم المجتمع الأصيلة، وقيم المجتمع الأصلية التي ترسخها في النفوس العقيدة الدينية، أو العادات والتقاليد، أو حاجة النفوس إلى الانتماء إلى هوية قومية أو عرقية تتميز بها في العالم، تمثل في الواقع بالنسبة لكثير من الناس قضية سامية تستحق ولاءهم والتفافهم حولها ودفاعهم عنها بكل تضحية[2].

ثانياً: المجالات الخارجية:

يمكن تحديد المجالات الخارجية الرئيسية للأمن الوطني فيما يلي:

1) الأمن الفكري

يعرف الأمن الفكري بأنه: (اطمئنان مجتمع الدولة إلى قدرته على التصدي للاتجاهات الفكرية التي من شأنها أن تؤثر سلباً على تصوره لمشكلاته ورؤية أسبابها وجذورها وصلبها وهوامشها وتناقضاتها الداخلية وعلاقاتها المتبادلة مع غيرها ومن ثم تقرير حلولها وفق منهج صحيح رشيد مستقيم يراعي الواقع والمصالح الحقيقية للدولة وينسجم مع مبادئها وأصولها الثابتة الكبرى)[3]، فنفاذ الفكر الوافد إلى دولة ما بقوة يشير إلى أن هناك ضمور وعدم تألق للتفكير الأصيل فيها، وهذا يحدث عندما يتسم المجتمع بالخمول، ويكتفي بإنجازات الآخرين، وينشغل باستهلاكها عن استثمار ثقافته الخاصة، وإمكاناته الفكرية في تأسيس أو الحفاظ على حضارة متميزة، والفكر الوافد ما لم يواجه بقوة صد عسكرية يصبح في الواقع محرضاً على التغيير، وهذا النوع من التغيير هو مطلب غزاة الفكر في ظل مفهوم صراع الحضارات الذي يرى بعض القادة والمفكرين الغربيين، على وجه الخصوص، حتميته في هذا الزمن لكونه يأتي في إطار الكفاح الإنساني

(1) القحطاني، مرجع سابق، ص105.

(2) الشقحاء، مرجع سابق، ص83.

(3) القحطاني، مرجع سابق، ص105.

من أجل البقاء، ويحقق بالتالي لتلك الحضارة الأمن المنشود، أي أن شعور حضارة ما بالأمن يزيد بمقدار ما تضعف مقومات الحضارات المنافسة لها[1].

وإن الدولة أو الدول التي تفتقر إلى الأمن هي في الواقع كيان منهك بالخوف، أضعفته الصراعات الداخلية بشكل كبير، مما يؤدي إلى طلب الأمن من الدول أمن قوي، وعندئذ يقع مطلوب أولئك الأقوياء وهو إضعاف حضارة منافسة الأمر الذي يجعل أولائك الأقوياء أكثر شعوراً بالأمن، ويتحول الصراع بعد ذلك بين الشركاء الأقوياء الذي يتنافسون على جعل الفريسة ضمن نفوذهم لمزيد من السيطرة والاستغلال باسم الأمن والاندماج الحضاري وتداخل المصالح الإنسانية. وهو صراع يمكن أن يحسم بالتفاهم والاتفاق لذا يتوجب على الدولة التي تسعى إلى تعزيز أمنها الوطني وفق مفهومه الصحيح تعزيز أمنها الفكري بمقاومة الفكر الذي يتعارض مع قيمها ومبادئها الأساسية، وهذا يقتضي إصلاح الفكر الذاتي بتأصيله واستمرار تقويمه[2].

2) الأمن العسكري

يقصد بالأمن العسكري أمن الدولة ضد العدوان الخارجي، وبالرغم من الاهتمام الذي حظي به الأمن العسكري على الصعيدين النظري والعملي، إلا أنه لم يكن من الممكن التعامل معه بسهولة ووضوح، فالأمن العسكري على درجة عالية من التعقيد، والطرق والإجراءات اللازمة لتأمينه وضمانه، فأمن الدولة العسكري يرتبط بمصالح الإستراتيجية للدولة[3].

وهناك مجموعة من الحقائق المتعلقة بالبيئة الدولية يجب أخذها بعين الاعتبار في سياق الحديث عن الأمن العسكري ومسائله هي[4]:

الحقيقة الأولى: عدم وجود سلطة مركزية سياسية عليا في العالم، ذات صلاحيات دستورية مقررة باتفاق رسمي مجمع عليه بين الدول، تستطيع مصادرة سيادة دول العالم فيما يتعلق بعلاقاتها الدولية، ولا يمكن قيام مثل هذه السلطة، لأن قيامها يقتضي اتفاق دول العالم على الأصول والمبادئ التي تحكمهم ويقبلون الخضوع لها، وذلك أمر يصعب تحقيقه في ظل عدم تجانس غالب دول العالم.

---

(1) الشمري، عبد الله هاجس، (1995). أثر العلاقة بين الدبلوماسية والاستخبارات في الأمن الوطني، **مجلة بحوث دبلوماسية**، العدد التاسع، ص379.

(2) المرجع السابق، ص86.

(3) الشمري، عبد الله هاجس، مرجع سابق، ص 380.

(4) الشقحاء، مرجع سابق، ص88–ص91.

الحقيقة الثانية: أتسام النظام السياسي الدولي بالطبقية، أي أن دولة غير متكافئة في قوتها المعنوية، على الرغم من أن تكافؤ القوة المعنوية بين دول العالم المستقلة افتراض قانوني بمجرد الاعتراف بسيادتها، فالقوة المعنوية موزعة بين أعضاء النظام السياسي الدولي في الواقع بشكل غير متوازن، وهذه الحقيقة أدت إلى تفرد عدد قليل جداً من دول العالم بموقع قمة الهرم والمواقع القريبة منه، الأمر الذي يعطيها نسبة عالية من القوة المعنوية العالمية بينما تبتعد باقي الدول عن ممارسة أي قدر من التأثير الفردي(1).

الحقيقة الثالثة: تزايد عدد القوى الفاعلة من غير الدول، حيث أن تلك القوى قد تنشأ أحياناً بإرادة الدول ومباركتها، كالمنظمات الدولية التي تقوم على عضوية الدول المؤسسة والمنضمة (حلف الأطلسي مثلاً). وقد تنشأ من خلال جهود أفراد وجماعات من أقطار شتى تجمعهم اهتمامات مشتركة تنافس اهتماماتهم المنبثقة من انتماءاتهم القطرية (جماعة السلام الأخضر مثلا)، هذه القوى تُعنى بمسائل متنوعة مما يهم العالم ويؤثر في خيارات أعضاءه وسياستهم وتوجهاتهم وأمنهم، كالمسائل التجارية والإنسانية والعسكرية والعلمية والبيئية، وهي تمثل في الواقع ركيزة أساسية يمكن أن تتأسس في ظلها برامج كثير من الدول المتعلقة بأمنها الوطني عموماً. حيث يمكن أن توظف لتوفير مناخ دولي خصب، وظروف دولية إيجابية لدعم أنشطة الدولة الأمنية عموماً، والعسكرية منها على وجه الخصوص، وإثرائها بما يحقق فعاليتها.

الحقيقة الرابعة: ارتباط أمن الدولة العسكري بالمصالح الإستراتيجية للدولة، لذا فالدول تنظر إلى مسألة الأمن العسكري بأنها مسألة فوق السياسة، بمعنى أنها لا تستطيع أن تعتبرها قضية أو مشكلة سياسية بما يمكن أن تعالج من خلال الحلول الوسط كغيرها من القضايا التي يتوجه إليها النشاط السياسي عادة من أجل حلها.

الحقيقة الخامسة: لا يخضع مفهوم القوة لمعيار واحد، حيث من الممكن أن تكون الدولة قوية في الساحة الدولية، تتمتع بمستوى عال من الأمن العسكري بسبب تطور وتنوع وكفاءة تقنيتها العسكرية الدفاعية والهجومية، التقليدية وغير التقليدية (النووي والبيولوجية وغيرها) ومن الممكن أن تكون قوية في الساحة الدولية محققة لمنها العسكري بدون ذلك السبب. فالقوة الاقتصادية مثلا، قد تكون أكثر فعالية من القوة العسكرية في ردع العدوان عن الدولة، أو في توسع الدولة وتحقيقها لمزيد من المكاسب في العالم، وكذلك الحال بالنسبة للقوة الفكرية، والقوة السياسية، وقوة الالتزام بالعقيدة والثوابت الحضارية، فمتغيرات هذه المسائل متغيرات ترتبط بالذات والإرادة ومتانة الطرح وحسن التنظيم والقدرة على الحوار والإقناع والمناورة.

---

(1) توفيق، سعد حقي، مرجع سابق.

3) الأمن الاقتصادي

هو اعتماد الدولة على نفسها لتحقيق أهدافها الاقتصادية وتأمين الضروريات المادية لاستمرار بقائها كياناً عزيزاً، ويرتبط هذا بقدرتها على تحرير اقتصادها في قطاعاته المختلفة من الاعتماد على الغير، والوصول إلى حد الاكتفاء فيما يتعلق بالمواد والتقنية والتخطيط والقوى البشرية والإنتاج. ومن العوامل المؤثرة في أمن الدولة الاقتصادي أيضاً تطورها التقني الذي يمثل بلا شك السبب الأساسي للتطور الاقتصادي في العصر الحديث، والتطور التقني يرتبط بالتقدم العلمي وينتج عنه [1]، ويتأثر الأمن الاقتصادي بعدة عوامل ومنها التقدم العلمي في الدولة الذي قد يكون من أهم أسباب نمو إنتاجها وتطورها الاقتصادي، حيث يمكّنها من تطبيق حلول سليمة للمشاكل المتعلقة بالإنتاج، والعلم يعني دراسة المشكلة أو الظاهرة المعينة من خلال وضع افتراضات حولها، ثم تجريب تلك الافتراضات واختبارها لاستنتاج تعميمات يمكن استخدامها كأسس للتنبؤ والتحكم بالحلول المناسبة لتلك المشكلة أو الظاهرة، ومن العوامل المؤثرة في أمن الدولة الاقتصادي أيضاً التغيير الاجتماعي الإيجابي الذي يواكب تطور الحضارات البشرية في كل العالم، ويراعي تغير طبيعة الاحتياجات الإنسانية المعاصرة، دون أن يتسبب في إضعاف قيم المجتمع العقائدية الذاتية. ذلك أن التطور الاقتصادي المعتمد على التطور العلمي والتقني يتطلب مواقف اجتماعية وفردية مستعدة لإحداث ضروراته، والتي تعتمد في مجملها على قبول تصورات وأفكار جديدة محل تلك التصورات والأفكار التقليدية الموروثة التي لا تناسب مقتضيات التطور.

مما سبق فإن إقليم الدولة يعد عاملاً حاسماً بالنسبة لأمنها الاقتصادي، وذلك لأنه يقرر قدرتها الذاتية لإحداث التطور الاقتصادي المنشود، فبمقدار مساحة الإقليم وتنوع موارده وكثافة حجم سكانه بمقدار ما تكون الدولة غنية بذاتها عن الآخرين، قادرة بمجهودات وإجراءات مستقلة على دفع مختلف قطاعاتها الاقتصادية إلى الأمام، ورفع مستوى إنتاجياتها كما ونوعاً وتنويعاً[2].

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في الأمن الوطني

إن ضمان الأمن الوطني، لأي دولة لا يمكن تحقيقه كاملاً، فليس هناك دولة تملك من المقومات والإمكانات ما يسمح لها بتحقيق أمنها الوطني بالدرجة المطلقة التي تتمناها، فضلاً عما يحيط بها من متغيرات دولية وتيارات سياسية تؤثر تأثيراً قوياً ومباشراً على كثير من عناصر أمنها بما يكفل لها صيانة

(1) القحطاني، مرجع سابق، ص106.

(2) الشقحاء، مرجع سابق، ص93.

مصالحها الداخلية، واستقلالها الخارجي بالقدر الذي ترغب فيه أجهزة الأمن الوطني وحتى المواطنون[1]، وتنقسم العوامل المؤثرة في الأمن الوطني إلى ما يلي:

أولاً: العوامل الداخلية[2]:

1. العقيدة الدينية: وهي من أهم عوامل الربط بين أفراد المجتمع، حيث يؤدي الانسجام الديني إلى تماسك الجبهة الداخلية، وتقوية الأواصر الاجتماعية للمجتمع.

2. الاستقرار السياسي: ويتضمن الاستقرار السياسي الكفالة الدستورية للحقوق الشرعية، للفرد والجماعات المختلفة المكونة للبلد الواحد، مما يحقق التوازن بين الحقوق والواجبات والمشاركة العامة، والإحساس بالمساواة بين مختلف طبقات الشعب.

3. الاستقرار الاقتصادي: ويتمثل بتوفير العيش الكريم لأبناء الشعب، من خلال توفير الغذاء والكساء والحاجات المادية الأساسية اللازمة لكي يمارس الفرد حياة كريمة، وتوفير فرص العمل، والاستفادة من قدرات الفرد في إطار التنمية الاقتصادية الشاملة.

4. الشعور بالانتماء بين أفراد المجتمع: ويقوي هذا الولاء والارتباط بين مختلف طبقات المجتمع، وبينها وبين الوطن من ناحية أخرى.

5. تبني الإنسان سلوكيات وأخلاقيات مشتركة، وهذا يؤدي إلى المحافظة على الشخصية الاجتماعية، والتناسق السلوكي داخل المجتمع الواحد، ويتم ذلك عن طريق التربية والتنشئة الاجتماعية.

6. العدالة الاجتماعية: وتشمل العدالة نحو الغير، والعدالة نحو النفس، وتكافؤ الفرص أمام الأفراد في المجتمع، وشعورهم بالمساواة عن طريق حصولهم على نصيب عادل مقابل مساهماتهم الاقتصادية والاجتماعية، وفي غيبا العدالة الاجتماعية تتولد مشاعر الإحباط وعدم الرضا، وبالتالي تنعكس سلبياً على أمن واستقرار الدولة، ويزداد الأمر خطورة إذا استغلت أجهزة الاستخبارات المعادية هذه الظروف.

ثانياً: العوامل الخارجية:

---

(1)الشمري، عبد الله هاجس، مرجع سابق، ص 382.

(2) نقرة، التهامي، (1990). الأمن العام وأثره في بناء الحضارة، الندوة العلمية السابعة عشرة، **المركز العربية للدراسات الأمنية والتدريب**، الرياض، ص15–ص17.

اتسع نطاق أمن الدولة ليشمل جميع أنحاء العالم إلى حد كبير[1]، ويمكن حصر العوامل الخارجية المؤثرة في الأمن الوطني فيما يلي[2]:

1. المشاكل مع الدول المجاورة (حدود، أقليات قومية)، حيث تعتبر صداقة أو عداوة الدول المجاورة من أهم عوامل ضعف أو قوة الأمن الوطني للدولة.

2. أطماع الدول المجاورة: إن وجود دولة ما وسط دول تناصبها العداء يدفع هذه الدولة إلى توظيف إمكاناتها لزيادة ترسانتها العسكرية، والاهتمام المكثف بزيادة كفاءة أجهزة الاستخبارات وذلك حتى تقف على أهبة الاستعداد لمواجهة أي طارئ.

3. الصراع والوفاق الدولي: ولا شك، أن الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية، وما كان يعرف بالاتحاد السوفيتي في زمن الحرب الباردة، قد وضع العالم على شفير الحرب النووية، وأن عهد الوفاق الذي أعقب انهيار الاتحاد السوفيتي، قلل من خطورة استخدام أسلحة الدمار الشامل، وأثرها في الأمن الوطني لكل دولة.

4. المخابرات الأجنبية: تسعى المخابرات الأجنبية لزعزعة الجبهة الداخلية وضرب الأمن الوطني وإثارة البلبلة في الدولة العدو.

5. مشاكل الطاقة والغذاء: تشكل الطاقة والغذاء الهم الأول للدولة، حيث تسعى كل دولة لتعزيز استخباراتها الوقائية لمنع الهجمات العدوانية الخارجية عليها[3].

6. السيطرة على الأسواق: تشكل ثروات الدولة مؤشراً هاماً على قوتها، وعلى متانة أمنها الوطني، فالصراع بين الدول الصناعية للسيطرة على الأسواق ما هو إلا تنافس لحماية أمن أي دولة من هذه الدول، وخاصة في العصر الحديث، حيث أحتل العامل الاقتصادي المركز الأول من عوامل قوة وضعف الدول[4].

7. إقامة القواعد العسكرية: تعتبر القواعد العسكرية من ضروريات الأمن الوطني لأي دولة، وتبرز أهميتها وقت الحرب وتهديد الأمن الوطني للدولة.

---

(1) الشمري، مرجع سابق، ص379.

(2) المجذوب، محمد، (1978). **محاضرات في القانون الدولي العام**، (ط1)، بيروت، مكتبة مكاوي، ص 80

(3) الشمري، مرجع سابق، ص 380.

(4) المجذوب، محمد، مرجع سابق، ص85.

8. امتلاك الأسلحة ذات التدمير الشامل سواء الذرية أو الهيدروجينية أو النيتروجينية، وتعتبر هذه الأسلحة عامل ردع ضد الدول المعادية، هذا وقد ظهر الصراع أثناء الحرب الباردة بين العملاقين الأمريكي والروسي، ومع ذلك لم يتم استخدام أي أسلحة، وذلك لظهور ما يعرف بمعادلة الردع النووي المتبادل. وهذا دفع بكل المعنيين للتخفيف من غلواء التسلح النووي، والدعوة للحد من هذه الأسلحة المدمرة.

9. نقل التكنولوجية المتقدمة: في ظل الثورة التكنولوجية أزداد الطلب على المعدات الأوتوماتيكية، وعلى أجهزة الكمبيوتر لمواكبة العصر، وبالتالي يسعى المخططون لاستراتيجيات الأمن القومي إلى الحصول على التكنولوجيا.

10. التكتلات الاقتصادية: نظراً لبروز العامل الاقتصادي كعامل في تحقيق الأمن الوطني لأي دولة، ونظراً لإيمان الدول بأهمية التنسيق وتكوين التحالفات والتكتلات الاقتصادية، وذلك لغرض تنسيق الجهود للوصول إلى نتائج أفضل، ولعل أهم هذه التكتلات الاقتصادية الناجحة المجموعة الاقتصادية الأوروبية[(1)].

11. التكتلات والأحلاف العسكرية ومعاهدات الدفاع المشترك: إن التنسيق بين أكثر من دولة ضروري لمواجهة أي عدوان يهدد الأمن والسلام العالمي، فلقد اتجهت دول كثيرة لإقامة التحالفات العسكرية، وذلك لضمان أمنها الوطني، ولعل أهم هذه الأحلاف حلف شمال الأطلسي، وكذلك التنسيق العسكري بين دول مجلس التعاون الخليجي.

12. الشركات المتعدد الجنسيات ذات الصفة الاحتكارية: وتهدف إلى تحقيق مكاسب اقتصادية وميزات خاصة من أنشطتها الخارجية، ويساعدها في ذلك ما تملكه من موارد مالية ضخمة وخبرات في التسويق. وتوثر تلك الشركات على الأمن الوطني للدول النامية بشكل عام، وذلك أن هذه الشركات تسعى لتحقيق مصالحها الخاصة، وهروب رأس المال للدول الصناعية، بل وبلغ الأمر بهذه الشركات التدخل في الشؤون الداخلية، والتأثير على الأوضاع السياسية، مما أثار امتعاض الدول النامية وسعيها التحرر من هذه السيطرة الاستعمارية تحت غطاء اقتصادي.

13. النظام الاقتصادي العالمي: يقع النظام الاقتصادي العالمي تحت سيطرة وتنظيم الدول الصناعية الكبرى، وهي تسعى إلى تحقيق مصالحها الوطنية دون اعتبار لمصالح الدول النامية خاصة

---

(1) الشمري، مرجع سابق، ص 382.

والتأثير على أمنها الوطني، ويجب على الدول التي تسعى قدر الإمكان للتوفيق بين ضروريات هذا النظام وظروف الدول الاقتصادية والاجتماعية[1].

14. المنظمات الدولية: تشكل المنظمات الدولية ظاهرة دولية جديدة في العلاقات الدولية، تهدف إلى نشر الإسلام والأمن الدولي، وهي بذلك تسعى بطريق مباشر، وغير مباشر إلى ضمان وسلامة أمن أي دولة. ولعل حرب الخليج الثانية، أثبتت أهمية المنظمات الدولية وخاصة منظمة الأمم المتحدة عندما أصدر مجلس الأمن الدولي قراراته، والتي حظيت بإجماع عالمي، وذلك لإخراج العراق من الكويت.

15. تطور استخدامات الفضاء ووسائل الاتصال الفضائية وأجهزة استكشافه: أدت الثورة التكنولوجية الهائلة في مجالي الاتصال والمواصلات، إلى ما يعرف بظاهرة تفجر المعلومات، واستخدمت الدول الصناعية الكبرى، الفضاء، لتحقيق أهدافها الاقتصادية والعسكرية والتجسسية، ولعل ما يزيد الأمر خطورة على أمن الدول النامية، هو ما حدث من تطور مذهل في تكنولوجيا الاستشعار عن بعد، والتي أضحت تهدد السيادة والأمن الوطني للشعوب والدول التي يجري مسحها، وبهذا تتمكن الدول المتقدمة من الحصول على معلومات هامة عن الدول النامية وهنا تبرز الخطورة[2].

ويرى عبد المطلب عبد الحميد أن هناك عدة ملاحظات ضرورية حول أوزان وآثار التكتلات الاقتصادية على النظام الاقتصادي العالمي الجديد والعولمة، وبالتالي على أمن وسيادة الدولة، يمكن تلخيصها فيما يلي[3] :-

1. التكتلات الاقتصادية ذات الوزن الكبير (في أوروبا، أمريكا الشمالية وآسيا) ستقود الاقتصاد العالمي ويزداد تأثيرها عليه وستكون المنافسة ضمن نطاقها . أما التكتلات الضعيفة في الدول النامية فليس لها تأثير دولي .

2. ضرورة قيام تكتلات اقتصادية قوية بين الدول النامية على أسس اقتصادية سليمة مثل تكتل اقتصادي عربي، تكتل اقتصادي إسلامي، وأن يكون هناك هيكلية وآلية للتنسيق بين السياسات الاقتصادية لتلك الدول وتقوية البنية الأساسية والتكامل الاقتصادي .

---

(1) ربيع، مرجع سابق، ص42.

(2) الشمري، مرجع سابق، ص381-ص382.

(3) عبد الحميد، عبد المطلب، (2003). **النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث سبتمبر**، مجموعة النيل العربية، ص51-55 .

3. يشير تكوين التكتلات الاقتصادية العملاقة لوجود اتجاه قوي نحو الاندماج الاقتصادي الإقليمي في النظام العالمي الجديد .

4. سيكون هناك نوع من التنسيق والتعاون الاقتصادي بين التكتلات الاقتصادية العملاقة والتعاون على اقتسام أسواق العالم التي لم تتكتل اقتصادياً بعد .

5. زيادة التكتلات الاقتصادية وتأثيرها عالمياً، سيؤدي لتبدل في أدوار وأوضاع دول معينة مثل تراجع دور الولايات المتحدة في النظام الاقتصادي العالمي .

6. سينشأ ثلاث كتل نقدية هي الدولار، المارك أو (اليورو) والين .

7. زيادة حجم التجارة العالمية وتعميق مبدأ الاعتماد المتبادل وزيادة الرفاهية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة وزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مناطق العالم المختلفة .

8. زيادة في تحرير التجارة العالمية بحيث يؤدي ذلك لزيادة الدخل وزيادة الواردات من خارج التكتل فتزداد التجارة العالمية.

المبحث الثالث: الموقف الأردني تطورات الأحداث في سوريا بعد 2011-2015

تنطلق السياسة الخارجية الأردنية من مفردات وسطية النظام السياسي في المملكة، واعتدال أفكاره، ورؤيته المستقبلية للمتغيرات في البيئة الإقليمية والدولية، ويتم مراجعتها على الدوام في كل إطار أي منعطف إستراتيجي أو سياسي يحدث في المنطقة أو العالم، وتهدف دوماً إلى حماية المصالح الحيوية الأردنية، والحفاظ على مكتسباتها من خلال بناء علاقات إستراتيجية مبنية على الاعتدال والوسطية مع كافة الدول الفاعلة وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى من أجل تعزيز دور الأردن إقليمياً ودولياً، فقد اتسم الموقف الأردني من الأزمة السورية ببعد النظر ونجح الأردن بإدارة موقف محايد وتدخل بالحد الأدنى الذي لا يلحق الضرر بالمصالح العليا للدولة وبما لا يحوّل الأردن إلى طرف رئيسي للازمة في سوريا، لكن مع دخول الأزمة السورية، مرحلة التحضير الميداني لمؤتمر (جنيف2)، قد يتطلب الأمر الزجّ بكل الإمكانيات لنيل مكاسب اللحظة الأخيرة قبل المؤتمر[1].

وبالرغم من وضوح الموقف الأردني تجاه الأزمة في سوريا الساعي إلى ضرورة وقف سفك الدم السوري والحفاظ على سورية موحّدة، إلا أن المسئولين في النظام السوري يعزفون دوماً على وتر التهديد

---

(1) البخيت، معروف، (2013)، محاضرة لرئيس الوزراءالأسبق الدكتور معروف البخيت في الجامعة الاردنية بتاريخ 30 كانون الأول 2013، من الموقع الالكتروني لجريدة الغد**http://www.alghad.com**

ضد الأردن، فقد صرح عضو مجلس الشعب السوري "شريف شحادة" بتاريخ 5 أيلول 2013 بأن سوريا سوف تضرب العمق الأردني، وجاء هذا التصريح تعقيباً على تصريح نائب وزير الخارجية السوري "فيصل المقداد" بأن سوريا تهدد فعلاً بالرد على من يريد أن يعتدي عليها، وقد هددت سوريا لعدة مرات بضرب الأردن بحجة دعمه للإرهابيين في سوريا، بالإضافة إلى أنها تتهم الأردن دوماً بتسليح المعارضة، حتى أن الحليف الاستراتيجي لسوريا حزب الله قد هدد أيضاً وعلى لسان أمينه العام حسن نصر الله بأن لديهم خلايا في الأردن ستتحرك حال ضربت سوريا، واستقبل الأردن اللاجئين السوريين على أرضه منذ بداية الأزمة وسمح لهم بعرض رواياتهم التي تدين النظام السوري، لاسيما أن أهل درعا، الذين أطلقوا الشرارة الأولى للثورة السورية، لهم صلات قرابة وجوار مع مناطق أخرى في الجانب الأردني (مثل الطرة-الشجرة-الرمثا)، وحصلت اشتباكات في أكثر من واقعة بين الجيشين السوري والأردني بسبب وجود مسلحين بحسب الادعاء السوري، أو بسبب محاولة لاجئين أو فارين من النظام، ومنهم عسكريون، الهرب إلى الأردن بحسب السلطات الأردنية، كما أن طياراً سورياً لجأ بطائرته الحربية إلى الأردن[1]، ولجأ إليها أيضاً رئيس الوزراء السوري السابق رياض حجاب، حتى إن دعا الملك الأردني "عبد الله الثاني بن الحسين" الرئيس الأسد للتنحي، فضلاً عن الاتهامات التي وجهتها سوريا في أكثر من مناسبة إلى الأردن بإيواء المسلحين وتدريبهم وتسليحهم بدعم ورعاية من السعودية وأميركا، حتى استطاعوا السيطرة على كافة المواقع والمعابر الحدودية بين البلدين، ما أثار حينها مخاوف سورية من أن تكون درعا منطلقًا لهجوم أو هجمات نحو دمشق نفسها[2].

اجتمعت في سوريا كل مخاوف الأردن السياسية والوجودية والإستراتيجية، ولا توجد خيارات سهلة يمكن الاعتماد عليها، فالوقوف المطلق إلى جانب المعارضة السورية دون انتصار مطلق لهذه الأخيرة أو فشلها، سيُدخل الأردن في دوامة من العداوة والمواجهة مع أطراف في النظام الجديد من النظام القديم أو مع النظام القديم نفسه في حال استطاع الصمود أو أثبت قدرته على الاستمرار طويلاً ولو كان ضعيفاً أو عاجزاً، وفي حال قلّلت الأردن من أهمية المعارضة السورية، فإن انتصار هؤلاء أو تشكّل نظام جديد وفق شروط جديدة تقطع مع النظام السوري القديم[3]، سيُعرّض الأردن لمخاطر تشكل نظام سوري بعيد عنه لا يراعي مصالح الأردن في أدنى الأحوال، هذا إذا لم تتوتر علاقاته معها، ويمكن وضع علامات زمنية رئيسية توضح الموقف الأردني والضغوط التي تعرض لها على سبيل الإجمال فقط في مساره من الأزمة السورية، مع الأخذ بالاعتبار أن كل مخاوف الأردن الإستراتيجية كانت حاضرة في جميع المراحل التالية: [4]

(1) جريدة الشرق الأوسط، 22 يونيو/حزيران 2012 **http://www.aawsat.com/detaeno=12260**.

(2) الشرق الأوسط، 31 مارس/آذار 2013 **http://www.aawsat.com/details.asp22897&feature**.

(3) النجار، محمد، (2013) اعتصام بالأردن ضد زيارة وفد للأسد، الجزيرة نت، 14 فبراير/شباط 2013. **http://www.aljazeera.net**

(1) السجن خمسة أعوام لسلفي أردني قاتل في صفوف جبهة النصرة في سوريا، سويس إنفو. 23 ديسمبر/كانونالأول 2013 **http://www.swissinfo.ch/**

أولاً: مرحلة ما قبل جنيف1 قبل عام 2012، كان الأردن يعيش تحت تأثير الأحداث اليومية في سوريا خاصة مع بداية الأحداث في درعا، وانه تحت ضغط أجواء الربيع العربي الذي خضع له عدد من الدول العربية فضلاً عن الحراك الأردني نفسه، وكان الأردن أكثر انفتاحاً على المعارضة السورية لكنه كان لا يزال متمسكًا باستمرار قنوات حوار محدودة، وبتفاوت، مع نظام الرئيس بشار الأسد رغم غلبة عدم ثقته باستمرار حكم الرئيس "بشار الأسد"، وفي هذه المرحلة كانت دعوة الملك الأردني "عبد الله الثاني" الشهيرة للرئيس الأسد بالتنحي.

مرحلة ما بعد جنيف1: وهو اتفاق عقد في يونيو/حزيران 2012 يدعو إلى (عملية انتقال سياسي) في سوريا لإنهاء الحرب،وشكّل بيان الاتفاق هدفاً للموقف الأردني لكنه أدخله في بعض من الحيرة تبعًا للغموض الذي أحاط الموقف الأميركي، فمن جهة هناك خارطة طريق أميركية-روسية للحل السياسي دون سواه للأزمة في سوريا، ولكن استمرت بالتوازي اللغة الأميركية المتصاعدة ضد النظام حتى بلغت مرحلة توجيه ضربة عسكرية لدمشق بسبب استعمال النظام للسلاح الكيماوي، كما أن الضغوط على المعارضة لم تتوقف لدفعها نحو الموافقة على الالتحاق بجنيف2، وكذلك لمحاربة الإرهاب كما هو التوصيف الأميركي المتمثل بالمجموعات المتشددة كداعش والنصرة، وفي هذه المرحلة أكد الأردن على عدم تدخله في الشأن السوري مع تأييده للحل السياسي دون سواه، ولكن كانت المعارضة لا تزال تعزز من سيطرتها على معظم المناطق الحدودية ما بين سوريا والأردن، ولا تزال التقارير تتحدث عن تدريب أميركي-سعودي للجيش السوري المعارض[1]

مرحلة ما بعد التراجع عن الضربة الأميركية الوشيكة لسوريا (14 سبتمبر/أيلول 2013)،استمر الأردن بالدعوة للحل السياسي في تلك المرحلة، كما ويؤكد رفضه لأي تدخل عسكري أجنبي لإنهاء الأزمة السورية، مع تأكيده بالمقابل على أهمية أن تتوحد المعارضة السورية (لتشارك مجتمعة في المسار السياسي)، وهو المضمون الذي أكد عليه الأردن في مؤتمر أصدقاء سوريا[2]

إن الانعكاسات العسكرية والأمنية للأزمة السورية قد عرضت المملكة الأردنية الهاشمية لجملة من التهديدات، فتبادل إطلاق النار بين القوات النظامية والمعارضة المسلحة على مقربة من الحدود تعد من أبرز هذه التهديدات التي جعلت الحدود في حالة استنفار عسكري وأمني من الجانب الأردني بعد تعرض الأراضي الأردنية لصواريخ وقذائف، أصابت عدة مواطنين أردنيين، وألحقت أضراراً بالممتلكات العامة والخاصة، والتي ترافقت أيضاً مع ارتفاع عمليات التهريب عبر الحدود بما فيها الأسلحة والمخدرات، وزيادة عمليات

(1) القدس العربي،(2013)3 أكتوبر/تشرين الأول 2013. **http://www.alquds.co.uk/?p=90247**

(2) جودة: الحل السياسي في سوريا بالتوافق على هيئة الحكم الانتقالية، الرأي الأردنية، 3 فبراير/شباط 2014. **http://www.alrai.com/**

التسلل من مختلف الجنسيات في ظل غياب تواجد الجيش السوري على الحدود الأردنية السورية[1]

واجه الموقف الرسمي الأردني من ارتباك إزاء التعامل مع تقلبات الثورة السورية، حيث لا توجد قراءة موحدة لدى جهات صنع القرار السياسي أو الجهات العسكرية والأمنية، في حين تبدو غالبية الشارع الأردني منحازة للثورة السورية مع انقسامها حيال التدخل الأجنبي، ولهذا الموقف عدة مبررات ومنها ما يلي[2]:

1. مراعاة مصالح الأردن الأمنية والإستراتيجية الحيوية مع سورية، وما تفرضه من خشية إقدام النظام السوري على الإضرار بها.
2. تعرض صانع القرار الأردني لضغوط سياسية داخلية وخارجية في مواجهة هذا الملف الشائك.
3. قناعة مراكز القرار والتأثير في الأردن بأنّ النظام السوري يملك موازين القوى في الداخل، ولا توجد إشارات قوية على انهياره من الداخل، في ضوء قاعدته الأمنية والعسكرية والطائفية.
4. انقسام الرأي العام الأردني حيال الملف السوري، فلا يوجد إجماع على الموقف مما يجري في سوريا كما هو الحال مما جرى في مصر وليبيا وتونس.
5. خوف الأردن من أن يصبح ممراً لحرب.

مما سبق يتضح وجود تباين في الموقف الرسمي الأردني تجاه الثورة السورية، فمنها ما هو معارض ومنها ما هو مؤيد، وفيما يلي تفصيل للموقفين:

(1) الدعمة، محمد، (2014)،الأزمة السورية تفرض نفسها على الأردن رغم مساعيهل لنأي عنها، نقلا عن الرابط: **http://aawsat.com/home**

(2) عياد، حازم، (2011) الثورات العربية والعلاقات الأردنية– السورية، **السبيل**، الاثنين، 5 كانون الأول.

الموقف الأول: المؤيد للثورة

هناك مواقف عديدة تشير لوقوف المملكة لجانب الثورة السورية منها[1]

1. احتضان المعارِضين السوريين في الأردن ومنحهم حرية الحركة والتحدث مع وسائل الإعلام المختلفة ومهاجمة نظام بشار الأسد بشكل علني.

2. إن ملك المملكة الأردنية الهاشمية "عبد الله الثاني" يعد أول زعيم يدعو الرئيس السوري "بشار الأسد"، بلغة غير مباشرة، إلى الاستقالة وتمهيد الطريق إلى مرحلة انتقالية.

3. إنّ السياسة الخارجية الأردنية داعم مباشر لقرارات الجامعة العربية ضد ما يرتكبه النظام السوري، ويؤيد المبادرة العربية.

4. إجراء المظاهرات المناوئة لنظام "الأسد" أمام السفارة السورية في عَمان على مرأى ومسمع من القوى الأمنية دون نكير، بل إن الرئيس السوري يُشتَم في هذه المظاهرات التي تعرضها كافة وسائل الإعلام.

5. الخروج بالعديد من المسيرات والاعتصامات للاجئين السورين ضد النظام السوري بالتنسيق مع الحركة الإسلامية المعارضة.

6. صوّت الأردن لمصلحة قرار يدين سوريا في الجمعية العمومية للأمم المتحدة ومن قبل في مجلس حقوق الإنسان.

7. شارك الأردن في مؤتمر أصدقاء سوريا الذي عقد في تونس، وفي أكثر من مناسبة.

8. استمرار العنف ضد المدنيين في المدن السورية، وساند مطالب الشعب السوري بالحرية والكرامة.

9. وقوف الشعب الأردني إلى جانب أشقائه السوريين منذ بداية الأحداث في درعا، حيث تم استقبالهم وعمل الشعب الأردني عدة اعتصامات لأجل حريتهم وخرج في مسيرات تطالب بوقف مجازر النظام وطالب بفتح الحدود واستقبال الهاربين من الموت الزؤام.

10. الاستجابة الأردنية السريعة لطلب العقيد "حسن مرعي" الذي هبط بطائرته الـ «ميغ 21» في قاعدة الملك حسين الجوية في مدينة المفرق بمنحه اللجوء السياسي.

---

(1)عياد، مرجع سابق

الموقف الثاني: المعارض للثورة

هناك عدة مواقف تشير لعدم وقوف المملكة مع الثورة السورية منها[1]:

1. قناعة صانع القرار في عمان، فإنّ موقف الأردن يتمثل بالحذر من الانجرار إلى سيناريوهات غامضة ورهانات غير مضمونة في التعامل مع هذا الملف الشائك.
2. كثف الأردن من تضييقه على المعارضة والنشطاء السوريين في عمان، واعتقل وهدد أكثر من ناشط، واستبعد آخرين من الأردن.
3. اعتقاد صانع القرار الرسمي الأردني أن أكثر المستفيدين من سقوط القيادة السورية هم جماعة الإخوان المسلمين، مما سيقوي الجماعة بالأردن التي تعيش حالة صراع وتوتر مع السلطة الرسمية.
4. رفض رئيس الوزراء الأردني "عون الخصاونة" لأي تدخل أجنبي من أي نوع في الأزمة السورية.
5. إعلان رئيس الوزراء الأردني "عون الخصاونة" بأن المملكة أبلغت الجامعة العربية رسمياً أنها لن تلتزم بأي نظام عقوبات اقتصادية عربي ضد سورية يمس مصالح الشعب الأردني.
6. رفض الأردن سحب السفير من دمشق أسوة بدول خليجية وعربية كثيرة.
7. أبقى الأردن على حدوده مفتوحة لحركة التجارة بين البلدين.
8. تصدي الأردن بقوة لمحاولات تهريب السلاح عبر أراضيه.

يسير الموقف الأردني حيال الأزمة السورية وتداعياتها على خيط رفيع من التوازنات بين الضغوط المتداخلة بين الخارج والداخل، فالحكومة الأردنية تتفق مع الأجندة العربية والمبادرة التي تصب نحو تنحي الأسد وتأييد العقوبات الدولية، وإن السياسة الأردنية تقاوم الضغوط التي تدفعها للانحياز الكامل لأحد الطرفين المتصارعين، وتسعى جاهدة للاستمرار في مسك العصا من المنتصف، لكنها لا تكتفي بانتظار التطورات، وإنما تستعد لمواجهة أسوأ سيناريوهات التدخل العسكري الأجنبي أو الحرب الأهلية المزمنة وما ينتج عنها من أزمات إنسانية[2].

وأشار الملك عبد الله الثاني ملك المملكة الأردنية الهاشمية إلى موقف الأردن من الأزمة الأردنية من خلال تحذيراته من مخاطر استمرار انسداد أفق الحل السياسي لها على الأمن والاستقرار والسلام في الشرق الأوسط وتداعيات الوضع السوري على دول الجوار والمنطقة ككل جراء تصاعد حدة العنف والاقتتال وتفاقم معاناة الشعب السوري ودفعهم للجوء عن بلادهم، ما شكل تحدياً كبيراً لدول الجوار، خصوصاً الأردن الذي

---

(1) رضوان، خليل، (2012) الأردني نتهج سياسة "مسك العصا من المنتصف" بانتظار سيناريوهات حل الأزمة السورية، **المستقبل**، الاثنين 5 آذار،العدد 4275.

(2)عياد، مرجع سابق

يستضيف نحو 3ر1 مليون منهم على أراضيه، وما يترتب على وجودهم من الأعباء الاقتصادية التي يعاني منها الأردن جراء استضافة اللاجئين والتي انعكست على التوازنات الاجتماعية من جهة، وزادت الضغط على البنية التحتية والخدمات من جهة أخرى، خصوصاً في مدن محافظات شمال المملكة، كما وطالب وزير التخطيط والتعاون الدولي "عماد الفاخوري" المجتمع الدولي إلى اتخاذ موقف أكثر عدالة مع الأردن بسبب خدماته المستمرة للمصلحة العامة الحيوية على المستوى العالمي بالنيابة عن المجتمع الدولي، مما اثر على مستواه الاقتصادي والاجتماعي، وحثّ في كلمة الأردن التي ألقاها في قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2015 والذي عقد في مقر الأمم المتحدة في نيويورك الجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية على تحسين معايير التأهيل للبلدان متوسطة الدخل التي تأثرت بشدة من جراء الأزمات الإقليمية (مثل الأردن)، للحصول على أدوات تمويلية مبتكرة وميسرة، حيث أن للبلدان التي تندرج في هذه الفئة غير مؤهلة لها، وأشار إلى أن الأردن يستضيف اليوم أكثر من 1.4مليون سوري، حيث يقطن 8 % فقط من السوريين في مخيمات اللاجئين، مما يجعل الأردن ثالث أكبر بلد في العالم من حيث حصة الفرد من تلقي اللاجئين، وقد أثر هذا بشكل كبير على الوضع المالي للبلد، حيث يقدر الأثر المالي الشامل للأزمة، بما في ذلك التكاليف المباشرة وغير المباشرة منذ عام 2011، بحوالي 6.6 مليار دولار أميركي[1].

لقد أكد وزير الدولة لشؤون الإعلام الناطق الرسمي باسم الحكومة الدكتور "محمد المومني" على إن مصلحة الأردن في سوريا أن تكون آمنة ومستقرة وقادرة على إبقاء مشاكلها داخل حدودها وان استمرار الأزمة السورية أفضى لتداعيات كبيرة على الأردن تمثلت باستضافة حوالي مليون ونصف المليون سوري على الأراضي الأردنية وما ترتب على ذلك من أعباء اقتصادية ومالية وأمنية واجتماعية، حيث تبلغ تكلفة اللجوء 2.9 مليار دولار سنوياً،إضافة إلى انه يوجد في المدارس الأردنية حوالي 140 ألف طالب سوري، عدى عن التأثيرات على القطاع الصحي والبنية التحتية، ناهيك عن العبء الأمني والعسكري لحماية الحدود التي لا تحميها سوريا من جانبها الحدودي[2].

بنما أطلق وزير التخطيط والتعاون الدولي "إبراهيم سيف" خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية 2015 الهادفة ببعديها الإنساني والتنموي إلى مواجهة الأزمة السورية وآثارها على المملكة، ويبلغ إجمالي التمويل المطلوب لتنفيذ هذه الخطة الوطنية حوالي 2.87مليار دولار أمريكي موزعة لدعم مباشر لموازنة الحكومة بقيمة (1.061) مليار دولار، وتمويل برامج ومشاريع تنسجم مع أولويات وخطط التنمية الوطنية

---

(1) الدستور، عمان، (2015)، وزير التخطيط يحث الجهات المانحة لمضاعفة جهودها التنموية تجاه الأردن، نقلا عن الرابط – **http://www.addustour.com/**

(2) (بترا)، (2015)،الاردن يؤكد موقفه الداعم لحل سياسي للازمة السورية ويحذر من لغة دمشق الاتهامية، **وكالة الأنباء الأردنية:** نقلا عن الرابط: **http://petra.gov.jo/Public**

في القطاعات المتأثرة بتواجد اللاجئين السوريين بقيمة (916) مليون دولار، بالإضافة إلى الحاجة لحوالي (889) مليون دولار لتنفيذ مشاريع وتدخلات إنسانية تستهدف الأردنيين واللاجئين السوريين معاً، وشملت الخطة مشاريع وبرامج تنموية في قطاعات التعليم، والطاقة، والبيئة، والصحة، والعدل، والسكن، والمياه، والنقل، والحماية الاجتماعية، وسبل العيش الكريم، بالإضافة إلى متطلبات دعم الخزينة لتغطية الزيادة الحاصلة على الكلف الأمنية والدعم الحكومي للسلع والمواد المختلفة والخسائر المترتبة جراء تداعيات الأزمة السورية، كما ستغطي الخطة الأنشطة التي تلبي احتياجات اللاجئين السوريين والفئات الأردنية المتضررة من الأزمة السورية[1].

وقد طرح الملك عبدالله الثاني طرح شموليا للتعامل مع الأزمة السورية ومشكلة اللاجئين خلال مؤتمر لندن والذي عقد في 2016/1/7 مبني على 3 محاور رئيسية أولها ضرورة التركيز على دعم خطة الاستجابة الأردنية، وثانيها دعم الفجوة التمويلية التي تعاني منها موازنة الدولة الأردنية، ثالثها طرح موضوع تشغيل اللاجئين من خلال التركيز على جذب الاستثمارات الجديدة.وأضاف الفاخوري خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده رئيس الوزراء امس الاحد في المركز الثقافي الملكي للحديث حول مخرجات مؤتمر لندن للمانحين.وتعهد المجتمع الدولي تعهد بتقديم 8700 مليون دولار خلال السنوات 2016 – 2018 ضمن منح ومساعدات ذات شروط ميسرة وذلك خلال المفاوضات التي اجريت بمؤتمر لندن لدعم دول المستضيفة للاجئين السوريين.

كان الاردن دوماً يرفض الزج بنفسه في الصراع الدائر في سوريا وينادي دوماً بالمجال السياسي ولم يقف إلى جانب النظام أو المعارضة بالرغم من الاتهامات المتكررة له بدعم المعارضة عسكرياً، فقد رفض الاردن قرار جامعة الدول العربية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع سوريا، ولم يغلق الحدود بوجه الفارين من الحرب، إلا أنه يجب التفريق بين عدم التدخل والحفاظ على المصالح الحيوية، ولا يستطيع الاردن النأي بنفسه عمّا يحصل في الصراع الدائر في سوريا لأن تداعياته حتماً ستنعكس عليه، وأن أي حل أو تسوية للأزمة السورية تستوجب أن يكون الأردن جزءاً منها حتى لا يتفاجئ بحلول تكون على حسابه وتعرض المصالح الحيوية الاردنية للخطر[2].

كرّس جنيف2 حدين يتقاطعان مع إجماع دولي سيتحكمان بالموقف الأردني إلى حد بعيد، أولهما: ضرورة دخول الطرفين السوريين المتنازعين في (عملية انتقال سياسي(كما ينص جنيف1(وهذا يرضي المعارضة)، وثانيهما: (محاربة الإرهاب(في سوريا -أي: (التيارات الإسلامية المتشددة- والتي أصبحت جزءًا من الأجندة الإقليمية والدولية، وأجندة دول عربية عدة، وهو ما يطمح إليه النظام السوري.ولكن ليس

(1) الوكيل الاخباري، (2015) الأردن يطلب 2.9 مليار دولار لمواجهة الأزمة السورية، نقلا عن **موقع الوكيل الإخباري**.

(2)عياد، مرجع سابق

من المتوقع أن يخرج الأردن تماماً من سياسة الغموض التي دُفع إليها بفعل مسار الأزمة السورية والمسار الدولي والإقليمي لها، وبالتالي لن تخرج عمّان من دائرة التشكيك في نواياها من قبل دمشق وحلفائها، لأن نتائج جنيف2 وربما ما يليه ليس من المتوقع أن تحسم وجهة الحاجة الإقليمية أو الدولية للدور الأردني المحاذي لسوريا والمشاطئ لأزمتها، فلا يزال الأردن مركزاً أساسياً للمعارضة السورية عسكرياً وسياسياً، ولا يزال الجهة المفضلة والأكثر ائتمانًا من واشنطن والسعودية على أية خطوات تصعيدية محتملة ضد النظام السوري، فالأردن أسير المحور الذي ينتمي إليه والمتمثل بالسعودية وأميركا، ويخشى أن يدفع به أحد الطرفين إلى المزيد من التورط في الشأن السوري دون مسار واضح أو التيقن مما ستؤول إليه الأوضاع هناك[1].

---

(1) شقير، شفيق (2014)، موقف الأردن من الأزمة السورية: غموض بنّاءأ متناقض؟، **مركز الجزيرة للدراسات**، الدوحة.

الفصل الثالث

الصراع في سوريا وانعكاساته على الأمن الوطني الأردني

تشكل الجمهورية العربية السورية الحدود الشمالية للمملكة الأردنية الهاشمية والتي تمتد على طول 375 كم، وتعتبر الأردن البوابة الجنوبية لسوريا باتجاه دول الخليج العربي كما تعتبر سوريا البوابة الأردنية باتجاه كل من تركيا ولبنان؛ وبالتالي فهي تكتسب أهمية جيوإستراتيجية لكل من الأردن وسوريا نظراً لحجم التبادل التجاري بين البلدين، واتسمت هذه الحدود أحياناً بالاستقرار وأحياناً أخرى بالتأزم، وكان الأردن حريصاً على ضبط حدوده، وبقيت كذلك إلى أن اشتعلت الأزمة في سوريا والتي انطلقت من مدينة درعا المحاذية للحدود الأردنية، حيث سحبت القوات السورية جزء كبيراً من قواتها إلى الداخل السوري سواءً كان هذا الانسحاب طوعاً لمساندة القوات السورية في الداخل أو كرهاً بسبب شدة الاشتباكات مع الجيش السوري الحر، ممّا أضطر الأردن لنشر قوات مسلحة إضافية لضبط الحدود.

سيتم تناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول : انعكاسات الأزمة السورية على الأمن الوطني الأردني

المبحث الثاني: انتشار الجماعات المتطرفة في سوريا وأثرها على الأمن الوطني الأردني

المبحث الثالث : الحركات المتطرفة وأثرها على السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمة السورية

المبحث الأول: انعكاسات الأزمة السورية على الأمن الوطني الأردني

يعد الأمن الوطني الأردني الأمن الشامل الذي يؤمن حالة الاستقرار والازدهار السياسي والاجتماعي والاقتصادي والذي يحافظ على سلامة الأردن من أي تدخل خارجي، وبما أن الأزمة السورية أزمة عابرة للحدود وتتسارع وتتضخم ومن السهل تصديرها للخارج بسبب تداخل التركيبة الديموغرافية لدول الجوار، فهي تؤثر تأثيراً مباشراً على الأمن الوطني الأردني نتيجة لتدفق أعداد كبيرة من اللاجئين ومحاولة الهروب من الأزمة داخليا عبر تحويلها إلى أزمة إقليمية كما حدث في لبنان وتركيا، أما انعكاسات الأزمة على الأمن الوطني الأردني فتتمثل فيما يلي[1]:

---

(1) الطريفي، عادل، (2013) العاهل الأردني يحذّر في حوار مع «الشرق الأوسط» من تحول الأزمة السورية من حرب أهلية إلى نزاع إقليمي ومذهبي، نقلا عن الرابط: **https://www.google.jo**

الانعكاسات السياسية للأزمة السورية على الأردن

نظراً لأهمية البعد السياسي في الأمن الوطني، فإن الأزمة السورية من أهم مصادر القلق للسياسة الداخلية والخارجية الأردنية، وهي في صميم عمل الحكومة الأردنية وأولويات جلالة الملك مع الزعماء الدوليين والإقليميين، وأهم الانعكاسات في هذا المجال ما يلي:

1. انشغال الملك "عبد الله الثاني" بشرح أبعاد الأزمة السورية في المحافل الدولية من خلال الزيارات والاجتماعات الرسمية والمؤتمرات، ركز خلالها على البعد الإنساني وعلى حجم المأساة السورية وتبعاتها على الأردن.
2. ركزت الحكومة نشاطها الدبلوماسي على الصعيد الخارجي والداخلي لشرح وتوضيح تداعيات الأزمة السورية على الأردن وما يعانيه من تحديات بسبب قضية اللاجئين، وقد حققت الدبلوماسية الأردنية نجاح في التعامل مع الأزمة رغم التجاذبات والمواقف الإقليمية والدولية حول الأزمة.
3. تعرض الأردن لضغوطات سياسية خارجية لتنفيذ أجندة سياسية بخصوص الأزمة السورية.
4. ظهور حالة من الانقسام بين القوى السياسية مثل لجنة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة، حيث أيّد التيار القومي واليساري الأردني النظام السوري في مقابل موقف التيار الإسلامي الذي أيد المعارضة السورية.
5. تخوفات الحكومة الأردنية من احتمالات سقوط النظام السوري أو بقائه أسهم في إرباك المشهد السياسي الداخلي ومسيرة الإصلاح.
6. التغيرات المتسارعة في البيئة الإستراتيجية والعلاقات الدولية المؤثرة في الأزمة السورية، وخاصة التقارب التركي الإيراني والأمريكي وتداعيات مؤتمر جنيف2 وانعكاساته في السياسة الإقليمية ومنها الأردنية.

الانعكاسات الاقتصادية للأزمة السورية على الأردن

ساهمت الأزمة في المزيد من الضغوط على الوضع الاقتصادي في البلاد الذي يعاني في الأصل من العجز والديون والبطالة، وقد انعكس تأثيرها في المجال الاقتصادي بما يلي[1]:

1. زيادة الطلب على استهلاك الطاقة نتيجة لتدفق اللاجئين السوريين بأعداد كبيرة، مما يحمل الميزانية الأردنية تكاليف باهظة أدت إلى زيادة المديونية الأردنية إلى درجة عالية جداً .

(1) الطريفي، عادل، مرجع سابق.

2. تراجع قطاع النقل البري، وتراجع حجم تدفق البضائع بين البلدين، وخاصة تجارة الترانزيت من المنتجات الزراعية الأردنية التي تضررت بشكل كبير، حيث بلغت الخسارة في هذا القطاع نحو ما يزيد على 100 مليون دينار أردني[1].
3. تفاقم المشكلة المائية والحاجة لتوفير مصادر مائية جديدة، بالإضافة إلى خدمات الصرف الصحي التي تعتبر من الضروريات، حيث تتطلب إعادة تأهيل ورفع القدرة الاستيعابية لها.
4. يشكل توفير الخدمات الصحية والعلاجية للأشقاء السوريين مجاناً للمسجلين لدى المفوضية عبئاً كبيراً على الموازنة وعلى النظام الصحي في المملكة، إضافة لتقديم المطاعيم المضادة للأمراض المعدية والسارية، وعليه فإن القيمة الإجمالية تصل إلى 42 مليون دولار أميركي[2]
5. يزيد منافسة السوريين للعمالة الأردنية في قطاعات مختلفة من نسبة البطالة في الأردن، حيث يعيش عدد كبير من اللاجئين خارج المخيمات المخصصة لهم، وتضم هذه النسبة عمالة تتمتع بكفاءة ومزايا تنافسية عالية، ويقدر عدد الأطفال السوريين العاملين في الأردن 30,000 طفل[3]
6. تحمل الميزانية الأردنية مبالغ طائلة نتيجة الدعم الحكومي للسلع الرئيسية، علماً بأن الدعم السلعي للاجئين بلغ130 مليون دينار[4]
7. حصول الأردن على بعض التسهيلات والمساعدات من بعض الجهات المانحة والبنك الدولي

الانعكاسات الاجتماعية للأزمة السورية على الأردن

يتضح تأثير الأزمة السورية على البعد الاجتماعي والتعليمي من خلال ما يلي:

1. التغير الديمغرافي للسكان وخاصة المناطق الحدودية، يؤثر على التركيبة السكانية والضبط المجتمعي مما ينعكس سلباً على الأمن الأردني.
2. استقبال الطلبة السوريين في المدارس الحكومية وبأعداد كبيرة انعكس بشكل سلبي على نوعية التعليم نتيجة لاكتظاظ الغرف الصفية وعودة نظام الفترتين في المدارس، حيث بلغ عدد الطلبة السوريين في الأردن لعام 2012 55 ألف طالب(5)، أما في عام 2013 فقد وصل عدد الطلبة السوريين في المدارس الحكومية إلى 87 ألف و600 طالب(6)، وعليه فقد قامت الوزارة بافتتاح 18 مدرسة مخصصة للطلبة السوريين.

---

(1) تقرير مركز الشرق الأوسط للدراسات،2013/10/6

(2)جريدة الدستور،2013/10/9

(3) تقرير منظمة اليونسيف،2013/10/12

(4) وكالة الأنباء الأردنية بترا،2013

(5) الطريفي، عادل، مرجع سابق.

(6)الشمري، مرجع سابق، ص 384.

3. أثّر ارتفاع أجور الشقق والمساكن في الأحياء الشعبية والمناطق ذات الدخل المحدود بشكل إيجابي في تحسين دخل شريحة من المجتمع الأردني، كما أثر بشكل سلبي على المجتمع المحلي بحيث أصبح من الصعب إيجاد مساكن للأردنيين الراغبين بالسكن وإن وجد فهو مرتفع جداً.
4. ظهور ممارسات وسلوكيات لدى اللاجئين وخاصة في مخيم الزعتري، ويظهر ذلك من خلال النشاطات التي تمارس داخل المخيم وبدون أية رقابة، إذ أن هناك انتشار للعصابات داخل المخيم، حيث يوجد لكل شارع مسئول يقوم على تنظيم الأعمال داخل منطقته وفقاً لمصالحه الشخصية أو مصالح الجهة التي تدعمه(1)
5. ظهور الكثير من المخالفات بين السوريين في المخيم كانتشار المخدرات والدعارة والسرقة(2) ، وانتشار الزواج القصري، مما شكّل تحدياً أمنياً للأردن إذا لم يتم اتخاذ الإجراءات المناسبة لضبط الأمور داخل المخيم، وعدم السماح لها بالتمدد خارجه.
6. انتشار الأمراض المعدية وخاصة الكبد الوبائي والايدز وغيرها في مخيمات اللاجئين والخوف من انتشارها خارج المخيمات تهدد المجتمع الأردني.
7. عكست الأزمة ناحية ايجابية وهي التفاف الأردنيين بكافة مكوناتهم وأطيافهم الشعب والحكومة والسلطة التشريعية والأحزاب وتضامنهم حول القضايا المؤثرة على الأمن الوطني الأردني.
8. كشفت الأزمة عن ضعف الإعلام الأردني وخاصة الإعلام الرسمي، حيث لم يبرز حجم المعاناة والتأثير الذي يواجهه الأردن نتيجة أزمة اللاجئين السوريين.

الانعكاسات الأمنية للأزمة السورية على الأردن

يعتبر البعد الأمني من أهم مقومات الأمن الوطني الأردني، حيث لا يمكن فصل الأمن عن التنمية لأن كلاهما مرتبط بالآخر فلا تنمية بدون أمن والعكس صحيح، أما انعكاسات الأزمة السورية على الجانب الأمني فتتمثل بالآتي:

1. تفاقم عمليات تهريب الأسلحة والمخدرات وغيرها من الممنوعات إلى الأردن بسبب العمليات وعدم سيطرة النظام السوري على الحدود، حيث يتم بشكل يومي ضبط كميات من السلاح وأجهزة اتصال لا يستهان بها[3] كذلك تم ضبط 6 مليون حبة مخدرات من قبل قوات حرس الحدود وحدهم[4]

---

(1) تقرير اندرو هاربر،2013/5/30.

(2) تقرير الشؤون الانسانية،5/14/ 2013

(3) مقابلة وزير الداخلية مع جريدة الرأي الأردنية، 2013/9/15

(4) قائد قوات حرس الحدود، 2013/11/19

2. وجود تنظيمات إرهابية متشددة متسللة تدخل إلى الأردن بصفة لاجئين وتنشر أفكارها ووجود مؤيدين لها وكذلك إمكانية زرع خلايا نائمة في الداخل الأردني باستخدام اللاجئين والتنظيمات يؤثر سلبا على منظومة الأمن الأردني.
3. ارتفاع معدلات الخروق الأمنية والتخوف من ازدياد نسبة الجريمة لا سيما وان الأعداد الكبيرة من اللاجئين تتطلب جهوداً أمنية في المخيمات وخارجها.
4. التحديات الأمنية التي يفرضها وجود حزب الله والتنظيمات الإيرانية في داخل سورية، وانتشار العديد من الجماعات الإسلامية والجهادية خاصة في جنوب سوريا.
5. حدوث اختلال كبير في ميزان القوى الإقليمي لصالح إسرائيل، وهو ما سيترك أثره الكبير على أمن المنطقة.
6. التأثير المباشر وغير المباشر للعمليات العسكرية بين قوات النظام والمعارضة، خصوصاً تلك القريبة أو المتاخمة للحدود، حيث تتعرض الأراضي والقرى الأردنية لسقوط القذائف وإطلاق النار المتبادل بين أطراف النزاع مما يؤدي لخسائر مادية وبشرية.
7. تدفق اللاجئين وانتشارهم وظروفهم أدى إلى رفع درجات التأهب والإنذار لدى الأجهزة العسكرية والأمنية وحالة الاستعداد التي لها تأثير على برامج الوحدات والمرتبات إضافة إلى الكلفة العالية، حيث يبلغ معدل الجهد المبذول من قبل قوات حرس الحدود وحدهم 250آلية و 856 فرد وضابط يومياً لحراسة الحدود ونقل اللاجئين[1]
8. بيان قدرة واحترافية القوات المسلحة الأردنية في التعامل مع الأزمة السورية.

بالرغم من الانعكاسات السلبية التي أفرزتها الأزمة السورية على الأردن، إلا أنها عكست آثار ايجابية أيضاً، فقد أثرت الأزمة في تغيير الكثير من أفكار الأردنيين وقناعاتهم بأن الأمن أهم عنصر في الحياة وانه سبب الكرامة الإنسانية والرفاه الحقيقي، وبينت الأزمة أن التكوين الديمغرافي السكاني في الأردن نقطة قوة على عكس الكثير من الدول التي أصبح التكوين الديمغرافي والأيديولوجي مصدر قلق وتهديد لأمنها الوطني، مما يدل على وعي وثقافة الشعب الأردني، فقد عكس الموقع الجغرافي للأردن ومواقفه القومية والعروبية والأزمات التي مرت بالإقليم آثار سلبية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي الأردني ووضعت الأمن الوطني الأردني أمام تحديات كبيرة منذ تأسيس الدولة، فقد ألقت الأزمة السورية بضلالها على الأردن وخاصة أزمة اللاجئين وبأعداد هائلة تفوق كل امكانياته، وتعتبر التحدي الأكبر للأمن الوطني الأردني في كافة المجالات الإقتصادية والإجتماعية والأمنية. فدخول تنظيمات ذات أيدولوجيات مختلفة للقتال مع طرفي الصراع يجعل من الأزمة صراع مذهبي وطائفي، واتساع دائرة الصراع بين أكثر من جهة

(1) قائد قوات حرس الحدود، 2013/11/19

ومنظمة، الأمر الذي يؤدي الى زيادة الأعباء والتحديات للأمن الوطني الأردني.

تعتبر الأزمة السورية في الحاضر وعلى المدى المتوسط والبعيد من أكثر التحديات التي تواجه الأمن الوطني الأردني نظراً لتعقيداتها الداخلية والتجاذبات الدولية حولها مما يصعب التكهن بما ستؤول اليه نتائجها، وحتى لو تم الحسم لأحد الأطراف ستبقى المنطقة بحالة عدم استقرار لفترة طويلة .

المبحث الثاني: انتشار الجماعات المتطرفة في سوريا وأثرها على الأمن الوطني الأردني:

بلغ عدد الجماعات المسلحة المعارضة في سوريا أكثر من 1000 جماعة، ينتمي إليها أكثر من 100 ألف مقاتل على الأقل وتتفاوت في الحجم والتأثير والتحالفات المعقودة فيما بينها ومن الفصائل المقاتلة ما يلي[1] :

1. **الجيش الحر:** يعتبر الجيش الحر من أول الفصائل المقاتلة، ويحظى الجيش الحر بدعم دولي واعتراف من قبل الولايات المتحدة وأوروبا، وبدعم تسليح من قبل دول الخليج وبخاصة السعودية، بينما لا زالت الولايات المتحدة تبدي تحفظًا حول دعم مقاتلي الجيش الحر بأسلحة حاسمة خوفًا من وصولها إلى مقاتلي تنظيم القاعدة ويضم كلاً من:

أ- هيئة أركان الجيش الحر: نشأت هيئة أركان الجيش الحر بهدف حماية المتظاهرين السلميين من بطش الشبيحة والقوات النظامية، ومع اشتداد المواجهات وتطورها بدأت تأخذ مهام قتالية مباشرة، وتأسست في أغسطس عام 2011 من ضباط منشقين عن الجيش السوري يقودهم العميد "رياض الأسعد"، وتوسعت في ديسمبر 2012، بضم ألوية جديدة، ويرأس الهيئة اللواء سليم إدريس، والذي تمت الإطاحة به لصالح "عبد الإله البشير"، ويتكون الجيش الحر من عدة ألوية، كل لواء منها يضم مجموعة من الكتائب، أهم هذه الألوية هو لواء شهداء سوريا بقيادة "جمال معروف" وتأسس في نوفمبر 2011 وغير اسمه منتصف عام 2012، وتتركز عملياته في الشمال الغربي ولا يحمل أيديولوجية محددة، وهناك أيضاً لواء أحرار سوريا الذي يرأسه اللواء "قاسم الدين"، الطيار السابق في القوات الجوية السورية، والذي يعمل في مدينة الرستن شمال سوريا.

ب- جبهة تحرير ثوار سوريا : تأسست جبهة تحرير ثوار سوريا في سبتمبر 2012 من تحالف أكثر من فصيل مسلح، وتعتبر من أكبر الفصائل المقاتلة داخل سوريا؛ حيث يبلغ عددها حوالي 35000 مقاتل وتضم العديد من الألوية ومنها: ألوية الفاروق، والفاروق الإسلامي، ولواء التوحيد، ولواء الفتح، ولواء الإسلام، وصقور الشام، ومجلس ثوار دير الزور، وتعترف بقيادة هيئة الأركان ولكنها تتحفظ على الدعم الغربي،

(1) العجمي، ظافر محمد، (2015)، التحالف العسكري الإسلامي في زمن الهياكل العسكرية، نقلا عن الرابط: http://studies.aljazeera.net/

وترتكز الجبهة في إدلب ودمشق وحلب وحماة ودير الزور، وتُشكّل معظم القوة القتالية لهيئة الأركان العامة، ويقودها أحمد عيسى وتضم مجموعة ألوية أهمها[1] :

أولاً: لواء صقور الشام ويبلغ عدد مقاتليه 10000 مقاتل تقريباً، وينشط في شمال غربي إدلب ويمتد إلى حلب ودمشق ويقوده أحمد عيسى قائد جبهة تحرير سوريا بنفسه، أما الثاني فهو لواء التوحيد ويقدر عددهم حوالي 8000 مقاتل، يرأسهم عبد العزيز سلامة ميدانيًّا وعسكريًّا بعد مقتل قائده العسكري عبد القادر صالح في نوفمبر 2013 ويعتبر من أهم القوى في حلب، وتأسس عام 2012 وانضم لجبهة ثوار سوريا في يناير 2013 ولا يعترف اللواء بالائتلاف الوطني السوري وينحو منحى إسلاميًّا في غالبه، أما اللواء الثالث فهو لواء الفتح و يتمركز في مدينة حلب وضواحيها، وفي الحسكة والرقة شرقي البلاد.

2. **كتائب مستقلة على صلة بالجيش السوري الحر ولا تتبع بالضرورة هيئة الأركان**

لا تحظى هذه الألوية بدعم كبير، والكثير منها يقاتل بجهود ذاتية ويحظى بعضها بدعم قطري أو تركي أو ربما سعودي، ومن هذه الألوية ما يلي:

أ- ألوية أحفاد الرسول : تأسست عام 2012 من ائتلاف 40 فصيل مسلح ذو توجه إسلامي، وتقدر أعدادها بحوالي 7000 مقاتل وتتمركز في إدلب بشكل كبير، وعلاقتها جيدة مع هيئة الأركان العامة ويُعتقد في تلقيها دعماً قطريًّا، وتعرض اللواء لهجمات شرسة من مقاتلي الدولة الإسلامية (داعش) أجبرهم على مغادرة الرقة.

ب- جبهة الأصالة والتنمية: تعد جبهة الأصالة والتنمية عبارة عن تحالف إسلامي يتكون من 13000 مقاتل ينشط في جميع أنحاء سوريا ويتمركز بشكل أكبر في حلب ودير الزور.

ج- هيئة دروع الثورة: تأسس عام 2012 وهو تحالف ذو صلة بهيئة الأركان، نشأ بدعم من الإخوان المسلمين ويصنف نفسه كتحالف إسلامي ديمقراطي ويعترف بتلقيه الدعم من قبل الإخوان المسلمين.

د- لواء شهداء اليرموك: تأسس في محافظة درعا في أغسطس/آب 2012 بعد دمج ثماني وحدات صغيرة، ويعمل على الحدود قرب هضبة الجولان ويقوده "بشار الزغبي".

هـ-كتائب الوحدة الوطنية: تأسست هذه الكتائب في أغسطس 2012 وتضم حوالي 2000 مقاتل يتمركزون في إدلب ودرعا ودير الزور، ويُعتقد في انتمائهم للطائفة العلوية[2].

---

(1) العجمي، ظافر محمد، مرجع سابق.

(2) الطريفي، عادل، مرجع سابق.

3. **الجبهة الإسلامية:** تأسست الجبهة الإسلامية في نوفمبر 2013 من ائتلاف 7 جماعات مسلحة، وهي تحمل توجهاً إسلاميًّا ولها قبول واسع سواء من مقاتلي ألوية هيئة الأركان أو من جماعات تنظيم القاعدة، وتلعب الجبهة الإسلامية دوراً بارزاً في عمليات الوساطة بين الطرفين، ويقول قادتها إن هدفهم هو توحيد جميع الفصائل المقاتلة داخل سوريا وتوجيه جهودها نحو قتال نظام الأسد، ويرأس الجبهة الشيخ أحمد عيسى وتضم كلاً من جيش الإسلام وحركة أحرار الشام وأنصار الشام ولواء الحق ولواء التوحيد إضافة إلى الجبهة الإسلامية الكردية، ويعتقد في تلقي الجبهة دعماً سياسيًّا وعسكريًّا من قبل المملكة العربية السعودية[1] .

أ-جيش الإسلام: تشكّل جيش الإسلام في سبتمبر 2013 من اتحاد 50 فصيلاً مسلحاً ويرأسه زهران علوش ويضم أكثر من 30 لواء منها لواء فتح الشام، لواء توحيد الإسلام ولواء الأنصار ويعتقد أن جيش الإسلام يتلقى دعمًا سعوديًّا للحد من نفوذ القاعدة، ويُعتبر لواء الإسلام هو المكون الرئيسي لجيش الإسلام بتعداد حوالي 9500 مقاتل، تأسس عام 2011 ويعد مسئولاً عن تفجير مكتب الأمن القومي في بغداد في يوليو 2012 في أكبر عملية اغتيال لقيادات أمنية نظامية منذ بدء الأحداث في سوريا وعلى رأسهم وزير الدفاع وصهر الرئيس الأسد، ويتركز نشاط لواء الإسلام في الغوطة الشرقية.

ب- الجبهة الإسلامية السورية (حركة أحرار الشام الإسلامية): تأسست في ديسمبر 2012 من تحالف لـ12 كيانًا مسلحًا ويترأسها حسان عبود "أبو عبد الله الحموي"، وتضم حركة أحرار الشام، والتي تتكون من 30 ألف مقاتل وتقوم بعملياتها في جميع أرجاء سوريا، كما أنها تضم عدداً من الحركات مثل لواء الحق في حمص، أنصار الشام في إدلب، جيش التوحيد في دير الزور، ولواء مجاهدين الشام في حماة، وهي ليست عضوًا في هيئة الأركان لكنها تتعامل معها على الأرض كما تبدي تعاونًا مع فصائل تنظيم القاعدة، وهي جبهة إسلامية ولكنها إقليمية؛ حيث يتركز نشاطها داخل سوريا.بدأت الجبهة بنشاطها عام 2011 بلواء أحرار الشام قبل أن يتم تشكيل الجبهة الإسلامية عام 2012، وفي عام 2013 أعادت تشكيل نفسها مرة أخرى تحت اسم حركة أحرار الشام الإسلامية وتتميز بتطور تقني نوعي عن مثيلاتها؛ حيث تستخدم أجهزة التفجير عن بعد، وتحتوي على قسم تقني للحرب الإلكترونية، كما تقوم بنشاط اجتماعي في حلب والرقة[2].

4. **جبهة النصرة:** تأسست في عام 2011 ويبلغ عدد مقاتليها بين 5000 -7000 مقاتل ويترأسهم أبو محمد الجولاني، وتنشط في 11 محافظة سورية من أصل 14 وبخاصة إدلب وحلب ودير الزور، وتسيطر على مناطق من شمال سوريا ولها نشاط خدمي واجتماعي كبير، وقد رفض الجولاني في إبريل 2013 إعلان أبو بكر البغدادي زعيم الدولة الإسلامية في العراق لضم جبهة النصرة وتمسك

(1) العجمي، ظافر محمد، مرجع سابق.

(2) الطريفي، عادل، مرجع سابق.

بولائه لتنظيم القاعدة الأصلي، مما أبقى الفريقان يعملان على الأرض بشكل منفصل، وتُعدُّ جبهة النصرة أحد أهم الفصائل المقاتلة في سوريا على المستوى الميداني.

1. الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)

نشأ تنظيم داعش ودولة الخلافة نتيجة لتشكل ما يعرف باسم الصحوات في أواخر عام 2006، وهي تجمعات عشائرية سنية أنشئت في أغلبها لمواجهة تنظيم القاعدة في العراق، وقامت قوات الاحتلال الأمريكي بدعمهم بالمال والسلاح سواء بطريقة مباشرة أو عبر الحكومة العراقية، وقد برز الجيش الأمريكي ذلك بوحدة الهدف المشترك الذي يجمعه وهذه المجالس، خاصة ما يتعلق بمحاربة تنظيم القاعدة، ونجحت بالفعل في تقليل نفوذ التنظيم، إلا أن بعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق 2011، بدأ رئيس الوزراء العراقي السابق "نوري المالكي" يعامل مجموعات الصحوات على أنها إرهابية، واضطهدهم ولم يدفع لهم رواتبهم، في تلك الأثناء من سياسات المالكي الطائفية للسنة، انتهز التنظيم الفرصة في أن يكسب مجموعات كبيرة من مجاهدي السنة لصفوفهم، وأيضاً شملت خطة التنظيم الاستحواذية على الجانب السني، القيادات السنية العسكرية الكبرى في الجيش التي همشت أو تم فصلها منه، والاستفادة من تلك الخطوة تحديداً ظهر في دخول قوات داعش للموصل في 10 يونيو 2014، وفرار قوات الجيش العراقي أمامهم، مخلفين ورائهم أسلحتهم وعتادهم، رغماً عن التفاوت بين أعداد قوات الجيش وقوات داعش، إلا أن ذلك الفرار تم إنهم تعرفوا على قياداتهم القدامى، ولأن السياسات الطائفية التي اتبعها المالكي كرست عندهم الانتماء للعراق كوطن(1)، وبلورت النزعة الطائفية بدلاً من الدافع الوطني، فقد تمكن تنظيم الدولة الإسلامية في أغسطس 2013، من استعادة قدراته وتنظيم صفوفه في العراق، وقد توسع مجدداً في المناطق التي طرد منها سابقاً خلال نشاط عمليات الصحوة، الأمر الذي أبا بكر البغدادي في 9 ابريل 2013، يعلن عن قيام تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وهو المشهد الذي برز في عام 2014 أن داعش أصبحت منظمة قوية للغاية ومرنة، قادرة على شن عمليات ضد أهداف حيوية منتقاة على مساحات واسعة تمتد من بغداد للسواحل السورية(2).

2. جذور تنظيم داعش

---

(1) الطريفي، عادل، مرجع سابق.

(2) العجمي، ظافر محمد، مرجع سابق.

عمل تنظيم داعش الدولة الإسلامية في العراق تحت اسم التوحيد والجهاد منذ عام 2003، وكان يترأسه "أحمد فضيل الخلاليه" المعروف باسم "أبو مصعب الزرقاوي"، الذي التقى "أسامة بن لادن"، زعيم تنظيم القاعدة، ولكنه اختلف معه حول بعض التوجهات الخاصة بالعمل الجهادي، وتؤكد مصادر استخباراتية متعددة أن أبا مصعب الزرقاوي مؤسس التنظيم، قد تسلل من أفغانستان إلى شمال العراق عبر إيران، وقد اعتمد التنظيم في بداية نشأته على فلسطينيين وسوريين، وأصبح اسمه تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، الذي أعلن عنه أبو مصعب الزرقاوي في 8 أكتوبر 2004، كامتداد لتنظيم القاعدة المركزي، وانظم إليه تنظيم شوري المجاهدين، وتدفق عليه المتطوعين من جنسيات مختلفة من آسيا والشيشان وبنجلاديش والهند وباكستان وعدد من الدول العربية، وذلك بالإضافة إلى الجهاديين من أوروبا، وكان المجاهدين ينتقلون إلى العراق عبر سوريا [(1)]

تُعدُّ (داعش) أكثر الفصائل السورية تطرفًا وتخوض حرباً ضروساً ضد الفصائل المعارضة الأخرى ويقدر مقاتليها بين 3000 -5000، وبعد رفض جبهة النصرة الانضمام لتنظيم أبو بكر البغدادي، تم الإعلان عن وجود الدولة رسميًّا في أغسطس 2013 ومعظم مقاتليها من الأجانب،وتستهدف بعملياتها المدنيين، وترتكب مذابح جماعية بحق العزل وتنشط بشكل رئيس في المحافظات الشمالية والشرقية خصوصًا حلب وإدلب والرقة، وكان ظهور داعش على الساحة مرتبطًا بشكل كبير ببداية الاقتتال بين فصائل المعارضة، مما دفع كثيرًا من المحللين للقول بتلقي داعش دعماً من قِبَل مقربين للأسد من أجل تشتيت صف المعارضة السورية التي تفرغت لقتال داعش، ونشرت الصحف العالمية ومنها ديلي ميل تقارير عن تلقي داعش لدعم من إيران وقوى أخرى مقربة من نظام الرئيس بشار الأسد، ويعد جيش المجاهدين والأنصار من أبرز الفصائل المحسوبة على الدولة الإسلامية حيث تأسس في مارس 2013 من ائتلاف للمقاتلين الأجانب أغلبهم من القوقاز ويتركز في حلب وحماة، يرأسه عمر الشيشاني وهو محسوب على الدولة الإسلامية[(2)].

3. جيش المجاهدين

يتكون جيش المجاهدين من ثماني جماعات سورية مقاتلة، بدأت بشن حملة على الدولة الإسلامية في العراق والشام وهو ما دفع كثيرًا من المراقبين إلى الاعتقاد أن داعمين خليجيين شكلوه للتصدي للجماعة المتشددة، ويعتبر جيش المجاهدين الذي يقول إن عدد مقاتليه خمسة آلاف تنظيماً إسلاميًّا معتدلاً، ومعظم الفصائل التي انضمت إليه صغيرة نسبيًّا ولا يُعرف الكثير عن هذا التنظيم الجديد، إلا أن جيش المجاهدين

(1)عمرو هاشم ربيع، التقرير الاستراتيجي العربي، 2015، القاهرة، **مركز الدراسات السياسات والاستراتيجيات**. ص191.

(2) الطريفي، عادل، مرجع سابق.

وجبهة ثوار سوريا يقودان الحملة على الدولة الإسلامية في العراق والشام والتي بدأت في كثير من مناطق سيطرة المعارضة في شمال سوريا وشرقها[(1)].

ثانيًا: الفصائل المقاتلة في صفوف النظام

هناك فصائل تقدم الدعم العسكري للنظام السوري بصورة أو بأخرى ومن أبرزها ما يلي:

1- حزب الله

أكد السوريون على مشاركة حزب الله في قمع ثورتهم على النظام خلال عام 2011، لكنّ لم يكن هناك دليلاً على ذلك، إلا أن بدأت جثث قتلى حزب الله بالوصول إلى لبنان، ولم يقر الحزب رسميًّا بمشاركته بالحرب إلا عند بدء معركة القصير في مايو 2013، واستمر تكتم قادة الحزب على تورطه رغم استمرار تشييع جنازات القتلى حتى أكتوبر 2012 عندما سقط أحد أبرز قياديي الحزب في سوريا ويدع "محمد حسين الحاج ناصيف" الملقب "بأبي عباس"، مما جعل الحزب يعلن عن وفاته وشارك قادته في تشييعه، حتى جاءت معركة القصير في مايو 2013 حين أعلن السيد حسن نصر الله مشاركة الحزب فيما وصفه بدحر ما أسماه التمرد والإبقاء على نظام بشار الأسد، معلنًا أن (سوريا هي ظهر المقاومة وسندها، والمقاومة لا تستطيع أن تقف مكتوفة الأيدي وتسمح للتكفيريين بكسر عمودها الفقري).

وأشار جيفري وايت في دراسة له، إلى أن مقاتلي الحزب إضافة للمقاتلين الشيعة الأجانب يتخذون من المزارات ومكاتب المرجعيات الشيعية والأحياء الشيعية في دمشق وينطلقون منها لشن هجماتهم ضد المدنيين وضد مقاتلي الجيش الحر، وأن دور حزب الله قد تغير من مجرد تقديم الدعم بالمشاركة مع الحرس الثوري الإيراني إلى المشاركة بشكل فعلي في القتال بأعداد ليست قليلة بما يشمل عمليات الإعدام الميداني في مدينة القصير والنبك، إضافة إلى جريمة حصار مدن وبلدات جنوب العاصمة، وأبرزها بيت سحم وببيلا التي كانت قوات الحزب مشاركة فيها[(2)].

2- فيلق القدس

وهو فرع العمليات الخارجية التابع للاستخبارات الإيرانية، ويشرف عليه قاسم سليماني، رئيس جهاز الاستخبارات الإيراني، ويعتقد أنه يشرف على قيادة عمليات النظام في سوريا، وهناك 50-70 من مقاتلي فيلق القدس يديرون الأنشطة في سوريا بهدف جمع المعلومات الأمنية وإدارة المسائل اللوجيستية في

(1) دياب، احمد (2014)، المواقف العربية والاقليمية من ازمة العراق بعد صعود داعش، **مجلة شؤون عربية**، عدد 159، ص 56.

(2) العجمي، ظافر محمد، مرجع سابق.

المعارك التي يخوضها النظام في الحرب، ما أن هناك أكثر من 10.000 عنصر من الحرس الثوري إضافة لعناصر في النظامية (الباسيج) والمقاتلين المتحدثين بالعربية التابعين للميليشيات الشيعية العراقية[1].

3- عصائب شيعية أخرى

تقاتل هذه العصائب تحت إمرة الحرس الثوري الإيراني مقابل المال (حوالي 500 دولار للمقاتل) أهمها[2]:

- عصائب أهل الحق، بقيادة الشيخ قيس الخزعلي، وعديدها 500 مقاتل.
- كتائب حزب الله العراق، بقيادة الحاج هاشم أبو آلاء الحمداني، وعددها 600 مقاتل.
- كتائب سيد الشهداء بقيادة الحاج أبو مصطفى الشيباني، وعددها 400 مقاتل.
- حركة النجباء، بقيادة الشيخ أكرم الكعبي، وعددها غير معروف عددًا، فيلق الوعد الصادق، بقيادة الحاج أبو علي النجفي محمد التميمي، وعددهم 2000 مقاتل، وهو الأكبر.
- سرايا طلائع الخرساني، بقيادة السيد علي الياسري، وعددها 200 مقاتل.
- قوات الشهيد محمد باقر الصدر، بقيادة الحاج أبو مهدي المهندس جمال جعفر، وعددها 300 مقاتل.
- لواء أبو الفضل العباس، بقيادة الشيخ أمجد البهادلي، وعدده 500 مقاتل.
- لواء الإمام الحسين، بقيادة أبو شهد الجبوري، وعدده 150 مقاتلًا.

ثالثًا: فصائل تحاول التزام الحياد في المواجهات الدائرة في سوريا

تعتبر الأكراد المشتتين بين دعم الحكومة ودعم المعارضة من أبرز الفصائل التي تحاول التزام الحياد في المواجهات الدائرة في سوريا، وأهم الفصائل الكردية المقاتلة هي وحدات حماية الشعب الكردي وهي الجناح العسكري لحزب الاتحاد الديمقراطي، وهو موالٍ لحزب العمال الكردستاني بزعامة عبد الله أوجلان، وإن الحزب حاول إبقاء الأكراد خارج الصراع، إلا أن المواجهات اندلعت بين قوات الحماية الشعبية وقوات النظام السوري من حين لآخر حتى نوفمبر 2012، حين بدأت قوات الحماية في الاشتباك مع

---

(1) الطريفي، عادل، مرجع سابق.

(2) دياب، احمد، مرجع سابق، ص57.

فصائل المعارضة في صراع على المدن الحدودية، ووجهت الحكومة التركية والمعارضة السورية الاتهامات لقوات الحماية الكردية بالتعاون مع نظام الأسد[1].

يشير الواقع الميداني في سوريا إلى أن التنظيمات العسكرية الجهادية اكتسبت وزناً وثقلاً ميدانيًّا كبيراً في إطار المعارضة العسكرية السورية؛ حيث إن قدرة جبهة النصرة وتنظيم دولة الإسلام في العراق والشام في الحصول على المقاتلين الأجانب، ووجود شبكات دعم لها في أوروبا وغيرها من المناطق، فضلاً عن خبرتها في تصنيع القنابل؛ يدل على أنها تمتلك القدرة على تخطيط وتنفيذ عمليات لها فاعليتها ضد النظام، ويتيح لها حضوراً ميدانيًّا قويًّا مقارنة بغيرها من التنظيمات، حيث يقدر عدد المقاتلين الأجانب في سوريا بما يتراوح بين 5 – 10 آلاف مقاتل، ويقدر عدد الجنسيات الأوروبية بحوالي 1200 جنسية، في حين أن هناك أعددًا أقل من المقاتلين جاءت من البلقان، وكندا، والقوقاز، وجنوب آسيا، وإفريقيا جنوب الصحراء، والولايات المتحدة، بل إن بعض التقديرات تذهب إلى أن عدد المقاتلين الأجانب الذين سافروا إلى أفغانستان للجهاد في الفترة من 1980 – 1992 يقدر بما يتراوح بين 5 – 20 ألف مجاهد، وبالتالي فإن وصول ما يتراوح بين 5 – 10 آلاف مقاتل أجنبي إلى سوريا في 18 شهراً فقط، يوضح تحول سوريا إلى ساحة للجهاد[2].

وبالرغم من وجود تنظيمات تلتزم بخط الإخوان المسلمين، خاصة (كتائب الفرقان وغيرها)؛ إلا أن هناك كتائب أخرى تابعة لها تنتشر ضمن تكتلات الفصائل الجهادية الأخرى، وهو ما يكشف عن مخطط الإخوان المسلمين السوريين لامتلاك التأثير داخل قطاعات متعددة في التنظيمات الجهادية السورية على اختلافها، والحرص على التواصل معها، وإلى جانب ذلك، تنزع الجماعات الجهادية في سوريا لإتباع تكتيكات تهدف لكسب ودّ وتعاطف السكان المحليين، مثل: تقديم المساعدات الإنسانية، وتوفير الأمن، وإنشاء مكاتب مخصصة لذلك، وهو ما ساعد هذه الجماعات في الحفاظ على دعم السكان المحليين.

تثير المواقف الأيديولوجية للمعارضة العسكرية السورية الكثير من الإشكالات النابعة بالضرورة من غياب جسم موحد جامع لها، فهناك تشكيلات وكتائب كثيرة يمكن تقسيمها إلى تيارين أساسيين هما: القوى ذات الميول العلمانية؛ أي المجالس العسكرية، والكتائب الإسلامية، ويوجد داخل كل معسكر من التنوع والتباين الفكري والعقائدي ما يلغي أي وحدة أيديولوجية للمعارضة المسلحة، وهو ما يفتح الباب أمام خلافات فكرية قد تتجلى نتائجها بوقائع ميدانية ملموسة[3].

---

(1) العجمي، ظافر محمد، مرجع سابق.

(2) الطريفي، عادل، مرجع سابق.

(3) دياب، احمد، مرجع سابق، ص59.

أ. الطروحات الأيديولوجية للمجالس العسكرية

لم تتصَّد المجالس العسكرية أو الفصائل المكونة لها للقضايا الأيديولوجية بشكل محدد أو تطلق برامج سياسية واضحة، وبكلمة أكثر دقة، فإن المكون الفكري أو الأيديولوجي الناظم لعمل المجالس العسكرية هو أقرب لمبادئ عامة جرى طرح معظمها على لسان قياداتها في إعلان التأسيس، ومن أهم ما تُجمع عليه المجالس العسكرية، هو تأكيدها على عدم الانتماء لتيار سياسي أو عقائدي معين، والتعامل بمسؤولية مع المجتمع الدولي،تضمن حقوق جميع مواطنيها وحرياتهم(1).

يمكن تفسير تبني المجالس العسكرية لهذا الخطاب برغبتها في إبراز نفسها بديلاً موثوقاً يمكن التعامل معه من قبل الخارج؛ كما يشير هذا الخطاب العام إلى غياب الأفق السياسي لدى هذه المجالس وعدم امتلاك قادتها رؤية سياسية محددة يمكن التعبير عنها بلغة فكرية متماسكة، ويعود السبب في ذلك إلى أن جميع الضباط المنشقين هم من منتسبي جيش النظام، الذي سيطرت عليه مدرسة البعث الفكرية لنحو نصف قرن، وحاول قادة المجالس العسكرية تمييز أنفسهم عن الجماعات الإسلامية وخطابها الديني، باستثناء القيادة المشتركة للمجالس العسكرية الثورية التي دعت إلى إقامة دولة سورية مستقلة بهويتها العربية الإسلامية الوسطية القائمة على العدل والمساواة واحترام حقوق الإنسان والأقليات العرقية والدينية، والالتزام بالعهود والمواثيق الدولية والعربية والإقليمية وبما لا يخالف الشريعة الإسلامية(2)وتعاني المجالس العسكرية من ضعف الترويج لأفكارها، نظراً لغياب أدوات التواصل مع القاعدة الشعبية، وقلة وعيها بأهمية هذا الموضوع، وفضلاً عن افتقادها إلى شخصية كاريزمية قادرة على الحشد والترويج لرؤية سياسية شاملة يتبناها الشارع المعارض(3).

ب. الطروحات الأيديولوجية للكتائب الإسلامية

على الرغم من أن الكتائب الإسلامية تعتمد الشريعة إطاراً عاماً ناظماً لعملها، فإنها تطرح رؤى متنوعة تجاه قضايا الأقليات، وشكل الدولة المستقبلية، والعهود والمواثيق الدولية، وهي تتفق في العموم على ما يلي: النظرة المذهبية للصراع وان كانت تتباين من حيث الشدة والطرح، والسعي لإقامة دولة إسلامية، وتبني السلوكيات والمظاهر الإسلامية في الحياة اليومية، لكن من المفيد التنبيه إلى أن لدى البعض منها مواقف أقل حدة تجاه العلويين كما هو حال لواء الإسلام؛ فعلى الرغم من تبنيه خطاباً سلفياً، فإنه يرفض فتاوى قتل العلويين واستهدافهم، ويستعيض عن ذلك بالدعوة إلى مقاتلة قوات النظام بغض النظر عن

(1)للمزيد: "وثائق الجيش الحر: ميثاق شرف وبيان التأسيس وقرارات ...".

(2)"الإعلان عن تشكيل القيادة المشتركة للمجالس العسكرية...".

(3) دياب، احمد، مرجع سابق، ص60.

طائفتهم، ويرى أن الدعوات إلى التطهير المذهبي ضد المدنيين العلويين غير مشروعة دينًيا ولا تنسجم مع المصالح الأوسع للثورة، وتأتي جاذبية الكتائب الإسلامية وقوة تأثيرها عموماً من امتلاكها أدوات تواصل فاعلة تتمثل في المساجد، والدعاة، ورجال الدين، والمساعدات الإغاثية، وتوظيفها في سبيل الدعوة لأفكارها ومهاجمة خصومها، خاصة المجالس العسكرية، التي تعتبر أنها أدوات لمشروع خارجي بعيد عن فكر الإسلام وتعاليمه[(1)].

يشكل تباين الرؤى والمواقف الأيديولوجية أحد أهم العوائق التي تمنع تشكيل جسم موحد للمعارضة العسكرية السورية، وقد جرت بهذا الخصوص مناظرة حادة بين اثنين من المنظرين الجهاديين هما أبو محمد الشنقيطي وأبو بصير الطرطوسي بشأن مشروعية الانضمام إلى الجيش السوري الحر، فقد أفتى الطرطوسي بجواز الانضمام، فيما أرى الشنقيطي أن الجيش الحر تنظيم علماني يدعو إلى الديمقراطية وهو ما يتعارض مع جوهر الشريعة، لكن الشنقيطي ما لبث أن عدل مواقفه، فأفتى بوجوب تجمع جميع السلفيين في جبهة واحدة هي النصرة، مع التأكيد على عدم الاصطدام مع الجيش الحر، لا بل ذهب لإجازة التعاون مع الكتائب غير الإسلامية إذا كان ذلك مفيداً في المعركة، وقد أثرت هذه الفتاوى في علاقة جبهة النصرة بالكتائب الأخرى العاملة على الأرض؛ فمنذ تموز/ يوليو 2012 بدأت تظهر علاقة تعاون وتنسيق بين النصرة وبعض كتائب الجيش الحر، ولا سيما ذات التوجه الإسلامي، ففي حلب كان التعاون واضحاً بين النصرة ولواء التوحيد في عمليات السيطرة على مناطق مختلفة من المدينة، كما أشار متحدث باسم المجلس الثوري بحلب وريفها وهي مجموعة عسكرية ناشطة ترتبط بلواء التوحيد أن مقاتلي جبهة النصرة مرحب بهم كأبطال في المدينة[(2)]، وقد ظهر هذا التعاون في معركة السيطرة على الرقة وغيرها من مناطق الشمال السوري، ولم يلغ هذا وجود حالة من التوتر بين الطرفين تجلت في حصول صدامات وإن كانت محدودة بين النصرة وبعض الكتائب الأخرى المنضوية تحت لواء الجيش الحر، فقد قام مقاتلون من كتيبة الفاروق في الشمال باختطاف رئيس مجلس الشورى في جبهة النصرة أبو محمد الشامي العبسي وإعدامه[(3)]، وفي المقابل، يعتقد أن جبهة النصرة هي المسئولة عن مقتل أحد كبار قادة كتائب الفاروق في مدينة سرمين شمال

---

(1) أفاد ناشط ميداني في مقابلة على السكايب بأّن هجرت الدعوة علّنا في أحد جوامع الغوطة الشرقية ضد المجلس العسكري الناشط هناك، واتهم بالسرقة، وبأّنه يعمل ضد تعاليم الإسلام.

(2) **قناة الجزيرة** (2012)، قائد عمليات لواء التوحيد عبد القادر صالح في برنامج "لقاء اليوم"، 2012/8/11.

(3) جريدة الشرق الأوسط (2011)، العبسي من أصل سوري، هاجر للجهاد في أفغانستان، حيث التقى أبو مصعب الزرقاوي والتحقبه، ثم عاد للسعودية قبل هجمات 11 سبتمبر بفترة وجيزة، وعاش في السودان لفترة، ثم عاد إلى سورية عام 2011. انظر: "اغتيال العبسي يثير خلافات بين الثوار. ويلفت إلى الاختلافات الفكرية بين الإسلاميين من المقاتلين"، 2012/9/8: **http://m.aawsat.com/content/1347054421304285100/Top%20Stories**

سورية في مطلع كانون الثاني/ يناير 2013 بعد تحميله مسؤولية قتل العبسي، على الرغم من أن كتائب الفاروق لم تتهم النصرة[1].

عبّر قادة ميدانيون من الجيش السوري الحر عن شعورهم بالغضب المتزايد من سلوك الجماعات الجهادية وخاصة جبهة النصرة، واتهموها بالسعي لخطف أهداف الثورة[2]، ويتبدى التوتر المتصاعد بشكل ملموس، في ريف حلب الذي أصبح معقلا للجهاديين المسلحين تسليحاً حسناً، والمدفوعين أيديولوجياً، حيث يعتنق بعضهم فكر القاعدة ويرون في سورية ساحة للجهاد العالمي[3]، فقد ظهر الخلاف الأبرز عندما أعلنت مجموعة من الكتائب والتشكيلات المسلحة الإسلامية في 26 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 رفضها الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، وعزمها على تأسيس دولة إسلامية عادلة، وقد وقع على البيان جبهة النصرة، وكتائب أحرار الشام، ولواء التوحيد، ولواء أحرار سوريا، ولواء حلب الشهباء الإسلامي، وحركة الفجر الإسلامية، ولواء درع الأمة، ولواء عندان، وكتائب الإسلام، ولواء جيش محمد، ولواء النصر، وكتيبة الباز، وكتيبة السلطان محمد الفاتح، ولواء درع الإسلام، وتتضمن توجهات الموقعين على البيان طيفاً أيديولوجياً متنوعاً يتراوح بين التيار السني غير المؤدلج، ممثلاً بلواء أحرار سورية؛ وهو فصيل من الجيش السوري الحر ينشط في شمال غرب حلب، وبين الجماعات ذات الميول الإسلامية مثل لواء التوحيد، وعدد من التنظيمات الجهادية بما في ذلك جبهة النصرة وكتائب أحرار الشام وحركة الفجر الإسلامية.[4]

أ. العلاقة بين المجالس العسكرية والمعارضة السياسية:

شهدت العلاقة بين المجالس العسكرية والمعارضة السياسية على امتداد عمر الثورة السورية توافقات واختلافات من دون أن تستقر على وتيرة ثابتة أو تقوم على أسس محددة، ويمكن وصفها في العموم بأنها علاقة تعاون في إطار تنافسي، فكل من الطرفين بحاجة إلى الآخر لكنه يقاوم محاولات السيطرة عليه، فالمعارضة السياسية التي نشأت في الخارج تستمد شرعيتها من مدى ارتباطها وتوافقها مع حاجات المقاومين

---

(1)"جريدة الحياة اللندنية (2013)، تصفية قيادات بين "النصرة" و"كتائب الفاروق" تثير مخاوف من تناحر داخل المعارضة السورية"،.2013/1/12

(2)"جريدة الحياة اللندنية (2013)، الجيش الحر يرد على القاعدة: لا أحد يفرض على الشعب السوري دولته"، 2013/4/10

(3) مجيد، عبدالإله (2013)، "مسيرة الثورة السورية. تهددها حرب بين الجهاديين والجيش الحر"، موقع جريدة إيلاف، 2013/1/18،انظر: **http://www.elaph.com/Web/news/2013/1/787133.html**

(4)"موقع الإخوان المسلمون سورية (2013)، تداعيات بيان كتائب حلب عن تشكيل دولة إسلامية"، 33/ 00/ 2013،انظر: **cqqseaalll../cl//phw./.hmo**

على الأرض، في حين تحتاج المجالس العسكرية إلى المعارضة الخارجية كغطاء سياسي وواجهة للتعامل مع الأطراف الدولية[1].

لم ينجح الطرفان في بناء علاقة مؤسساتية قابلة للحياة،وعلى الرغم من أن تطوراً إيجابياً طرأ على علاقتهما بعد تشكيل الائتلاف الوطني، وتأسيس مجلس القيادة العسكرية العليا المشتركة، ليكونا المظلتين الأكثر شمولاً للمعارضة السياسية والعسكرية، فإنه سرعان ما تكشفت الخلافات ومحدودية التنسيق بينهما، إذ ظهر وكأن الطرفين ورثا كل تعقيدات العلاقة التي كانت سائدة بين الجيش السوري الحر والمجلس الوطني السوري، فقد أعربت بعض الفصائل المسلحة عن تحفظها على المبادرة التي أطلقها أحمد معاذ الخطيب رئيس الائتلاف الوطني للحوار مع النظام[2]، كما ثار خلاف حول الطريقة التي جرى فيها انتخاب رئيس الحكومة المؤقتة "غسان هيتو"[3]، وصلت حد تبادل الاتهامات بين بعض الفصائل العسكرية وتيارات داخل الائتلاف، بل هددت بعض القوى بإسقاط حكومة هيتو ومنعها من العمل داخل سورية[4].

ب. العلاقة بين الكتائب الإسلامية والمعارضة السياسية:

تبدو العلاقة بين القوى المسلحة الإسلامية والمعارضة السياسية أكثر تعقيًدا من تلك التي تربط القوى العسكرية العلمانية بالمعارضة السياسية، كما يشوبها الغموض المتعمد الذي يحرص الطرفان على استمراره وتغذيته، تتنوع المقاربة السياسية للعلاقة بين الطرفين؛ إذ تميل بعض الكتائب الإسلامية للتعاطي مع المعارضة السياسية من منظور براغماتي بما يؤمن لها التمويل، والغطاء السياسي، والدعم العسكري، في حين تفضل قوى إسلامية أخرى النأي بنفسها عن المعارضة السياسية،وتعتمد المعارضة السياسية بدورها مقاربة مشابهة، فقد كانت بحاجة لكسب تأييد الكتائب الإسلامية باعتبارها الأقوى والأكثر تأثير في الداخل[5].

طرح بعض شيوخ ومنظري السلفية الجهادية رؤيتهم للعلاقة مع المعارضة السياسية ومنهم الشيخ أبو بصير الطرطوسي الذي حدد شرطين أساسيين للتعاطي معها: أولهما، عدم التعامل مع المعارضة الليبرالية أو العلمانية أو تلك التي لديها أفكار موجهة ضد الدين. وثانيهما، ضرورة تنسيق المعارضة السياسية مواقفها مع الكتائب الإسلامية وعدم تجاوزها في اتخاذ القرارات الحيوية. ويقول أبو بصير: (لم

---

(1) دياب، احمد، مرجع سابق، ص 61.

(2)موقع المختصر(2013)، النظام يرفض بشكل غير مباشر مبادرة الخطيب. الجيش الحر: نظام بشار لن يرحل إلا بالقوة"، 2013/2/5،انظر: **http://www.almokhtsar.com/node/110734**

(3) موقع كلنا شركاء(2013)، تحذير أخير لهيتو من القيادة المشتركة للجيش السوري الحر"، 2013/4/10،انظر: **http://all4syria.info/Archive/77690**

(4)"موقع سورية السياسية (2013)، الجيش الحر ينتقد الإخوان المسلمين"، 2013/3/30،: **http://www.syrianparties.info/?**

(5) دياب، احمد، مرجع سابق، ص 63.

تجِر استشارتنا في عملية تشكيل المجلس الوطني السوري، وأننا لنختلف معه في قضية قبول جميع أطراف المعارضة، ولا سيما تلك ذات التوجهات الليبرالية والعلمانية، حيث لا يحق لها أن تكون ضمن قيادات الثورة السورية)[1]. مع ذلك، يميل الطرطوسي إلى تبني مبدأ الضرورات، وذلك لتلافي الدخول في صراع مع هذه التيارات، وفي ذلك يقول: (ليس من الضروري في هذه المرحلة فتح معركة مع باقي أطراف المعارضة، فالآن نحن في مرحلة إسقاط النظام ومن المهم توحيد السهام مع التحفظ على أفكار المعارضة السياسية)[2]، وقد ظهر أثر أفكار أبو بصير في الموقف الذي اتخذته كتائب أحرار الشام حين تحفظت على إنشاء علاقات مع المجلس الوطني.، حيث رفضت جبهة النصرة التعاطي مع المعارضة السياسية من حيث المبدأ باعتبار أنها مشروع غربي يهدف إلى احتواء المشروع الإسلامي، في حين يتعامل لواء التوحيد ببراغماتية معها من دون أن يلتزم بشيء تجاهها[3]، وتحتفظ كتائب إسلامية أخرى بعلاقات مع بعض التيارات السياسية ضمن المعارضة؛ ففي أيلول/ سبتمبر 2011، قامت (اللجنة العامة لحماية المدنيين)، وهي مجموعة يرأسها العضو السابق في جماعة الإخوان المسلمين "هيثم رحمة"، بإرسال بعض الأسلحة والأموال إلى مدينة حمص لمقاومة قمع النظام، وكانت تلك أول خطوة تقدم عليها جماعة الإخوان المسلمين في اتجاه دعم الثورة عسكرياً، وتشمل المجموعات التي يعتقد أنها تلقت دعما سخياً من الإخوان لاحقا كتيبة الفاروق في حمص، ولواء التوحيد في حلب، وصقور الشام في جبل الزاوية وأحرار الشام في إدلب[4].

يتفق أغلب الخبراء والسياسيين على أن دخول الأردن للحرب الراهنة ضد تنظيم (داعش) كان أمراً ضرورياً لحماية الأمن الوطني الأردني ولمنع الأخطار المحدقة، بالتمدد السريع لهذا التنظيم في العراق وسورية، من الوصول إلى الداخل، فإن مركز القرار لم يكن يملك خياراً آخر، حيث أن انتشار التنظيم يمثل مصدر تهديد للأمن الوطني الأردني، وشبكة التحالفات الدولية والإقليمية تفرض نفسها على معادلة القرار السياسي، للانخراط في الحرب ومواجهة التنظيم، علاوة على أن مشاركة الأردن في التحالف الدولي الإقليمي العربي يبقي الأردن في دائرة التأثير بصنع القرارات التي سيكون لها آثار بعيدة على المصالح الإستراتيجية الأردنية، وحتى تتم الفائدة على الأردن، فإن هنالك تخوفات وملحوظات أساسية من المفترض أن تكون موضع اهتمام ودراسة وتفكير في دوائر القرار في المرحلة المقبلة، تتمثل في[5]:

---

(1) العبد، طارق (2013)، "السلفيون في سوريا. خلاف مع الجميع بين السلاح والتكفير"، موقع سيريا تلغراف، **http://www.syriantelegraph.com/?p=48140**

(2)المرجع نفسه.

(3)المرجع نفسه.

(4)لوفيفر، رافائيل، (2012) "الكفاح المسلح لجماعة الإخوان السورية"، مركز كارن يغيل لشرقالأوسط، انظر: **http://www.carnegie-mec.org/**

(5) الطريفي، عادل، مرجع سابق.

1. هشاشة التحالف الراهن وعدم وجود ضمانات لاستمراريته وتواصله .

2. الخشية من انحراف أهدافه مع مرور الوقت وتطور الصراع ليأخذ أبعاداً معقدة وطويلة المدى .

3. احتمال تراجع الاندفاع الأميركي والغربي، وترك المنطقة غارقة في الحروب الداخلية والإرهاب والفوضى.

4. غياب إستراتيجية سياسية موازية للحملة العسكرية على التنظيم، والتي تعتبر أساسية، لهزيمة هذا التنظيم لأن جذور المشكلة سياسية، لذلك من الضروري أن يقرأ صانع القرار التطورات بصورة دقيقة، وأن يرسم السيناريوهات والخيارات، في كل مرحلة، ويعرف حدود التدخل الأردني بما يحد من الأخطار ومصادر التهديد الأمني والاستراتيجي.

من نقاط الضعف الملحوظة، التي تم اكتشافها خلال الأيام الأولى من إعلان الأردن المشاركة في الضربات الجوية، هي فجوة الثقة المتنامية ما بين الدولة والمجتمع، وضعف الرسالة الاتصالية والإعلامية للدولة بصورة ملحوظة، ولعل تزامن قصة الذهب المزعومة في منطقة عجلون مع هذه الحرب، ساهم في كشف حجم هذه الهوة الخطيرة في الثقة بين الدولة والشارع.

مواقف أحزاب المعارضة

اتخذت الأحزاب الإسلامية والقومية، وبعض القوى السياسية الأخرى موقفاً معارضاً للحملة العسكرية، التي يشنها التحالف الدولي على (داعش)، وإن كانت المنطلقات مختلفة لدى كل حزب، إذ أصدرت جماعة الإخوان المسلمين، من خلال ذراعها السياسية حزب جبهة العمل الإسلامي، بياناً تتهم فيه دول التحالف بأنها تقود حربا ضد الإسلام، فيما الحال بالنسبة للأحزاب القومية، التي عارضت التحالف، فانطلقت من منظور انتهاكه لسيادة الدول، وخاصة سورية[(1)].

تتمثّل القضية الإشكالية الرئيسية في أن المعارضة لم تعالج الموضوع من منظور انعكاسات ذلك على المصلحة الوطنية الأردنية، وكان انتقاد الحملة من قبل جبهة العمل الإسلامي، هو لأنها بمثابة حرب على الإسلام. أما الأحزاب القومية فقد انتقدت الحملة من منطلق حرصها على السيادة الوطنية في العراق وسورية، وكأن هذه السيادة غير منتهكة من قبل (داعش) والدول الإقليمية المؤثرة في الحالة السورية، وإن موقف هذه الأحزاب كانت تعوزه الحصافة والحكمة، في عدم اتخاذها موقفاً واضحاً من تنظيم (داعش)، والأفعال التي يقوم بها، فقد أشارت عدة قراءات إلى تنامي التيار السلفي (الجهادي) في الأردن، وإلى وجود

---

(1) لوفيفر، رافائيل، مرجع سابق.

حاضنة اجتماعية، وإن كانت قليلة، سواء كان بنسخته التقليدية (عبر شيوخه: أبي محمد المقدسي وأبي قتادة وغيرهم)، أو المتأثرة بأفكار أبي مصعب الزرقاوي، أو بنموذج (داعش)، إلا أن الاتجاه الثاني (الداعشي) أصبح أكثر حضوراً ونمواً، ويعبر بوضوح عن أفكاره ومواقفه المتشددة، مع وجود ما يزيد على 1400 أردني، يقاتلون إلى جانب جبهة النصرة و(داعش) في سورية والعراق، وهو تطور مقلق يتطلب اهتماماً خاصاً بجهود مكافحة التطرف وتجفيف روافده الأيديولوجية والمالية والموضوعية[1].

اتخذت الحكومة والأجهزة الأمنية خطوات متسارعة على هذا الصعيد، سواء تمثّل ذلك بالاعتقالات والمحاسبة الأمنية والقضائية لأتباع هذا الفكر، أو حتى بتشكيل لجان رسمية لدراسة الاستراتيجيات والأدوات المطلوبة لمواجهة هذا التيار، ومن زاوية أخرى؛ تمثّل جماعة الإخوان المسلمين فاعلاً مجتمعياً وسياسياً مهماً في المشهد الوطني، لكن الجماعة اتخذت مواقف نقدية ناعمة من أعمال تنظيم (داعش)، ومن نمو هذا الفكر، وصدّرت بياناً، وصفت فيه الحرب الراهنة بأنّها (حرب على الإسلام)، وهو موقف خطر من الضروري أن يدفع إلى فتح نقاش جدي وحوار مع الجماعة، حول دورها السياسي والوطني، ومواقفها الأيديولوجية والفكرية المطروحة، وعلى الجماعة أن تعيد النظر والتفكير في موقفها من تنامي الاتجاه المتطرف، وفي خطابها الأيديولوجي والسياسي، وفي مدى اتساق ما تعلنه من تمثيلها للإسلام المعتدل في مواجهة الأفكار المتطرفة، وفي موقفها مما يقوم به التنظيم من جرائم باسم الإسلام والدفاع عن المجتمعات السنية[2].

المبحث الثالث: الحركات المتطرفة وأثرها على السياسة الخارجية الأردنية تجاه الصراع في سوريا:

شكلت التطورات على الساحة الإقليمية فيما بعد الثورات العربية (الربيع العربي) بيئة ملائمة لزيادة نشاط التنظيمات الإرهابية وتنمية قدراتها العسكرية، وذلك من خلال عمليات التجنيد والتشغيل والدعاية على مستوى العالم، بالإضافة للفوضى العارمة التي اجتاحت المنطقة العربية واعتبرت بيئة خصبة لتنامي وتطور تلك التنظيمات، حيث كان من المفترض أن تكون الثورات بداية عهد جديد في واقع البلدان العربية بعد سقوط أنظمة الفساد والاستبداد من خلال إيجاد علاقات عربية أكثر تقارباً وتنسيقاً في سياستها الخارجية وعلاقتها التجارية والاقتصادية، وتمثلت تلك التنظيمات بصعود تنظيم (الدولة الإسلامية في العراق والشام- داعش) بشكل يدعو للقلق والتشاؤم من هذه الظاهرة، إلى حد الربط بينها وبين نهاية الثورات خصوصاً بعدما بات هذا التنظيم في صدارة المشهد السياسي الأمني واحتلاله للموصل في العراق في مطلع شهر تموز 2014،

---

(1) الطريفي، عادل، مرجع سابق.

(2) لوفيفر، رافائيل، مرجع سابق.

كما ويعتبر التنظيم هو الأقدم بين كل التنظيمات المسلحة البارزة على الساحة الإقليمية على وجه العموم وعلى الساحتين العراقية والسورية على وجه الخصوص[1].

وتظهر عملية اتجاهات المصالح والعداوات التي تحدد مسار العلاقات الدولية بالإضافة إلى طبيعة التفاعلات الدولية التي لها اكبر اثر فيما يجري في منطقة الشرق الأوسط عموماً والعرب خصوصاً، فالعوامل المختلفة من ثقافة وحضارة وتنوع، وتطلعات الشعوب كلها تلعب ادوار مختلفة، إما الجهة الجنوبية من الأردن وهي سيناء تضم أيضاً صورة حول التنظيمات الموجودة هناك، والجهة الغربية إسرائيل التي لا يؤمن جانبها في كل الظروف والأحوال ونزاعها مع الفلسطينيين وتهربها من استحقاقات العملية السلمية[2].

في ظل الواقع المأزوم عن الحدود الأردنية المحاطة بالتنظيم من ثلاث جهات والتي ستشكل عبئاً اقتصادياً وعسكرياً واجتماعياً جديداً على الأردن بفعل فاتورة الدفع الجديدة التي سيتحملها الأردن للدفاع عن حدوده التي لم يكن يحسب لهذه الفاتورة الاقتصادية الجديدة أي حساب، وسيترتب على ذلك كله تحولات إستراتيجية عميقة المدى والتأثير على المنطقة بشكل عام، سواء فيما يتعلق باتساع نطاق التنظيم إلى خارج حدود العراق وسوريا، أو بمشاركة قوى من الإقليم في العمليات العسكرية التي تنفذها القوات العراقية ضد داعش من خلال التنسيق الأمني أو عبر الدعم اللوجستي، في ظل اختلاف مواقف الدول وسياستها بدرجات متفاوتة حول هذا التنظيم ومخاطره ووسائل مواجهة تهديداته[3].

وفيما يلي بيان التأثير الداعشي الحدودي مع الأردن:

- إقامة شبكة علاقات جهادية لداعش: ويظهر هذا واضحاً من خلال التنظيمات التي تؤيده وتقدم له يد العون والتي أعلنت هذا بصراحة مثل أحرار السنة في لبنان، ثم مجلس شورى أنصار الشريعة بالأردن الذي يقوم بالحشد والدعم المعنوي من اجل مناصرة داعش وهذه العلاقات توفر له التمويل والمقاتلين[4].

- التنافس الجهادي في المنطقة: وهذا يعني أن قيام دولة الخلافة الإسلامية يعني بطلان جميع التنظيمات والإمارات الأخرى لا بل حتى الدول وهذا سيشكل حالة من عدم الاستقرار خاصة الاستقرار الحدودي.

---

(1) دياب، احمد، مرجع سابق، ص 61.

(2) العلان، مرجع سابق.

(3) دياب، احمد، مرجع سابق، ص 75.

(4) بكر، علي (2014)، العنف في العراق وصعود النمط الداعشي، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 198،المجلد 49، ص 65.

تفجير الصراعات: ستشهد هذه المنطقة توجهات جديدة سواء من الجماعات أو من الدول التي تدعم هذه الجماعات وتخلقها لإقامة حالة توزان بما يكفل استقرار هذه الأنظمة التي تحاول إيجاد رد فعل مساوي وقوي لمثل هذه الحركات الجهادية، حتى تعيق حالة تقدمها من خلال إيجاد الصراعات لها مع تنظيمات متشابهة خصوصاً أن صعود داعش بهذه الطريقة قد حول المنطقة إلى تسوناي جهادي ولا احد يعرف حدود هذا التطور.

ورغم أن الأردن يؤكد أنه لن يتدخل مباشرة في ضرب سوريا، وقد أثبتت التجربة السابقة عندما همت واشنطن بضرب دمشق أنه سيتمسك بهذه السياسة إلى حد بعيد، إلا أنه ليس من المتوقع أن يكون سلبيًا في موقفه هذا، بل سيبنى سياسيًا على أي تطور ميداني أو سياسي يحققه أحد الطرفين، ويبدو أن هناك تفهمًا ضمنيًا من النظام والمعارضة السوريين للسياسة الأردنية المتبعة، فالأخيرة، أي المعارضة، تكتفي بما يقدمه الأردن لها من خلال البوابة السعودية والأميركية، أما النظام فلا يريد استعداء الأردن فتتحول مخيمات اللاجئين هناك -القائمة في الأردن حاليًا أو تلك التي قد تنشأ على الحدود- إلى خزان للمسلحين المناوئين للنظام السوري.وبهذا ستبقى المعادلة الأردنية في التعامل مع القضية السورية البقاء على شاطئها وعدم الذهاب بعيدًا في دعم أي من الطرفين بما لا يحتمله الطرف الآخر أو حلفاؤه، وذلك بوصفها مشكلة أمنية استخباراتية من حيث الإدارة اليومية لما استقر عليه الوضع السوري ما لم يتبدل، وبوصفها مشكلة سياسية فيما يتعلق بمسارها المستقبلي وتطوراتها الإقليمية، لاسيما منها الجزء المتصل بالتفاوض أو ببناء سياسات جديدة على كل متغير جديد يأخذ مكانه في هذه الأزمة.وهذه السياسة التي يمكن أن تُسمّى (الغموض البنّاء) تجاوزًا، مسموح لها أن تختزن أخطاء وتناقضات ما دامت تحقق أولوية الأردن كما يراها، والمتمثلة بانتهاء الأزمة السورية بأسرع وقت وبنظام مستقر لا حظّ كبيرًا فيه للإسلاميين، يشارك الأردن في ورشة بنائه ليحظى ببعض منافعه وليكون صديقًا له(1).

فرضت الأزمة السورية نفسها على الأردن بحكم الجوار وتدفق اللاجئين السوريين، وساهمت في زيادة الأعباء الاقتصادية التي أثقلت كاهل الاقتصاد الأردني بالرغم من المساعدات الدولية، إلا أن الأردن يجد أنها لم تكن بالقدر المطلوب، وبالتالي كان الأردن ينادي بأن يتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته تجاه الأزمة في سوريا، وبضرورة حل الأزمة السورية منذ البداية، لأنه كان يدرك بأن الحرب الأهلية قادمة لا محالة في ظل إصرار النظام السوري على استخدام الحل الأمني الذي قابلته المعارضة بالرد بالمثل وتخوفه من تقسيم سوريا إلى دويلات مركبة طائفياً، إلا أن تقاطع المصالح للدول الفاعلة حال دون ذلك، ممّا نتج عنه امتداد الصراع إلى كافة أرجاء سوريا وعدم التوصل إلى حل شامل للازمة السورية(2).

---

(1) لوفيفر، رافائيل، مرجع سابق.

(2) العلان، مرجع سابق.

ترى الدراسة بأن الوضع في سوريا يغلب عليه التعقيد من نواحي عديدة وذلك لأن سوريا ليست كالدول الأخرى التي قامت فيها الثورات بسبب التقسيمات الطائفية الواسعة، وأن النظام السوري قوياً وأنه من المستبعد أن يسقط دون تدخل عسكري خارجي مؤثر وذلك بسبب الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري والمعنوي الذي يتلقاه النظام السوري من روسيا وإيران وحزب الله والعراق، وأن السيناريو الأقوى هو السيناريو الأول في ظل عدم التدخل المباشر من قبل القوى الدولية الفاعلة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، وفي ظل ضعف الائتلاف الوطني والجيش السوري الحر مقارنةً بالجيش السوري وقوة النظام، وفي حال اضطرار الأسد إلى التنحي بصورة مفاجئة فإنه من المتوقع أن تتحول الأزمة إلى صراع على السلطة يؤدي إلى حرب أهلية قد تكون نتيجتها تقسيم سوريا بين الطوائف المتنازعة.

تعد الأزمة السورية تحدياً كبيراً يهدد الأمن الأردني ينافس النشاط العسكري المتزايد لـ تنظيم «القاعدة» في الأردن، فإن انتشار الإيديولوجيات المتطرفة من قبل الجماعات الإسلامية في سوريا، وتدفق الجهاديين الذين يدينون بالعنف، والتهديد الناجم عن الإرهاب العابر للحدود، والتجارة بالأسلحة المتطورة كل ذلك سيؤدي إلى تآكل الاستقرار الداخلي في الأردن، ولمساعدة الأردن على التصدي لمثل هذا الطيف من التهديدات ولحماية السياسة الداخلية في البلاد من التطورات في سوريا، فبإمكان الولايات المتحدة أن توسع من تبادلها للمعلومات الاستخباراتية القوية بالفعل وتعاونها مع الأردن. ومع ذلك لا بد لها من العمل مع الأردن على نحو يكتنفه السرية والهدوء، ومهما كان الردع الإضافي الذي من الممكن أن ينتج عنه التصادم وجهاً لوجه مع سوريا من خلال الإعلان عن تعاون استخباري وعسكري بين الولايات المتحدة والأردن والذي يتضمن نشر قوات أمريكية للاستعداد لأي حالة طارئة إلا أنه يمكن الاستعاضة عنه عن طريق تأجيج المشاعر المحلية التي قد تشتعل إذا ما تفاقمت الظروف[(1)].

السوريون "المجهولون المعروفون" في الأردن، استضافت المملكة الأردنية الهاشمية منذ اندلاع الثورة السورية ما يقارب 1.5 مليون لاجئ سوري، إلا أن 600,000 لاجئ فقط منهم قد سجلوا أنفسهم مع "مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين" التابع للأمم المتحدة، و 125,000 لاجئ فقط يعيشون في مخيمَيْن رئيسيَيْن للاجئين في المملكة "نخيم الزعتري و"مخيم الأزرق" الصحراوي، وفيما تتفاوت التقديرات يظل وضع أكثر من 750 ألف لاجئ غير معروف إلى حد كبير؛ ويُعتقد أن معظمهم يمكث لدى أقاربهم أو أصدقائهم في الأردن، وتمثّل هذه الفئة من السكان الخاصرة اللينة للأردن، ومنها يستطيع الرئيس السوري "بشار الأسد" أو تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» شن هجمات إرهابية ضد المملكة. وحتى الأمر

---

(1) الطريفي، عادل، مرجع سابق.

الأكثر إثارة للقلق هو حقيقة أن اللاجئين أخذوا يتدفقون إلى الأردن من خارج منطقة درعا، بما في ذلك شرق سوريا، حيث يمتلك تنظيم «داعش» و «جبهة النُصرة» قبضة أقوى على الأرض[1].

التوتر مع السلفيين المحليين: أدى توجّه عددٌ من السلفيين الأردنيين إلى جنوب سوريا للقتال إلى إثارة الخوف من عودتهم إلى المملكة لإثارة الاضطرابات داخلها، فعلى الرغم من أنه قد تم الإبلاغ عن بعض أعمال الشغب المتعلقة بالسلفيين في معان والزرقاء والسلط، إلا أن السلطات الأردنية كانت قادرة على احتواء التوتر ومع ذلك، فقد تعهد زعيم سلفي في معان بالولاء لـ تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام»، ويحتمل أن يشير ذلك إلى اتجاه جديد مثير للقلق، وإذا تقدمت قوات الأسد إلى جنوب سوريا فسيؤدي ذلك إلى تدفق آلاف اللاجئين الإضافيين عبر الحدود وإجبار العديد من المقاتلين الأردنيين الذين يحاربون المتطرفين إلى العودة للمملكة، مما فقد تنشأ موجة جديدة من التهديدات السياسية والأمنية في الأردن[2].

كان للأزمة السورية تداعياتها المهمة على الأوضاع الأمنية في دول الجوار. فبالنسبة لتركيا، زاد العنف المسلح داخل أراضيها بعد استئناف حزب العمال الكردستاني المعارض نشاطه، نتيجة دعم الرئيس السوري بشار الأسد له، ردا منه على سماح تركيا بإيواء ودعم عناصر المعارضة السورية المسلحة. حيث سحب الأسد قواته من منطقة شمال شرق سوريا، ذات الأغلبية الكردية، ليتركها أمام قوات حزب العمال الكردستاني التركي المعارض. يضاف إلى ذلك عودة العمليات الانتحارية من جديد إلى تركيا، حيث وقع هجوم انتحاري في مدينة اسطنبول في حي سلطان غازي، الحي العمالي الذي تسكنه غالبية كردية، والانتحاري استهدف مركزا للشرطة التركية بقنبلة.

وفي لبنان، وبمجرد بدء الصراع في سوريا، وجدنا المواجهات المسلحة المتكررة بين منطقة درب التبانة السنية المذهب والمؤيدة للمعارضة السورية، ومنطقة جبل محسن العلوية والمؤيدة لبشار الأسد. تم توإلى العنف في لبنان، تأثرا بالأوضاع في سوريا إلى درجة وصلت إلى حد اختطاف الأجانب. يضاف إلى ذلك أن لبنان أصبح معبرا للجهاديين، الذين يريدون الدخول إلى سوريا للقتال ضد نظام بشار الأسد، الأمر الذي يعني إمكانية أن يصبح لبنان في المستقبل إحدي القواعد الجهادية، وبالتالي سوف يترتب على ذلك زيادة العنف الديني والطائفي الذي لا يمكن أن يتحمله لبنان[3].

وبالنسبة لباقي دول المنطقة، فإن التيارات الجهادية قد اتخذت من الأحداث في سوريا ذريعة لتجنيد المئات من الشباب بحجة الجهاد في سوريا، ومناصرة أهل السنة على العلويين "الكفرة"، مما أدي إلى زيادة

---

(1) بكر، علي، مرجع سابق، ص 65

(2) لوفيفر، رافائيل، مرجع سابق.

(3) الطريفي، عادل، مرجع سابق.

كبيرة في أعداد أفراد التيارات الجهادية. ففي مصر، على سبيل المثال، انضم العديد من الشباب لتنظيم "أنصار الجهاد" الموجود في سيناء، والذي أعلن مبايعته من قبل لأيمن الظواهري، زعيم القاعدة الأم، بحجة الذهاب إلى سوريا. ولكن التنظيم احتفظ بالجزء الأكبر من هؤلاء الشباب، وهو ما جعل التنظيم قوة كبيرة عن ذي قبل، مكنته من القيام بعمليات كبيرة ضد قوات الأمن المصرية، كان أكبرها مقتل 16 ضابطا ومجندا من قوات حرس الحدود، وأيضا التفجير المتكرر لخطوط الغاز، والاعتداءات المتكررة على أقسام الشرطة، ونقاط التفتيش، إضافة إلى أنه أصبح الآن في مصر شبكة جهادية تقوم بتجنيد العديد من الشباب تحت شعار الجهاد في سوريا، مما سيجعل مصر مرتعا للقاعدة في المرحلة المقبلة[1].

وفي المملكة العربية السعودية، ساعدت الحرب في سوريا على انضمام العديد من الشباب السعودي إلى القاعدة، تحت شعار وجوب مناصرة أهل السنة ضد الشيعة. أما في منطقة المغرب العربي، فقد قام تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" بتجنيد العديد من الشباب بحجة الجهاد في سوريا، فذهب منه النذر اليسير إلى سوريا، وأصبحت الأغلبية أعضاء في التنظيم، بعد إقناعهم بفكر التنظيم، مما أدي إلى زيادة مفرطة في قوة التنظيم عن ذي قبل، مما مكنه من القيام بعمليات خطيرة، مثل الاستيلاء على شمال مالي، وخطف العديد من الأجانب والدبلوماسيين، مثل خطف القنصل الجزائري في مالي وقتله، والاعتداءات المتكررة على حدود دول المنطقة، مما جعل العديد من المراقبين يتخوف من "أفغنة" شمال إفريقيا بسب هذا التنظيم.

وفي ضوء ذلك، يتضح أن زيادة العنف المسلح في المنطقة أصبحت أحد أهم التداعيات الإقليمية للأزمة السورية. فبقاء بشار الأسد في الحكم فترة أطول سوف سيؤدي إلى زيادة التيارات الجهادية في سوريا والمنطقة العربية، من أجل رفع راية الجهاد ضد الشيعة والعلويين في سوريا. أما في حالة سقوط بشار الأسد، فإن التيارات الجهادية سوف تكبر وتتضخم في المنطقة، وتصبح أكثر ضراوة، لأن سقوط الأسد سوف يشعرها بالقوة والفخر، ويحيي الأمل في نفوس التيارات الجهادية بإسقاط كل الأنظمة العربية الموجودة، وإقامة الدولة الإسلامية الكبري (دولة الخلافة)، حيث تنظر التنظيمات الجهادية إلى كل الأنظمة العربية القائمة، باعتبارها أنظمة غير إسلامية، وبالتالي يجب إزالتها، حتى تلك التي نشأت بعد ثورات الربيع العربي في مصر وتونس، لأن أي نظام سياسي لا يعتنق الفكر الجهادي يجب إسقاطه. وبالتالي، فإسقاط النظام السوري سوف يدفع التيارات الجهادية إلى مزيد من العنف من أجل تحقيق أهدافها، مما يفتح الباب لموجة جهادية جديدة في المنطقة، وربما تكون هذه أحد أهم التداعيات للحرب في سوريا[2]

وفقا لتقرير نشره مركز كارنيجي الأمريكي في فبراير 2014، فإن التقديرات غير الرسمية تشير إلى أن أعداد السلفيين الأردنيين تصل إلى 15000 سلفي،، ولكن تقدر أعداد الجهاديين منهم بنحو 5000 جهاديا،

---

(1) العلان، مرجع سابق.

(2) دياب، احمد، مرجع سابق، ص 61.

وهم مجرد جزء من المجموعات السلفية الأوسع نطاقاً في الأردن، وكان السلفيون الأردنيون، والجهاديون من بينهم، يعملون في الخفاء في شكل أساسي، إلا أن الاحتجاجات التي شهدتها الأردن في 2011 و 2012، سمحت لهم بالخروج إلى العلن والظهور أكثر على الساحة العامة من خلال المشاركة في المسيرات التي خرجت إلى الشوارع.

شكّلت الحرب في سوريا نقطة تحوّل إضافية، للسلفيين الجهاديين في الأردن والذين تحركوا عبر الحدود بعد خطاب ابو محمد الطحاوي في يونيو 2012، دعا فيها الجهاديين الأردنيين إلى الذهاب للجهاد في سوريا؛ قائلا:" مسؤولية كل مسلم صالح أن يعمل على وقف إراقة الدماء التي يقوم بها النظام النصيري (بحق السنّة)"، وذلك في إشارة إلى النظام العلوي الحاكم في سورية، لتشهد بذلك تنظيم السلفيين الأردنيين تحوّلاً أيديولوجياً ترافق مع تركيز جديد على "العدو القريب" والمتمثل في نظام بشار الأسد وقواته، وبذْل محاولات لإنشاء مايسمّونه "ديار التمكين" في سوريا، بهدف الحصول على حصن يستطيعون أن يوسّعوا من خلاله أنشطتهم باتجاه بلدان أخرى في المنطقة عبر البناء على التدريب الذي خضعوا له(1).

الجهاديون السلفيون الأردنيون هم من بين المساهمين الأكبر بإرسال المقاتلين إلى سورية. يعتقد خبراء في الجهادية السلفية أن نحو 700 إلى 1000 جهادي أردني يقاتلون الآن في سوريا، الأمر الذي يجعلهم يحتلون المرتبة الثانية مباشرة بعد الجهاديين التونسيين الذين يخوض نحو 800 عنصر منهم القتال إلى جانب الثوّار في سوريا، وقد انضمت غالبية الجهاديين الأردنيين في سورية إلى جبهة النصرة حيث يشغل إياد طوباسي، والملقب بـ"أبو جيليبيب" وهو أمير جبهة النصرة في دمشق ودرعا وصهر أبو مصعب الزرقاوي، ومصطفى عبد اللطيف، والملقّب بـ"أبو أنس الصحابة"، وكل من عبد اللطيف وطوباسي هما أردنيين من أصل فلسطيني.

ويعد تمثيل الجهاديين الأردنيين في جبهة النصرة أكثر وضوحا وفاعلية منه في تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وذلك يرجع للاختلافات الأيديولوجية، ويعد موقع سوريا أهمية بالغة بالنسبة إلى الجيل الصاعد من الجهاديين الأردنيين الذين يقاتلون حالياً في سهول "بلاد الشام"، أو كما يطلقون عليها سوريا الكبرى وهضابها، وذلك لعدة أسباب، أولها مناصرة السوريين في حربهم ضد نظام بشار القمعي، وهذا يعد تحولا بارزا في أولويات الجهاديين باستهداف الأنظمة الحاكمة، بدلا من استهداف الغرب، الأمر الذي يخشاه النظام الأردني في أن تتحول تلك الدعاوي لتتمدد باتجاه الأردن.(2)

وعلى الرغم من أن الجهاديين الأردنيين الذين عادوا إلى ديارهم لم ينظموا صفوفهم بعد، إلا أن الأجهزة الأمنية الأردنية تشنّ حملة للتضييق على الجهاديين السلفيين منذ اندلاع الحرب في سوريا، خوفاً بالضبط من تحوّلهم نحو الداخل الأردني. وقد طالت الاعتقالات على مستوى البلاد 150 إلى 170 جهادياً اعتباراً من شهر

(1) بكر، علين مرجع سابق، ص 65

(2) لوفيفر، رافائيل، مرجع سابق.

يناير 2014، وفي ديسمبر 2013، اعتقلت أجهزة الاستخبارات الأردنية المواطن رائد حجازي الذي يلقّب بـ"أبو أحمد الأمريكي"، على خلفية الاشتباه بإقامته روابط مع تنظيم القاعدة، وذلك في إطار الجهود التي تبذلها تلك الأجهزة للحؤول دون حدوث مزيد من التنسيق بين الجهاديين المحليين وشبكة القاعدة الدولية.

الخاتمة

الأمن الوطني الأردني هو الأمن الشامل الذي يؤمن حالة الأستقرار والإزدهار السياسي والإجتماعي والإقتصادي ويحافظ على سلامة الأردن من أي تدخل خارجي، وبما أن الأزمة السورية أزمة عابرة للحدود وتتسارع وتتضخم ومن السهل تصديرها للخارج بسبب تداخل التركيبة الديموغرافية لدول الجوار، فهي تؤثر تأثيراً مباشراً على الأمن الوطني الأردني نتيجة لتدفق اعداد كبيرة من اللاجئين ومحاولة الهروب من الأزمة داخليا عبر تحويلها إلى أزمة إقليمية كما حدث في لبنان وتركيا.

تميزت الأزمة السورية بالعالميه من حيث تواجد القوى، وسجلت تحولاً وانعطافاً بطبيعة الصراع الدائر، فقد تشكل الجيش السوري الحر وتبعه تشكيل العديد من المليشيات المسلحة التي تصدت للقوات الحكومية في معظم المدن، والتي اصبح هدفها الرئيسي اسقاط النظام، كذلك دخول عدد كبير من المسلحين من عدة دول وخاصة الجماعات الاسلامية والتكفيرية التي ينتمي جزء منها الى تنظيم القاعدة وهو ما يعرف بدولة العراق والشام(داعش)، وجبهة النصرة التي تعتبر اكبر واقوى جبهة تقاتل على الأرض السورية، وبدأت المعارضة المسلحة تتلقى الدعم والتأييد المادي والسياسي من عدة دول إقليمية ودولية، فقد نشطت المعارضة على الصعيد السياسي بتشكيل المجلس الوطني السوري والإئتلاف السوري ثم تشكيل حكومة في المنفى الا انها لم تكون ذات تاثير فعال على الساحة السورية.

فرضت الانعكاسات العسكرية والأمنية للأزمة السورية كثيراً من التهديدات على الأردن، فتبادل إطلاق النار بين القوات النظامية والمعارضة المسلحة على مقربة من الحدود أبرز هذه التهديدات التي جعلت الحدود في حالة استنفار عسكري وأمني من الجانب الأردني بعد تعرض الأراضي الأردنية لصواريخ وقذائف، أصابت في مناسبات عدة مواطنين عزل، وألحقت أضرارا بالممتلكات العامة والخاصة، والتي ترافقت أيضاً مع إرتفاع عمليات التهريب عبر الحدود بما فيها الأسلحة والمخدرات، وزيادة عمليات التسلل من مختلف الجنسيات في ظل غياب تواجد الجيش السوري على الحدود الاردنية السورية.

إن تأخر حل الأزمة السورية واستمرار أعمال العنف وارتفاع وتيرة العنف ينذر بعواقب على الشعب السوري والدول المجاورة، فتأخر الحل يعني تدفق مزيداً من اللاجئين إلى الاردن، ومزيداً من الضحايا والدمار داخل سوريا، وتحويلها إلى بؤرة خصبة للصراعات لا سيمّا المتطرفة منها، فالصراع الدائر في سوريا الآن قد تحوّل من صراع بين المعارضة والنظام إلى صراع داخلي في ظل وجود العديد من التنظيمات المختلفة الرأي والفكر والمنهج، فقد برز على الساحة السورية تنظيمات تتبع لتنظيم القاعدة مثل جبهة النصرة وتنظيم داعش تحوي آلاف الإرهابيين من جنسيات متعددة، وبالتالي فإن تأخير الحل يعني

تنامي هذه التنظيمات المتطرفة التي من الممكن أن تحاول تصدير أفكارها إلى الخارج، لذا فإن الاردن سعى ويسعى دوماً لضرورة الحل بأسرع ما يمكن.

فرضت الأزمة السورية نفسها على الاردن بحكم الجوار وتدفق اللاجئين السوريين، وساهمت في زيادة الأعباء الاقتصادية التي أثقلت كاهل الاقتصاد الأردني بالرغم من المساعدات الدولية، إلا أن الاردن يجد أنها لم تكن بالقدر المطلوب؛ وبالتالي كان الاردن دوماً ينادي بأن يتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته تجاه الأزمة في سوريا.

كان الاردن على الدوام ينادي بضرورة حل الأزمة السورية منذ البداية، لأنه كان يدرك بأن الحرب الأهلية قادمة لا محالة في ظل إصرار النظام السوري على استخدام الحل الأمني الذي قابلته المعارضة بالرد بالمثل وتخوفه من تقسيم سوريا إلى دويلات مركبة طائفياً، إلا أن تقاطع المصالح للدول الفاعلة حال دون ذلك، ممّا نتج عنه إمتداد الصراع إلى كافة أرجاء سوريا وعدم التوصل إلى حل شامل للازمة السورية.

وقد اجابت الدراسة على تساؤلاتها والتي نصت على : ما مدى تأثير الصراع السياسي في سوريا على انتشار الجماعات المتطرفة وتأثيرها على الامن الوطني الاردني في الفترة 2011-2015؟ تشكل الأزمة السورية تحدياً حقيقياً للأمن الوطني الأردني بكافة أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية، حيث تقدر تكلفة استضافة اللاجئين بأكثر من (2,5) مليار دولار سنوياً، كما أن أعداد اللاجئين ساهمت في إرتفاع نسبة السكان في الاردن بحوالي (10%)؛ مما شكل ضغطاً على البنية التحتية، بالإضافة إلى نشر المزيد من القوات المسلحة الاردنية ونشرها على الحدود الشمالية لضبطها، ان وجود تنظيمات مسلحة متعددة منها متطرفة ومنها تكفيرية منخرطة في الصراع الدائر في سوريا تشكل تحدياً حقيقياً للأمن الوطني الأردني، وقد يرتقي هذا التحدي إلى تهديد بأية لحظة ممّا يتطلب المزيد من المتابعة الدقيقة لما يجري داخل سوريا والاستعداد لمواجهة ذلك في اللحظة الحاسمة.

تبدو سيناريوهات الحل للأزمة السورية بعيدة المنال بسبب عدم التوصل إلى إتفاق مبدئي بين المعارضة المسلحة التي تشترط زوال النظام السوري وأن لا يكون له دور في المرحلة المقبلة قبل البدء بالمفاوضات، يقابله إصرار النظام السوري على أن يكون الحل سورياً بامتياز بدون شروط مسبقة مع التأكيد على عدم طرح مسألة تنحي الرئيس بشار الأسد على طاولة المفاوضات من جهة أخرى.كان الاردن دوماً يرفض الزج بنفسه في الصراع الدائر في سوريا وينادي دوماً بالحال السياسي ولم يقف إلى جانب النظام أو المعارضة بالرغم من الاتهامات المتكررة له بدعم المعارضة عسكرياً، فقد رفض الاردن قرار جامعة الدول العربية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع سوريا، ولم يغلق الحدود بوجه الفارين من الحرب، إلا أنه يجب التفريق بين عدم التدخل والحفاظ على المصالح الحيوية.لا يستطيع الاردن النأي بنفسه عمّا يحصل في الصراع الدائر في سوريا لأن تداعياته حتماً ستنعكس عليه، وأن أي حل أو تسوية للأزمة السورية تستوجب

أن يكون الأردن جزءاً منها حتى لا يتفاجئ بحلول تكون على حسابه وتعرض المصالح الحيوية الاردنية للخطر.

وقد اجابت الدراسة على التساؤل التالي حول مدى تأثير الصراع السياسي في سوريا على الاستقرار الداخلي في الاردن ؟ حيث القت الأزمة السورية بثقلها على الأردن وأن الأعباء التي يتحملها نتيجة أزمة اللاجئين المنبثقة عنها كبيرة جدا تفوق امكانات الدولة، وأن تأثيرها على الأمن الوطني الأردني كبيراً من كافة المجالات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والأمنية، وقد يكلفنا اكثر اذا لم تتخذ اجراءات وخطط مبنية على إستراتيجية واضحة توازن ما بين مواقف الأردن والتزاماته الدولية والمحافظة على الأمن الوطنيومصالحه الوطنية.والأزمة السورية هي اسوأ كارثة انسانية في المنطقة، وأن الوضع في سوريا يزداد خطورةً وتفاقماً بوجود عوامل تدفع الى توسيع دائرة الصراع الى أبعد من حدود سوريا والمنطقة، ومنها تغير طبيعة الصراع الذي تحول من طبيعته السياسية إلى صراع آيديولوجي طائفي، ودخول منظمات وأحزاب وانخراطها بالأزمة الى جانب طرفي الصراع، وتعدد حلقات الصراع الداخلية بين النظمات والجماعات العملة على الأرض مما يشكل تحدياً للأمن الوطني الأردني حالياً وفي المستقبل.

وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- عكس الموقع الجغرافي للأردن ومواقفة القومية والعروبية والأزمات التي مرت بالإقليم آثار سلبية على الوضع الإقتصادي والإجتماعي الأردني ووضعت الأمن الوطني الأردني أمام تحديات كبيرة منذ تأسيس الدولة ولغاية الآن.

- وقد عالجت الدراسة صدقية الفرضية التالية : هناك علاقة ارتباطية بين الصراع السياسي في سوريا وانتشار الجماعات المتطرفة وتأثيرها على الامن الوطني الاردني في الفترة 2011-2015، حيث القت الأزمة السورية بضلالها على الأردن وخاصة أزمة اللاجئين وبأعداد هائله تفوق كل امكانياته، وتعتبر التحدي الأكبر للأمن الوطني الأردني في كافة المجالات الإقتصادية والإجتماعية والأمنية، وان دخول تنظيمات ذات أيدولوجيات مختلفة للقتال مع طرفي الصراع يجعل من الأزمة صراع مذهبي وطائفي، واتساع دائرة الصراع بين أكثر من جهة ومنظمة، الأمر الذي يؤدي الى زيادة الأعباء والتحديات للأمن الوطني الأردني.

- تعتبر الأزمة السورية في الحاضر وعلى المدى المتوسط والبعيد من أكثر التحديات التي تواجه الأمن الوطني الأردني نظراً لتعقيداتها الداخلية والتجاذبات الدولية حولها مما يصعب التكهن بما ستؤول اليه نتائجها، وحتى لو تم الحسم لأحد الأطراف ستبقى المنطقة بحالة عدم استقرار لفترة طويلة مما يزيد من انعكاساتها مستقبلا على الأمن الوطني الأردني .

- أظهرت الأزمة ناحية ايجابية في تفاعل مكونات الشعب الأردني الحكومة والأحزاب والنقابات بالإهتمام بالقضايا التي تؤثر على الأمن الوطني الاردني، وتفاعل كل هذه الاطياف مع الشعب الأردني المتأثر الاول لبحث تداعيات الأزمة، على الرغم من وجود بعض الإنقسامات في المواقف من الأزمة السورية.

- عدم وجود رؤيا استراتيجية وعدم التخطيط السليم والتعامل العشوائي في بداية الأزمة عرض الكثير من مقومات الأمن الوطني للخطر خاصة الأمن المائي والانضباط المجتمعي، فتم انشاء اول وأكبر مخيم في منطقة غير ملائمة جغرافيا، ولم يتم السيطرة على انتشار اللاجئين وتدقيقهم.

- بينت الأزمة ضعف الإعلام الاردني وخاصة الإعلام الرسمي حيث لم يبرز حجم المعاناة والتأثير الذي يواجهه الاردن نتيجة ازمة اللاجئين السوريين، على عكس ذلك ورغم الجهود التي بذلت في كافة المجالات الشعبية والرسمية كنا نرى بعض الفضائيات تبث مواقف سيئة عن اللاجئين متناسين الكثير من الايجابيات والخدمات التي تم تقديمها للاشقاء السوريين.

- ابرزت الأزمة مدى المهنية والإحترافية التي تتمتع بها القوات المسلحة الأردنية والأجهزة الأمنية في حماية الحدود وتداعيات الأزمة والتعامل مع اللاجئين، والدور الانساني الذي تقدمه.

- نتيجة للتجاذبات الدولية حول الأزمة السورية، وعدم توفر الإرادة السياسية الدولية لحل الأزمة، وعدم حسم الموقف لأي من الطرفين قد يؤدي الى طول مدة الأزمة السورية لسنوات عديدة، وقد تكون تداعياتها على الأمن الوطني الأردني كبيرة جداً في المستقبل اذا لم تتخذ اجراءات من الحكومة لضبط حركة وانتشار اللاجئين والسيطرة على الحدود.

- يؤثر إزدياد عمليات التهريب من خلال الحدود للأسلحة والمخدرات والممنوعات على الأمن المجتمعي وينعكس سلباً على الأمن الوطني الأردني.

- رغم الإنعكاسات السلبية للأزمة على الأردن وأمنه الوطني إلا انها عكست بعض الإيجابيات على المستوى الدولي والرسمي والشعبي، بإبراز صورة الأردن المشرفة والتزامه بالمواثيق الدولية ونجاح سياسته الخارجية وتماسك الشعب بكافة أطيافة ومكوناته.

- مرّت العلاقات الاردنية السورية بحالات كثيرة من عدم الاستقرار ومنذ إنطلاق الثورة العربية الكبرى، فكانت تتراوح بين الفتور احياناً وبين النشاط أحياناً أخرى، إلا أنها ومنذ منتصف الثمانيات إتسمت بالاستقرار النسبي وبقيت كذلك حتى إندلاع الثورة في سوريا والتي إنعكست على الاردن، فقد سارعت القيادة السورية باتهام الاردن بدعم المعارضة عسكرياً ملوحّة أحياناً بتصدير الأزمة إلى

الاردن إلى أن وصلت بالتهديد بضرب العمق الأردني بالصورايخ، قابله رد أردني بحصافة من رأس الدولة جلالة الملك عبدالله الثاني إبن الحسين بأن الاردن قادرٌ على الدفاع عن أراضيه وحماية مصالحة الحيوية.

- كانت السياسة الاردنية متوازنة وفق معطيات أرض الواقع لما يجري داخل سوريا، فقد أكد الاردن وقوفه إلى جانب الشعب السوري ومساندته للجهود السياسية التي تضمن انتقال السلطة سلمياً لتجنيب سوريا الحرب الأهلية والدمار والخراب، ولكن فشل المجتمع الدولي في التوصل إلى قرار بشأن سوريا فرضت الأزمة السورية نفسها على الاردن، وأصبحت تشكل تحدياً للأمن الوطني الأردني، وهذا يفرض على الاردن أن يراعي مصالحه الحيوية؛ وبالتالي يجب أن يكون جزءاً من الحل أو التسوية للأزمة السورية.

التوصيات:

- التفكير الجدّي بحلول جوهرية مثل إقامة منطقة عازلة على الحدود الأردنية - السورية، أو داخل الأراضي السورية، لكن مثل هذا (الخيار النموذجي(يتطلب إما غطاءً دولياً سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، أو تفاهمات مع النظام السوري، وذلك مرتبط بتطورات الأوضاع على أرض الواقع.

- من الضروري أن يساهم الأردن بقوة في اشتقاق حلول سياسية، تتوازى وتتزامن مع العمل العسكري، كي لا يكون الإيرانيون هم المستفيدين من الحرب الراهنة، ومن الضروري أن يفعّل الأردن اتصالاته وعلاقاته مع القوى السنية المعتدلة، في كل من العراق وسورية، خاصة تلك الممتدة على الحدود الأردنية، وأن ينسّق معهم ويحافظ على علاقات مستمرة وعميقة لتجنب امتداد التنظيمات المتشددة على الحدود المشتركة، في حال تدهورت الأوضاع الأمنية.

- من الضروري أن يتم الاهتمام بصورة فورية وعميقة بترتيب البيت الداخلي، وردم فجوة الثقة الحالية، والتفكير ببناء رؤية وخريطة طريق لاستعادة الثقة وترسيم معالم رؤية وطنية توافقية، تجاه التحديات الخارجية والداخلية، عبر فتح أبواب الحوار والمصارحة الداخلية مع النخب والقوى السياسية.

- أن الازمة السورية تحتاج الى جهود أمنية مكلفة جداً لمواجهة كافة أشكال الاختراق للأمن الوطني الأردني وما يترتب على تلك الجهود من أعباء وكلف مادية وبشرية، ورفع درجات التأهب والإنذار لدى الأجهزة العسكرية والأمنية وحالة الاستعداد القصوى، وما لها من تأثير على برامج الوحدات والمرتبات وما لها من كلفة عالية لا تتحملها الموازنات التقليدية، إضافة إلى الخسائر المادية والبشرية المباشرة الناتجة عن النشاطات العسكرية العابرة للحدود من سقوط قذائف وغيره، والكلفة المعنوية والمادية للإجراءات الدفاعية والأمنية الاستثنائية التي تستدعي المخاطر المحتملة اتخاذها.

- المطلوب توسيع مفهوم الأمن وتطويره وإدماج المستوى الثقافي والسياسي والاقتصادي فيه، وهو ما يقتضي تجاوز الأطر الشكلية الراهنة المتمثلة بتشكيل لجان لا تقدم شيئاً جديداً ونوعياً، إلى التفكير في خطوات واضحة ملموسة، تخلق (نقطة تحول(في الإدراك الوطني السياسي والمجتمعي.

- من الضروري التفكير في الرسالة السياسية والإعلامية للدولة، وفي صورتها، وفي التفكير في محاضن الفكر الإسلامي المعتدل والمستنير وتجذيره في مناهج التربية والتعليم، وفي التعليم الجامعي، بصورة مدروسة من خلال مساهمة خبراء ومتخصصين.

- أحد أهم العوامل في مكافحة التطرف، يتمثّل في الترابط بين نمو هذا التيار والشروط الاقتصادية والاجتماعية، ما يدفع إلى أهمية حماية الطبقة الوسطى في المجتمع، عبر التشريعات والسياسات المختلفة، سواء كان الموضوع مرتبطاً بقانون الضريبة أو السياسات الأخرى.

- من الضروري بناء جهود ملحوظة لملء الفراغ الثقافي والسياسي في المحافظات، والمناطق الشعبية والنائية، عبر تحفيز المجتمع المدني والمثقفين والأكاديميين والداعمين للمساهمة في بناء هذه الحواضن المضادة، من نشاطات ثقافية ورياضية وتنويرية بالتنسيق مع وزارات التنمية السياسية والثقافة والتربية والتعليم والتعليم العالي، والمطلوب هنا أن تضع الدولة (خطة عمل(مبرمجة وجدولا زمنيا محدد الأهداف وواضحا.

- بالتوازي والتزامن مع ذلك، من الضروري، أيضاً، أن تمنح دوائر القرار اهتماماً استثنائياً كبيراً لموضوع بناء الرواية الإعلامية الأردنية، بصورة محترفة ودقيقة وذكية، وتنشيط الرسالة الاتصالية، وعدم السماح بترك حالة من الفراغ والتكهنات، وشح المعلومات ما يضعف الموقف الأردني لدى الرأي العام المحلي، ويعزز من الشكوك ويزعزع الجبهة الداخلية، التي تمثّل ركناً مهماً وأساسياً من النجاح في مهمة مواجهة الأخطار الإقليمية الراهنة.

المراجع:

الكتب:

- آبادي، االفيروز، مجد الدين محمد بن يعقوب، (1996) **القاموس المحيط**، ط5، باب النون فصل الألف، بيروت، مؤسسة الرسالة
- ابو رمان، محمد (2013)، الإسلاميون والدين والثورة في سوريا: مؤسسة فريدريش إيبرت،
- توفيق، سعد حقي، (1999). **النظام الدولي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة**، عمان، الأهلية للنشر و التوزيع.
- الجرجاني، علي بن محمد بن علي، (1971) **التعريفات الدار التونسية**،
- حداد، غسان محمد، (2001) **من تاريخ سوريا المعاصر، الطبعة الأولى**، عمان: مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية
- رسلان، احمد فؤاد(1989)، **الأمن القومي المصري**، ط1، القاهرة، الهيئة العامة المصرية للكتاب
- الشمري، خالد بن صالح، (1998). **دولة تحت مظلة الأمن**، المؤلف
- الشوبكى، عمرو، (2005) **مستقبل الحركات الإسلامية بعد 11 أيلول (سبتمبر)** ، **حوارات لقرن جديد**، دمشق: دار الفكر
- العربي، محمود أحمد، (2008) **السنة والشيعة**، الطبعة الأولى، مصر القديمة: إبداع للنشر والتوزيع
- علي، حيدر ابراهيم، (2002)، **أزمة الأقليات في الوطن العربي**، دمشق: دار الفكر المعاصر
- العودة، سلمان، (٢٠١٢) **أسئلة الثورة**، الرياض، مركز نماء للبحوث والدراسات
- فان دام، نيقولاوس، (1995) **الصراع على السلطة في سوريا**، الطبعة الثانية، القاهرة، مكتبة مدبولي
- الفيومي، أحمد محمد المقري، (د.ن) **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، ع1، باب النون فصل الألف، مادة أمن، بيروت: المكتبة العلمية
- مارسيل ميرل، (1986م) **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، ترجمة حسن نافعة، القاهرة، دار المستقبل العربي
- المجذوب، محمد، (1978). **محاضرات في القانون الدولي العام**، (ط1)، بيروت، مكتبة مكاوي
- المشاقبة، أمين (2002). **السياسة الخارجية الأردنية ودول مجلس التعاون الخليجي**، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع

- مطاوع، محمد(2014)، **الغرب وقضايا الشرق الاوسط من حرب العراق اللى ثورات الربيع العربي الوقائع والتفسيرات،** ط، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية.
- ميرل، مارسيل، (1986م) **سوسيولوجيا العلاقات الدولية،** ترجمة حسن نافعة، القاهرة، دار المستقبل العربي

الرسائل الجامعية:

- الشقحاء، فهد بن محمد، (2004). **الأمن الوطني: تصور شامل (المفهوم، الأهمية، المجالات، المقومات)،** جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض
- العتيبي: عبد العزيز عبد الله راجح،(1999م)**الأمن في ضوء الكتاب والسنة،** رسالة ماجستير غي منشورة، جامعة الكويت . هويدي العسكرة والأمن
- القحطاني، فيصل، (2006). **استراتيجيات الإصلاح والتطوير الإداري ودورها في تعزيز الأمن الوطني،** أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية
- لوتاه، مريم سلطان، (1991م) **معوقات الاستقرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة،** أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.

الدوريات والمجلات:

- بكر، علي (2014)، العنف في العراق وصعود النمط الداعشي، **مجلة السياسة الدولية،** العدد 198،المجلد 49
- التدمري، أحمد دلال، (1998م) "متطلبات بناء السلم في العلاقات العربية – العربية"، ورقة قدّمت إلى: **ندوة مستقبل العلاقات العربية – العربية بعد تحرير الكويت** (26-28 مايو، 1997م)، الكويت، جامعة الكويت، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
- التدمري، أحمد دلال، (1998م) "متطلبات بناء السلم في العلاقات العربية – العربية"، **ورقة قدّمت إلى: ندوة مستقبل العلاقات العربية – العربية بعد تحرير الكويت (26-28 مايو، 1997م)،** الكويت، جامعة الكويت، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
- خلاصي، خليدة كعسيس، (2014) الربيع العربي بين الثورة والفوضى، **مجلة المستقبل العربي،** العدد 421، بيروت، مركز دراسات اللغة العربية.
- دياب، احمد (2014)، المواقف العربية والاقليمية من ازمة العراق بعد صعود داعش، **مجلة شؤون عربية،** عدد 159
- رضوان، خليل، (2012) الأردني نتهج سياسة “مسك العصا من المنتصف” بانتظار سيناريوهات حل الأزمة السورية، **المستقبل،** الاثنين 5 آذار،العدد 4275.

- شقير، شفيق (2014)، **موقف الأردن من الأزمة السورية: غموض بنّاءأ متناقض؟**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة.
- الشمري، عبد الله هاجس، (1995). أثر العلاقة بين الدبلوماسية والاستخبارات في الأمن الوطني، **مجلة بحوث دبلوماسية**، العدد التاسع
- الشهراني، سعد (1992)، مؤسسات الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية، **ورقة مقدمة لمؤتمر المئوية**
- طلال، يوسف أيمن، (2008)، تنميط الإسلام في التصورات الغربية بين الأصولية والفوبيا، القاهرة، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 18
- العاني محمد قاسم، (2012)، القدرات العسكرية الإيرانية، **شؤون إستراتيجية**، العدد37
- عبد الحميد، عبد المطلب، (2003). **النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث سبتمبر**، مجموعة النيل العربية
- عرنوس:ناهد محمود، (1990م) لأبعاد السياسية في الإسلام، **مجلة المسلم المعاصر**، عدد 61 سنة 16، 1412هـ - 1991م.
- عمرو هاشم ربيع، (2015) **التقرير الاستراتيجي العربي**، القاهرة، مركز الدراسات السياسات والاستراتيجيات.
- عياد، حازم، (2011) الثورات العربية والعلاقات الأردنية- السورية، **السبيل**، الاثنين، 5 كانون الأول.
- فرج الله، سمعان بطرس (1994)، **الرؤية الكويتية لأمن الخليج، في: أمن الخليج العربي، دراسة في الإدراك والسياسات**، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية.
- قبلان، مروان، (2013)، المعارضة المسلحة السورية: وضوح الهدف وغياب الرؤية، **مجلة سياسات عربية**
- قنديل، أحمد، (2012) " الزلزال السوري ..أزمة متفجرة في إقليم مضطرب"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 190
- المرزوق، خالد يوسف، (2011)، أوروبا مترددة بشأن موقفها من الاحتجاجات العربية كويتية، العدد، 12799، الكويت، **مجلة الكويت**
- مركز عمران للدراسات الإستراتيجية، (2014) **الجماعات السلفية المقاتلة في سوريا بين الوطنية والعالمية.**
- المصاورة، أحمد عيد، (2010) حفظ السلام والأمن الدوليين والنظريات الأمنية الجديدة، **مجلة الأقصى**، العدد 1002، كانون أول

- نعيسة، غياث (2012)، سوريا: الحراك الثوري في شهره العاشر، سوريا، **مجلة الثورة الدائمة**
- نقرة، التهامي، (1990). **الأمن العام وأثره في بناء الحضارة، الندوة العلمية السابعة عشرة،** المركز العربية للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض
- هاغلين، بيورن وسكونز، اليزابيث، (2004م) **القطاع العسكري في محيط متغير، في: التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي،** الكتاب السنوي 2003، فريق الترجمة: فادي حمود وآخرون، بإشراف سمير كرم، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

المواقع الألكترونية:

- أبراش، أبراهيم، (2011)، الثورتان التونسية والمصرية من منظور سسيولوجيا الثورة، نقلاً عن الموقع الإلكتروني **http://palnation.org.**
- أبو رمان، محمد (2012)، المجلس الوطني السوري ينتخب كرديا زعيما له أزمة القرار الأردني بوجه تطورات "المُعضلة السوريّة" المتفاقمة، واشنطن-**swissinfo.ch**
- الإئتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السوري، (2013) الموقع الإلكتروني **WWW . wikipedea.org**
- بترا، (2015)،الاردن يؤكد موقفه الداعم لحل سياسي للازمة السورية ويحذر من لغة دمشق الاتهامية، **وكالة الأنباء الأردنية**: نقلا عن الرابط: **http://petra.gov.jo/Public**
- البحيري، أحمد كامل، (2015) "الثورة الممتدة": الخريطة السياسية للقوى الفاعلة على الساحة السورية: نقلا عن الموقع: **http://www.siyassa.org.eg/**
- البخيت، معروف، (2013)، محاضرة لرئيس الوزراءالأسبق الدكتور معروف البخيت في الجامعة الاردنية بتاريخ 30 كانون الأول 2013، من الموقع الالكتروني لجريدة الغد**http://www.alghad.com**
- البيان الختامي لاجتماعات فيينا، 14 نوفمبر 2015: **http://www.un.org/undpa**
- بيان مؤتمر جنيف الثاني، يناير 2014: **http://static.nzz.ch/files/5/1/7**
- التوبة، غازي، (2012) الثورة السورية: الأسباب والتطورات، (دراسة قدمت إلى مؤتمر الأمة الإسلامية في إستامبول نقلا عن الرابط**: /http://www.asharqalarabi.org.uk**
- توصيات المؤتمر الرابع الختامي لأصدقاء سوريا، ديسمبر 2012: **http://www.mofa.go.jp/mofaj/area/syria**
- جريدة الشرق الأوسط (2011)، العبسي من أصل سوري، هاجر للجهاد في أفغانستان، حيث التقى أبو مصعب الزرقاوي والتحقبه، ثم عاد للسعودية قبل هجمات 11 سبتمبر بفترة وجيزة، وعاش في

السودان لفترة، ثم عاد إلى سورية عام 2011. انظر: "اغتيال العبسي يثير خلافات بين الثوار. ويلفت إلى الاختلافات الفكرية بين الإسلاميين من المقاتلين"، **http://m.aawsat.com/content:2012/9/8**

- جريدة الشرق الأوسط، 22 يونيو/حزيران 2012**http://www.aawsat.com**.
- جودة: الحل السياسي في سوريا بالتوافق على هيئة الحكم الانتقالية، الرأي الأردنية، 3 فبراير/شباط **http://www.alrai.com/.2014**
- جونكيري (2013)، نحتاج إلى التعاون مع روسيا في الشأن السوري"، ديبرس، نقلا عن **الموقع:http://www.dp-news.com**
- خطاب بان كي مون في إطار اجتماعات فيينا، 14 نوفمبر 2015: **http://www.un.org/apps/news**
- خطاب ستيفان دى ميستورا حول تسوية الوضع في سوريا، 29 يوليو 2015: **http://www.un.org/undpa/node/183484**
- الدستور، عمان، (2015)، وزير التخطيط يحث الجهات المانحة لمضاعفة جهودها التنموية تجاه الأردن، نقلا عن الرابط **- http://www.addustour.com/**
- الدعمة، محمد، (2014)،الأزمة السورية تفرض نفسها على الأردن رغم مساعيهل لنأي عنها، نقلا عن الرابط: **http://aawsat.com/home**
- السجن خمسة أعوام لسلفي أردني قاتَل في صفوف جبهة النصرة في سوريا، سويس إنفو. 23 ديسمبر/كانونالأول **2013 http://www.swissinfo.ch/**
- سيريانيوز، (2011)، الداخلية تدعو "من غرربهم" وشاركوا بأعمال غير قانونية لتسليم أنفسهم خلال أسبوعين مع ضمان إعفائهم، **http://syria-news.com/**
- الشرق الأوسط، 31 مارس/آذار 2013**http://www.aawsat.come**.
- شهاب، غدير، (2013) محطات في الثورة العربية " المحطة الخامسة : سوريا "، نقلا عن الرابط الالكتروني :**http://almadenahnews.com /**
- صالح محسن، (2012)، اثر الثورات العربية على المشروع الصهيوني، **الجزيرة**
- الطريفي، عادل، (2013) العاهل الأردني يحذّر في حوار مع «الشرق الأوسط» من تحول الأزمة السورية من حرب أهلية إلى نزاع إقليمي ومذهبي، نقلا عن الرابط: **https://www.google.jo**
- العبد، طارق (2013)، "السلفيون في سوريا. خلاف مع الجميع بين السلاح والتكفير"، موقع سيريا نتلغراف، ا**http://www.syriantelegraph.com/?p=48140**

- العجمي، ظافر محمد، (2015)، التحالف العسكري الإسلامي في زمن الهياكل العسكرية، نقلا عن الرابط: http://studies.aljazeera.net/
- غيفورد، ليندسي، (2012) جذور الغضب المتشابكة في سوريا، **"مؤسسة العلوم الوطنية"** لوس أنجلوس، **lhttp://arabic.carnegieendowment.org**
- القدس العربي،(2013)3 أكتوبر/تشرين الأول 2013. **http://www.alquds.co.uk/?p=90247**
- القرضاوي، يوسف، (1994) **الصحوة الإسلامية**، هموم الوطن العربي الإسلامي، 1994/1/12م
- **قناة الجزيرة** (2012)، قائد عمليات لواء التوحيد عبد القادر صالح في برنامج **"لقاء اليوم"**، 2012/8/11.
- قناة بي بي سي، 2013.
- كلمة بان كي مون في مؤتمر جنيف الثاني، فيديو**: https://www.youtube.com**
- للجنة المشتركة من البرلمان الأوروبي واللجنة الاجتماعية والاقتصادية ولجنة الأقاليم للوصول إلى تسوية للأزمة السورية، يونيو 2013**: http://eeas.europa.eu**
- لوفيفر، رافائيل، (2012) "الكفاح المسلح لجماعة الإخوان السورية"، مركز كارن يغيل لشرقالأوسط، انظر: **http://www.carnegie-mec.org/**
- مجلس الأمن يعلن دعمه الكامل للبعثة المشتركة بالأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، 21 مارس 2012**: http://www.un.org/press/en/**2
- مجيد، عبدالإله (2013)، "مسيرة الثورة السورية. تهددها حرب بين الجهاديين والجيش الحر"، موقع جريدة إيلاف، 2013/1/18،انظر**:http://www.elaph.com/Web/l**
- مصادر معارضة تشير إلى "سيطرة" مقاتلين معارضين على أغلب آبار النفط والغاز في سوريا، **(2012) :http://www.syria-news.com/**
- مفوض شؤون اللاجئين في الأمم المتحدة، تقرير اللاجئين السوريين،**http://maktoob.news.yahoo.com/**
- مقابلة وزير الداخلية مع جريدة الرأي الأردنية، 2013/9/15
- موقع الإخوان المسلمون سورية (2013)، تداعيات بيان كتائب حلب عن تشكيل دولة إسلامية"، 33/ 00/ 2013،انظر: **cqqseaalll../cl//phw./.hmo**
- موقع المختصر(2013)، النظام يرفض بشكل غير مباشر مبادرة الخطيب. الجيش الحر: نظام بشار لن يرحل إلا بالقوة"، 2013/2/5،انظر:**http://www.almokhtsar.com**

- موقع سورية السياسية (2013)، الجيش الحر ينتقد الإخوان المسلمين"، 2013/3/30،**:http://www.syrianparties.info/?**
- موقع كلنا شركاء(2013)، تحذير أخير لهيتو من القيادة المشتركة للجيش السوري الحر"، 2013/4/10،انظر:**http://all4syria.info/Archive/77690**
- النجار، محمد، (2013) اعتصام بالأردن ضد زيارة وفد للأسد، الجزيرة نت، 14 فبراير/شباط 2013. **http://www.aljazeera.net**
- نجيم، محمد (2011) الثورات العربية مالها وما عليها، صحيفة الاتحاد، نقلا عن الرابط: **http://www.alittihad.ae**
- وثيقة موقعة من أكثر من 144 منظمة غير حكومية عربية ودولية لمطالبة أصدقاء سوريا بإدراج نصوص معينة في بنود التسوية **http://www.globalr2p.org/media/files**:
- وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، (2011)، **www.dohainstitute.org**
- وكالة الأنباء الأردنية بترا،2013
- الوكيل الاخباري، (2015) الأردن يطلب 2.9 مليار دولار لمواجهة الأزمة السورية، نقلا عن **موقع الوكيل الإخباري.**

التقارير :

- **التقرير الاستراتيجي 2011-2012** (2013)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الطبعة الأولى،القاهرة.
- تقرير الشؤون الانسانية،5/14/ 2013
- تقرير اندرو هاربر،2013/5/30.
- تقرير مركز الشرق الأوسط للدراسات،2013/10/6
- تقرير منظمة اليونسيف،2013/10/12

الصحف اليومية:

- جريدة الحياة اللندنية (2013)، الجيش الحر يرد على القاعدة: لا أحد يفرض على الشعب السوري دولته"، 2013/4/10
- جريدة الحياة اللندنية (2013)، تصفية قيادات بين "النصرة" و"كتائب الفاروق" تثير مخاوف من تناحر داخل المعارضة السورية"،.2013/1/12
- جريدة الدستور،2013/10/9

- صحيفة الشعب اليومية (2011)، سفير أمريكي سابق فى حوار مع (سانا) يؤكد ان العقوبات على سوريا غير مجدية، بكين.
- مطر، حسام (2015)، الدور الاقليمي لحزب الله- المحددات والقيود الحرب السورية نموذجاً، **جريدة الأخبار**، العدد 1594

المراجع الأجنبية:

- Barryh Buzan,(1991) "**Is International Security Possible?," Paper presented at: New Thinking about Strategy and International Security (Conference)**, edited by Ken Book (London: Harper Collins Academic.
- Barryh Buzan,(1991) "**Is International Security Possible?," Paper presented at: New Thinking about Strategy and International Security** (Conference), edited by Ken Book (London: Harper Collins Academic).
- Maoz, Zeev, (2003), Domestic Politics of Regional Security: Theoretical Perspectives and Middle East Patterns, **Journal of Strategic Studies**, Vol. 26 Issue 3.
- Marc Lynch ,(2012) " Political Science and the New Arab Public Sphere" Policy (12 June),**http://lynch.foreignpolicy.com/**
- Robert D ,Kaplan, (2011) " The new Arab World World Order" Foreign Policy (28 January 2011) , **http: www. Foreig**n **Policy.com/articles/2011/01/28/the_new_arab_world_order**

POLITICAL CONFLICT IN SYRIA AND ITS ROLE IN THE SPREAD FOR EXTREMIST GROUPS AND THEIR IMPACT ON JORDAN'S NATIONAL SECURITY IN THE PERIOD 2011-2015

By

Abdul-Mahdi Munawar poets

Supervisor

Dr. Amin Mashaqba, Prof

ABSTRACT

The study aimed to clarify the dimensions of the conflict in Syria in the light of developments in the region after 2011. The statement of the nature and the dimensions of the role of the Syrian conflict in spreading terrorism and extremism in the Arab region. And to clarify the level of the threat of extremist groups for national security of Jordan. And dealt with the following hypothesis: There is a correlation between political conflict in Syria and the spread of extremist groups and their impact on Jordan's national security in the period 2011-2015 was used descriptive analytical method which focuses on the importance of proper understanding of the developments in the political conflict in Syria, and the study concluded Results the following: the Syrian crisis threw Bdilalha on Jordan, especially the refugee crisis and the tremendous superiority of numbers each potential, and is considered the biggest challenge to the national security of Jordan in all economic, social and security fields. The entry with different ideologies organizations to fight with the parties to the conflict makes the crisis doctrinal and sectarian conflict, and the widening of the conflict between more than one party and the Organization Department, which leads to increased burdens and challenges to national security of Jordan. The Syrian crisis now and in the medium and long term of more challenges facing the Jordanian national security because of internal and international disputes of the complexities around it, making it difficult to predict what shapers results, and even if the resolution of one of the parties the region will remain the situation of instability for a long time which increases the future impact on the Jordanian national security. The study recommends: expand the concept of security, development and integration of the cultural, political and economic which level, which requires overcome the current frameworks formalism of the formation of committees does not offer something new and qualitatively, to think in clear, concrete steps, create a (turning point(in the national perception of political point and community. It is necessary to think about the political and media message of the state, and in its image, and in the thinking in incubators moderate and enlightened Islamic thought and Tjazirh in education curricula, and university education, are well thought through the contribution of experts and specialists. If a the most

important factors in the fight against extremism, is the correlation between the growth of the current economic and social conditions, what drives to the importance of protecting the middle class in the society, through various legislation and policies, whether the subject was linked to the tax law or other policies.